التقرير السنوى

٢٠٢٢

EBank

الفهرس

كلمة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي ٤
نبذة عن البنك ٨
مجلس الإدارة: ١٢
– لجان مجلس الإدارة ٢٧
الجمعية العامة ٢٩
الهيكل الإداري ٣٠
الظروف الاقتصادية: ٣٢
– الاقتصاد العالمي ٣٣
– الاقتصاد المحلي ٣٤
استراتيجية الأعمال: ٣٦
– المؤسسات المالية ٣٧
– تمويل الشركات والقروض المشتركة ٣٨
– تمويل المشروعات والصناعات المتوسطة والصغيرة ٣٩
– تمويل المشروعات والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر ٤٢
– ترويج الصادرات والتجارة الخارجية ٤٣
– المعاملات المصرفية ٤٤
– الأنشطة الاستثمارية ٤٤
– الخزانة ٤٦
– العمليات المصرفية المركزية ٤٧
– التجزئة المصرفية وشبكة الفروع ٤٨
– معالجة الديون غير المنتظمة ٥٢
– متابعة الائتمان والاستثمار ٥٣
– مجموعة المخاطر ٥٤
– المخاطر المؤسسية ٦٠
– مخاطر التجزئة المصرفية ٦٦
– الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية ٦٩
– مجموعة المراجعة الداخلية ٧٢
– الرقابة الداخلية ٧٣
– الاستعلامات المصرفية المركزية ٧٤
– الشئون القانونية ٧٥
– نظم تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي ٧٧
– أمن المعلومات ٨٢
– الموارد البشرية ٨٣
– التخطيط الاستراتيجي ٨٩
– الاتصال المؤسسي ٩٥
– المسئولية المجتمعية ٩٧
– دعم مجتمع الأعمال ١٠٨
المؤشرات المالية ١١٠
– تقرير مراقبي الحسابات للقوائم المستقلة ١١٢
– الميزانية المستقلة ١١٤
– قائمة الدخل المستقلة ١١٥
– قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة ١١٦
– قائمة التدفقات النقدية المستقلة ١١٨
– قائمة الدخل الشامل الآخر المستقلة ١٢١
– قائمة التوزيعات المعتمدة للأرباح ١٢٢
– الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة ١٢٣
– تقرير مراقبي الحسابات للقوائم المجمعة ٢١٦
– الميزانية المجمعة ٢١٩
– قائمة الدخل المجمعة ٢٢٠
– قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة ٢٢٢
– قائمة التدفقات النقدية المجمعة ٢٢٧
– قائمة الدخل الشامل الآخر المجمعة ٢٢٩
– الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة ٢٣٠

كلمة رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

٢٠٢٢ .... عام الاختلاف والتميز

يسعدني في هذا التقرير أن أقدم نتائج أعمال ونشاط وانجازات البنك خلال العام المالي ٢٠٢٢ والذي نعتبره عاماً مختلفاً ومتميزاً بالرغم من التحديات والظروف التي واجهت الاقتصادات في جميع أنحاء العالم والتي تمثلت في انخفاض معدلات النمو على المستوى الدولي والمحلي، بالإضافة إلى الأثار السلبية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية وما تلاهما من ارتفاع في نسب التضخم وكذلك في أسعار الطاقة والسلع الأساسية. إلا إن روح التحدي والمثابرة لدى جميع العاملين بالبنك هي ما قررت أن تكون هذه السنة المالية أكثر طموحاً عن سابقتها للحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها في الأعوام السابقة مما انعكس على تحقيق نسب نمو متميزة بالسوق المصرفي في ظل الصعوبات وعلى الرغم من المنافسة وأيضا المتغيرات والتطورات السريعة بالأسواق.

فقد حقق البنك طفرة كبيرة على مستوى نتائج الأعمال وهي الأعلى في تاريخه حيث بلغ صافي الربح بعد الضرائب ١٢٢٩ مليون جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٢ مقارنة بمبلغ ٥٠١ مليون جنيه مصري بالعام السابق أي بمعدل نمو يصل الى ١٤٥٪.

كما ارتفع صافي الدخل من العائد ليصل الى ٣٠٤٦ مليون جنيه مصري بزيادة قدرها ١٢٠٧ مليون جنيه مصري وبمعدل نمو يصل الى ٦٦٪، ويرجع الارتفاع في صافي الدخل من العائد مقارنة بالعام السابق الى زيادة حجم الأنشطة وبصفة خاصة تمويل التجارة الدولية مما يعكس دور البنك في مساندة ومساعدة المصدرين وتعزيز القدرة التنافسية لهم بالإضافة الي التوسع في نشاط التجزئة المصرفية.

هذا وقد ارتفع إجمالي الأصول ليصل الي ٩٧ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٢١ مليار جنيه مصري وبمعدل نمو ٢٨٪ عن المحقق بنهاية ٢٠٢١ وبزيادة قدرها ٤٠ مليار جنيه مصري ومعدل نمو ٧٠٪ عن ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

كما ارتفع صافي محفظة القروض والتسهيلات لتصل إلى ٤٣ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٨ مليار جنيه مصري وبمعدل نمو ٢٣٪ عن المحقق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١؛ أي بزيادة قدرها ١٢ مليار جنيه مصري وبمعدل نمو ٣٩٪ عن ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

على الجانب الأخر ارتفعت محفظة الودائع بمبلغ ٩ مليار جنيه مصري لتصل إلى ٧٣ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ١٤٪ عن المحقق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وبزيادة قدرها ٢٩ مليار جنيه مصري، وكذلك بمعدل نمو ٦٦٪ عن ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

كما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين ليصل الي ١٠ مليار جنيه مصري بزيادة قدرها ٣ مليار جنيه مصري بمعدل نمو ٤٣٪ عن المحقق في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وبزيادة قدرها ٤ مليار جنيه مصري وأيضا بمعدل نمو ٦٧٪ عن ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

واستمرارا لمؤشرات البنك الإيجابية فقد بلغ معدل العائد على متوسط الأصول ١,٥٪ مقارنة بالعام السابق وهو ٠,٩٪، كما بلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين ١٨,٥٪ مقارنة ب ١٠,٥٠٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

وفي إطار المسؤولية المجتمعية، والتي تمثل أحد الأركان الرئيسية في استراتيجية البنك، استمر البنك في القيام بدوره من خلال تقديم الدعم لأكثر القطاعات احتياجاً في الدولة وهما قطاعي التعليم والصحة وذلك عن طريق دعم مؤسسات ومشروعات صحية ضخمة مع رعاية حالات مرضية وتوفير علاج وأجهزة ومستلزمات طبية هذا بالإضافة إلى تقديم منح دراسية للعديد من الطلاب المتفوقين في التعليم الأساسي والجامعي والفني بالإضافة الى دعم البحث العلمي عملاً على خدمة المجتمع ودعمه مع تطوير البيئة المحيطة وتنميتها والتأثير فيها.

وعلى صعيد آخر؛ يستمر البنك في تقديم صورته الذهنية الجديدة EBank التي تم اطلاقها في مطلع هذا العام تحت شعار «عالم جديد ... احنا أوله» مخاطباً مختلف شرائح العملاء بمجموعة منتجات مصرفية

متميزة والتركيز على الخدمات الرقمية الحديثة. حيث تم تغيير هوية البنك وإعادة تقديمه في صورة أكثر حداثة وشباباً لتتماشى مع التوجه نحو التحول التكنولوجي الحالي. الهوية والعلامة الجديدة EBank مستوحاة من التاريخ العريق للبنك ومضافا اليها المرونة لتتماشى مع احتياجات السوق الحالية بشكل حديث متطور ومتواكب مع العصر ومع الاستراتيجية الحالية متمثلة في القوة والثقة والأمان. كما حصل البنك، نظير ذلك، على جائزة «أفضل إعادة تقديم هوية مؤسسية في مصر « عن عام ٢٠٢٢» وذلك من مؤسسة GBO الدولية (Global Business Outlook).

وأخيراً، أتقدم بخالص الشكر والتقدير بالنيابة عن مجلس إدارة البنك وكافة الزميلات والزملاء إلى مساهمينا الأعزاء على دعمهم المتواصل الذي يعزز دائما مسيرة نجاحنا، كما أقدم خالص الشكر لعملائنا على ثقتهم المستمرة في قدراتنا على توفير أفضل الخدمات المصرفية، وأتقدم بالشكر إلى إدارة البنك وكل فريق العمل على تفانيهم واخلاصهم المستمر.

وفي النهاية، أتطلع الى عام جديد يكلله المزيد من النجاح، الإنجاز والتميز.

د. أحمد محمد جلال
رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

نبذة عن البنك

أنشئ البنك المصري لتنمية الصادرات عام ١٩٨٣ بهدف العمل على تنمية الصادرات المصرية ودعم بناء قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي، وسريعا ما أصبح البنك الذراع التمويلية الرئيسية للعملية التصديرية في مصر، واستطاع البنك بأدائه المتميز وسياساته المعتمدة على تنويع استثماراته، أن ينمو ويزدهر ويحقق الكفاءة الائتمانية والمركز المالي القوي، الأمر الذي جعله يحوز على ثقة المصدرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، بالإضافة إلى ثقة المؤسسات المالية المحلية والدولية.

ويقوم البنك المصري لتنمية الصادرات بدور محوري في دعم المصدرين المصريين وتيسير وصول المنتج المصري إلى الأسواق العالمية، من خلال التوسع في تمويل المشروعات التصديرية ومشروعات إحلال الواردات، والقيام بالمشاركة في القروض المشتركة لهذه المشروعات والمساهمة في رؤوس أموالها، وتمتد خدمات البنك لتشمل توفير كافة الأدوات التمويلية والمصرفية الأخرى للمصدرين وكافة عملائه.

ولتمهيد الطريق أمام المصدرين، يقوم البنك بإنشاء علاقات مصرفية خارجية وتكوين شبكة من المراسلين من البنوك في الدول ذات المصالح المشتركة والدول التي تقوم مصر بالتعاون معها اقتصاديا، كما يهتم البنك بنشر شبكة من الفروع في جميع أنحاء الجمهورية لتوصيل الخدمة إلى المصدر أينما يكون.

أحد أهم أنشطة البنك الرئيسية هو تمويل الشركات والقروض المشتركة، حيث يقوم البنك بتقديم التمويل للصناعات التي تهدف إلى التصدير والتي تقدم بدائل عن الواردات. هذا بالإضافة إلى تمويل الشركات سواء العامة أو الخاصة مع تقديم الحلول والخدمات التمويلية من توفير للعملة الأجنبية ومنح القروض متوسطة وطويلة الأجل في جميع المجالات والمراحل مع تمويل رأس المال العامل لمختلف أنواع الصناعات، إضافة إلى القروض والتسهيلات المشتركة.

وتماشيا مع الدور الرائد للقطاع المصرفي في مساندة قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة وتقديم التمويل المناسب لهذا القطاع باعتباره أحد أهم محركات النمو الاقتصادي حيث تتيح تلك الصناعات العديد من فرص العمل وتساهم في الحد من البطالة، نظرا لقلة تكلفة رأس المال. فقد احتفظ البنك بدور ريادي في هذا المجال من خلال توقيعه اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية IFC (التابعة للبنك الدولي) في عام ٢٠٠٥ والذي يظهر حرص البنك على دعم وتمويل وتنمية قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة والذي انعكس على زيادة حجم محفظة هذا القطاع بالبنك.

هذا ويسعى البنك لتقديم باقة متنوعة من منتجاته المصرفية الادخارية والاستثمارية للأفراد والشركات، بأسعار تنافسية لتلبية كافة احتياجات العملاء المختلفة منها الحسابات الجارية، الودائع، حسابات التوفير، شهادات الادخار بالعملات والآجال المختلفة، حسابات وثائق صناديق الاستثمار بأنواعها، البطاقات الائتمانية، بطاقات الخصم المباشر، قروض السيارات والقروض الشخصية، التمويل العقاري، خدمات مركز الاتصال الهاتفي والخدمات المصرفية الإلكترونية مثل المحفظة الإلكترونية والانترنت البنكي والموبايل البنكي، هذا بالإضافة إلى تمويل الصناعات المتناهية الصغر.

إن رؤية البنك المستقبلية هي السعي لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية فريدة على مستوى عالي من الجودة تلبى رغبات واحتياجات العملاء وتحقق رضاهم، ولتحقيق هذه الرؤية يقوم البنك بممارسة نشاطه من خلال شبكة فروعه المنتشرة والتي تغطى معظم الأقاليم والمحافظات على مستوى الجمهورية، وكذلك زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي المنتشرة بالمواقع الحيوية والمتميزة والمراكز التجارية والفروع، وذلك في إطار حرص البنك على التواجد بالقرب من العملاء لسهولة تقديم خدماته ومنتجاته المصرفية المتنوعة.

الشكل القانوني

البنك المصري لتنمية الصادرات هو شركة مساهمة مصرية تأسست بموجب القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ويخضع لإشراف البنك المركزي المصري وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠. وباعتباره شركة مساهمة مصرية فأنه يخضع لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وذلك فيما لم يرد به نص خاص في قانون إنشاء البنك وبما لا يتعارض مع احكامه.

رأس المال والمساهمون

يبلغ رأس مال البنك المرخص به ١٠ مليار جنيه مصري (عشرة مليارات جنيها مصريا) ويبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٥,٢٧٣,٦٠٠ ألف جنيه مصري (خمسة مليارات ومائتان ثلاثة وسبعون مليون وستمائة ألف جنيها مصريا)، وجميع أسهم البنك إسمية وغير قابلة للتجزئة والقيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه مصري.

والتزاما بحكم المادة رقم (٦) من قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ التي تنص على أنه يجب ألا تقل مساهمة الأشخاص الاعتبارية العامة وشركات وبنوك القطاع العام عن ٧٥٪ من رأس مال البنك المدفوع، فقد جاء هيكل المساهمات في رأس مال البنك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، على النحو التالي:

بنك الاستثمار القومي	٤٠,٧٥ ٪
بنك مصر	٢٣,١٣ ٪
البنك الأهلي ا لمصري	١٩,٨٠ ٪
القطاع الخاص وآخرون	١٦,٣٢ ٪

الرؤية

نستبق الاحتياجات المختلفة لعملائنا وخاصة المصدرين من خلال تقديم الحلول الأكثر مرونة وكفاءة.

الرسالة

أن يكون البنك هو الاختيار الأمثل من خلال:

- استباق كافة احتياجات العملاء المختلفة.
- ضمان انسيابية مسيرة العملاء داخل البنك.
- التوسع والانتشار للبنك.
- تعظيم دور الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة
- تعزيز دور الحوكمة والمخاطر والالتزام المصرفي.
- إعداد قادة المستقبل.
- استدامة المسئولية المجتمعية للبنك.

القيم

المرونة – المسئولية – الرقي – المشاركة – الإبداع – القيادة

الإطار العام للاستراتيجية

تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تتضمن خطة طموحة نحو تعظيم الصادرات المصرية وإحلال الواردات واستهداف نمو مطرد للناتج القومي المحلى وتعظيم دور الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الاقتصاد القومي لتقليل معدل البطالة والتضخم وتمكين الشباب والمرأة، وتعزيز الشمول المالي واستهداف رقمنة الدولة بحلول ٢٠٣٠، قامت إدارة البنك بوضع الخطة الاستراتيجية للأعوام الخمس ٢٠٢٢ –٢٠٢٧ وذلك لتحقيق تلك الرؤية القومية المتماشية مع أهداف البنك الاستراتيجية كتحسين المركز التنافسي للبنك ومضاعفة الحصة السوقية بزيادة حجم ونشاط البنك وشبكة فروعه وقنواته الرقمية. كما نهدف نحو تعظيم دور البنك الاستراتيجي في دعم الصادرات المصرية ومساعدة المصدرين في فتح أسواق جديدة عن طريق تقديم منتجات مصرفية مما يعزز القدرة التنافسية في السوق المصرفي المصري، هذا مع التحوط باستراتيجية واعية تعمل بأسس الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام ومراعاة المرونة في الأداء من خلال الاهتمام بالتقنيات الحديثة لرفع كفاءة المعاملات المصرفية وفقا لأعلى المعايير العالمية.

ومن ثم فنحن نعمل على تطوير البنك ليصبح أكثر مرونة وذكاء بالتركيز على:

- التحول الرقمي
- زيادة الكفاءة والتميز
- تعظيم الربحية والنمو

هذا وتعتمد خطة البنك الاستراتيجية على المحاور التالية:

المحور الأول: تنمية الأعمال
المحور الثاني: تنمية الصادرات
المحور الثالث: الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة
المحور الرابع: رأس المال البشري
المحور الخامس: الحوكمة، المخاطر، الالتزام المصرفي
المحور السادس: المسئولية المجتمعية

مجلس الإدارة

الدكتور / أحمد محمد جلال
رئيس مجلس الإدارة
والمسئول التنفيذي الرئيسي (CEO)

الأستاذ / محمد أبو السعود
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور / محمد مشالي
رئيس مجموعة التمويل المصرفي
عضو تنفيذي – البنك المصري لتنمية الصادرات

الأستاذ / محمد عبد العال
ممثل عن بنك الاستثمار القومي

الدكتور / أحمد كمالي
ممثل عن بنك الاستثمار القومي

الأستاذة / نهال زكي
ممثل عن بنك الاستثمار القومي

الدكتورة / علياء سليمان
ممثل عن بنك مصر

الأستاذ / حامد حسونة
ممثل عن البنك الأهلي المصري

الأستاذ / عبد العزيز حسوبة
ممثل عن القطاع الخاص

الدكتور مهندس / أحمد سمير الصياد
عضو متخصص مستقل

الدكتورة / جيهان صالح
عضو متخصص مستقل

الدكتور / أحمد محمد جلال

رئيس مجلس الإدارة
والمسئول التنفيذي الرئيسي (CEO)

تولى منصب رئيس مجلس الإدارة في ديسمبر ٢٠٢٢، حيث شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات منذ أغسطس ٢٠١٧، بخبرة تزيد عن ٣٠ عاما متنوعة في مجال ائتمان الشركات وبنوك الاستثمار وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع الخطط الاستراتيجية وكذلك الأنشطة المالية غير المصرفية. حاصل على درجة الدكتوراه فى الإدارة الاستراتيجية من الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، درجة الماجيستير في إدارة الأعمال من كلية الإدارة – جامعة ماستريخت بهولندا، وبكالوريوس إدارة الأعمال من كلية التجارة – جامعة القاهرة.

شغل أحمد جلال عدة مناصب منها رئيس قطاع تمويل الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلي الكويتي (بيريوس سابقا)، وهو المؤسس والعضو المنتدب لشركة بيريوس – مصر للتأجير التمويلي، ورئيس مجلس ادارة الشركة خلال الفترة اللاحقة، هذا بالإضافة إلى عمله بشركة موبينيل كمدير التخطيط الاستراتيجي، وكذلك البنك المصري الأمريكي كمدير علاقات العملاء بقطاع الائتمان وتمويل الشركات بالإضافة إلى عدة مؤسسات مالية أخرى.

– يتولى رئيس مجلس الإدارة بالبنك المسئولية التنفيذية الى جانب رئاسة مجلس الإدارة منذ إنشاء البنك وفقًا لمتطلبات وأحكام قانون إنشاء البنك حيث أناط قانون البنك منذ صدوره عام١٩٨٣ في مادته رقم ١٤ مسئولية العمل التنفيذي الى رئيس مجلس الإدارة.

الأستاذ / محمد أبو السعود

نائب رئيس مجلس الإدارة

يشغل محمد أبو السعود حاليا منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك المصري لتنمية الصادرات وذلك منذ ١١ ديسمبر ٢٠٢٢.

واكتسب أبو السعود خبرته المصرفية في مختلف الممارسات من خلال العمل المتعمق في قطاعات الائتمان، إدارة المخاطر، والعمليات المصرفية طوال فترة تخطت العشرين عاما.

شغل محمد أبو السعود منصب رئيس قطاع المخاطر (CRO) بالبنك منذ انضمامه خلال الفترة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٢ وقد شارك خلال تلك الفترة في تطوير وإعادة هيكلة كافة الإدارات التابعة لقطاع المخاطر في إطار خطة التطوير الشامل للبنك واستراتيجية الأعمال كما أشرف على قطاع مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية.

ويتولى حاليا الإشراف على كافة قطاعات الأعمال والاستثمار والخزانة والعمليات المصرفية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والرقابة المالية.

قبل انضمامه للبنك في ٢٠١٧، شغل منصب رئيس قطاع المخاطر ببنك المصرف المتحد بالإضافة إلى كونه عضو بلجان الائتمان بالبنك، كما تولى عملية تطوير وإعادة هيكلة الادارات التابعة لقطاع المخاطر ومتابعة ومراقبة جودة المحفظة الائتمانية، وشملت عملية التطوير إعداد السياسات وتحديث نظم العمل ونظم آلية لتقييم مخاطر الائتمان.

كما عمل كمدير مخاطر الائتمان ببنك الاتحاد الوطني في عام ٢٠٠٨؛ وتم تعيينه بلجان الائتمان بالبنك وذلك قبل انضمامه لبنك المصرف المتحد.

انضم أبو السعود إلى القطاع المصرفي في عام ١٩٩٧ ببنك مصر والذي شغل به العديد من الوظائف في قطاع الفروع والعمليات المصرفية وقطاع الائتمان وتدرج خلالها في العديد من الوظائف الإشرافية وتولى منصب مدير مجموعة بمخاطر الائتمان بالبنك وقد شارك في إعادة هيكلة وتكوين فريق عمل لتفعيل دور قطاع مخاطر الائتمان بالبنك.

محمد أبو السعود حاصل على بكالوريوس تجارة وإدارة الأعمال من جامعة عين شمس بالإضافة إلى العديد من الشهادات والدراسات العليا، منها ماجيستير اداره الأعمال بالتعاون مع University Westbrook بالولايات المتحدة الأمريكية وكذا دبلوم السياسة والاقتصاد ودبلوم الدراسات المصرفية. هذا وقد تلقى مجموعة من الدورات التدريبية المكثفة في كل من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، والدورات التدريبية الأخرى في ألمانيا وهولندا.

محمد مشالي

رئيس مجموعة
التمويل المصرفي بالبنك
وعضو مجلس إدارة تنفيذي

يتمتع بخبرة مصرفية أكثر من ٣٠ عام، انضم للعمل بالبنك المصري لتنمية الصادرات منذ عام ١٩٩٨ عقب عمله بالبنك الأهلي المصري لمدة ٧ سنوات. وتم تعيينه كعضو مجلس إدارة بالبنك في عام ٢٠٢٢.

وهو عضو بالعديد من اللجان بالبنك مثل (اللجنة التنفيذية العليا، لجان الائتمان، لجنة الأصول والخصوم، لجنة الاستثمار وغيرها).

وقد تدرج بالعمل بالبنك وشغل مناصب عدة منها مدير تمويل بقطاع تمويل الشركات ورئيس قطاع تمويل الشركات الكبرى والقروض المشتركة وصولا الى رئيس مجموعة التمويل المصرفي وعضو مجلس الإدارة بالبنك. هذا بالإضافة الى كونه عضو جمعية رجال الأعمال المصريين وعضو بالجمعية المصرية للتخصيم.

حاصل على بكالوريوس تجارة من جامعة عين شمس والعديد من الشهادات والدراسات العليا في البنوك والاستثمار والتمويل والدكتوراه المهنية في اداره الاعمال DBA كما حصل على العديد من الدورات التدريبية من عدة مؤسسات دولية داخل مصر وخارجها في مجالات التمويل والمخاطر والتخطيط الاستراتيجي.

محمد عبد العال

ممثل عن بنك الاستثمار القومي

يشغل حالياً منصب وكيل أول بنك الاستثمار القومي ورئيس قطاع العمليات المصرفية ونظم الدفع مع الإشراف على قطاع تقنية المعلومات اعتباراً من ٨ ديسمبر ٢٠١٦ حتى تاريخه، ورئيس لجنة تطوير تكنولوجيا المعلومات، المسؤولة عن توجيه بنك الاستثمار القومي نحو الرقمنة الكاملة.

أكثر من ٣٥ عامًا من الخبرة في المجال المصرفي والمالي.

بدأ حياته المهنية محاسب في بنك الاستثمار القومي، ثم انتقل إلى المملكة العربية السعودية حيث عمل محاسباً في الشركة السعودية لخدمات النقل «سابتكو» اعتبارًا من أكتوبر ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٧.

عاد بعد ذلك إلى مصر ليشغل عدة مناصب بدءاً من مدير ادارة الاعتمادات المستندية ثم مدير عام للإدارة العامة للسويفت ونظم الدفع في قطاع العمليات المصرفية والمالية، ووكيل بنك الاستثمار القومي للدعم الفني للاستثمار في قطاع الاستثمار والموارد، ووكيل بنك الاستثمار القومي للعمليات المالية في قطاع العمليات المصرفية والمالية ثم وكيل أول البنك رئيس قطاع الأمانة العامة.

تولى بعض المناصب إلى جانب عمله في بنك الاستثمار القومي، مثل نائب رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية السعودية للاستثمارات الصناعية، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة التنمية الصناعية.

شارك في عضوية مجالس إدارات العديد من الشركات والبنوك منها: الشركة المصرية الكويتية للاستثمار، شركة الالكيل بنزين إلياب المصرية الخطية «العلب»، الشركة المصرية للصلب المخصوص «أركوستيل»، شركة النصر للمسبوكات، والبنك المصري لتنمية الصادرات، وشركة ابو قير للاسمدة، وشركة حلوان للأسمده، وشركة ايجيترانس لخدمات النقل، وشركة المستقبل للتنمية العمرانية.
رئيس لجنة الإشراف على صندوق استثمار الدخل الثابت «٣٠/١٥» لشركة إن آي كابيتال للاستثمار، ورئيس اللجنة المشرفة على صندوق الاستثمار النقدي «دايموند» لشركة العربي الافريقي للاستثمارات، وعضو لجنة إشراف صناديق بنك الاستثمار العربي.

بالإضافة إلى ذلك، أيضًا تولى رئيس وعضو لجان المراجعة والحوكمة والمخاطر والائتمان في العديد من الشركات، مثل الشركة المصرية السعودية للاستثمارات الصناعية، وشركة المستقبل للتنمية العمرانية، وشركة حلوان للأسمدة، وشركة التنمية الصناعية. علاوة على ذلك البنك المصري لتنمية الصادرات. وهو عضو في لجنة المراجعة والحوكمة بشركة أبو قير للأسمدة، والشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة «إيجيترانس».

حاصل على دبلوم في الاستثمار والتمويل من كلية التجارة جامعة عين شمس بتقدير جيد جدا وبكالوريوس تجارة تخصص محاسبة كلية التجارة جامعة عين شمس (بتقدير جيد جدا).

أحمد كمالي

ممثل عن بنك الاستثمار القومي

نائب وزير – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

تخرج الدكتور أحمد كمالي من الجامعة الأمريكية بالقاهرة قسم اقتصاد عام ١٩٩١ وحصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد من نفس الجامعة عام ١٩٩٥ وبعد ذلك حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ميرلاند في كلية بارك عام ٢٠٠٢. بالإضافة إلى أن لديه خبرة مكثفة في الأعمال الأكاديمية والعالمية وقطاعي الخاص والعام.

حيث أنه عمل كباحث في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) في الولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن وعمل أيضاً كاقتصادي أول في شركة الأعمال الدولية والاستشاريين الفنيين (IBTCI) وباحث منسق في منتدى البحوث الاقتصادية بمصر (ERF) ومستشار للبنك الدولي في واشنطن وعمل أيضاً كرئيس قسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما عمل كمستشار اقتصادي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI)، وعمل كمدير مسؤولو التواصل الوطنيون (OECD) في وزارة الاستثمار المصرية ورئيس حوكمة الاقتصاد وقسم التخطيط في اقتصاد الأمم المتحدة واللجنة الاجتماعية للغربي آسيا (UN–ESCWA).

يعمل حالياً كنائب لوزير التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وعن مجالات اهتماماته البحثية فهي تمويل المشروعات، نظرية النمو، الاقتصاد التطبيقي، تنمية الاقتصاد والسياسات النقدية والمالية.

نهال زكي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
ممثل عن بنك الاستثمار القومي

عضو مجلس إدارة غير تنفيذي في مجموعة بركة للتجزئة، وشركة سهولة للتمويل الاستهلاكي المملوكة لبنك مصر وشركة خالص لخدمات المدفوعات الرقمية التابعة لشركة اي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية.

تتمتع بخبرة تجارية تبلغ أكثر من ٣٣ عامًا في التسويق والمبيعات والبيع بالتجزئة والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات في الشركات متعددة الجنسيات والإقليمية.

من خلال سنوات خبرتها، شغلت نهال العديد من المناصب التنفيذية الاستراتيجية المؤثرة على السوق المصري والتحول الرقمي في كبرى الشركات العالمية والإقليمية كالرئيس السابق للقطاع التجاري في فودافون مصر، ورئيس التسويق الإقليمي لشركة مغربي للتجزئة، ورئيس قطاع التسويق بالبنك الأهلي المصري ومدير التسويق في شركة مايكروسوفت مصر.

ساهمت في تطوير الاستراتيجية التجارية لدعم مبادرة الشمول المالي بصفتها المستشار التجاري السابق لشركة بنوك مصر المملوكة للبنك المركزي المصري.

حاصلة عل بكالوريوس تجارة– أدارة اعمال من جامعة القاهرة.

علياء سليمان

ممثل عن بنك مصر

شريك ومدير للشركة المتحدة للاستثمار والتجارة. AIT Consulting عضو مجلس ادارة غير تنفيذي بالبنك المصري لتنمية الصادرات ممثلا عن بنك مصر.

عضو مجلس ادارة غير تنفيذي في شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا كممثل لشركة مصر لتأمينات الحياة.

عضو مجلس الامناء بجامعة السادس من أكتوبر.

بدأت حياتها العملية بالقطاع المصرفي المصري حيث عملت ببنك مصر الدولي منذ عام ١٩٩٣ واكتسبت خبرة مصرفية في الائتمان والاعتمادات والتجزئة المصرفية.

ثم انتقلت الى قطاع الاستشارات المالية والاقتصادية وشاركت في العديد من برامج تطوير القطاع المصرفي المصري فيما يتعلق بتمويل القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المؤسسات الدولية مثل بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي وبنك التعمير الألماني والجهات المصرية مثل وزارة المالية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التخطيط ووزارة قطاع الأعمال.

تشغل منصب استاذ زائر في جامعة النيل ومحاضر في المعهد المصرفي المصري والمعهد المصري للمديرين في المجالات الخاصة بالتمويل وحوكمة الشركات وتقييم الشركات في مجالات تطبيق الحوكمة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

وقد حصلت على درجتي البكالوريوس في الاقتصاد والماجستير في الإدارة العامة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ودرجة الدكتوراه بجامعة ماستريخت في هولندا وقد حصلت كذلك على العديد من الدورات في مجال الحوكمة والادارة والتمويل في مصر وخارجها.

حامد حسونة

ممثل عن البنك الأهلي المصري

عضو مجلس إدارة ممثلا عن البنك الأهلي المصري، والممثل الإقليمي الرئيسي لاتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوباف UBAF) وعضو مجلس إدارة شركة كوربليس، يتمتع بخبرة ٣٨ عاما في عدة مؤسسات دولية ومحلية.

حصل على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة ماستريخت بهولندا وبكالوريوس التجارة – جامعة عين شمس، فضلا على حصوله على عدة شهادات متخصصة من خلال المشاركة في دورات تدريبية وندوات في مجالات الاقتصاد والائتمان والخزانة، حصل على جائزة «الطالب الأكثر كفاءة «من جامعة ماستريخت لإدارة الأعمال، وشارك في الدراسات التحضيرية لتأسيس بنك مصر – أوروبا التابع لبنك مصر الدولي، كما قام بتمثيل يوباف في تأسيس شركة كوربليس.

شغل العديد من المناصب ببنك تشيس الأهلي(التجاري الدولي حاليا)، وبنك مصر الدولي (قطر الوطني حاليا)، بالإضافة إلى شغله عدة مناصب ببنك كريدي ليونيه.

هذا مع كونه محاضر في البنوك والمؤسسات المالية للدراسات التكميلية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بالإضافة إلى عضويته بالغرفة التجارية الأمريكية ومجلس الأعمال الفرنسي المصري.

عبد العزيز حسوبة
ممثل عن القطاع الخاص

عضو مجلس إدارة البنك ممثلا عن القطاع الخاص منذ عام ٢٠١٥، والمحامي بالنقض والدستورية العليا.

شغل العديد من المناصب منها رئيس قطاع الشئون القانونية بالبنك المصري لتنمية الصادرات حتى مايو ٢٠١١، والمستشار القانوني لبنك الاتحاد الوطني، هذا وقد شغل منصب المستشار القانوني للبنك العقاري العربي وأيضا المستشار القانوني لبنك أبوظبي الوطني حتى أكتوبر ١٩٩٧، هذا بالإضافة إلى شغله منصب عضو مجلس إدارة الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية.

هذا مع كونه محاضر بالمعهد المصرفي المصري منذ أكثر من ٢٩ سنة، ومؤسس والمسئول الرئيسي عن شهادة المحامي المصرفي بالمعهد المصرفي المصري، وأيضا المحاضر الزائر في العديد من المراكز والمؤتمرات المتصلة بالنواحي القانونية،

له عدة مؤلفات في عمليات البنوك من الوجهة القانونية ومعالجة الديون المتعثرة والتحكيم وتسوية المنازعات المصرفية وخصوصا عن الأزمة العالمية وتداعياتها على الاقتصاد المصري.

يتمتع الأستاذ عبد العزيز حسوبة بخبرة تبلغ ٤٢ عاما في المحاماة والاستشارات القانونية في العديد من البنوك.

وهو حاليا رئيس قسم المنازعات القضائية والتحكيم بمكتب بيكر ماكينزي الدولي للمحاماة (مكتب مصر – القاهرة).

أحمد سمير الصياد
عضو متخصص مستقل

الدكتور مهندس أحمد سمير الصياد عضو مجلس ادارة متخصص وله خبرة متعددة المحاور تمتد ثلاثة وثلاثون عاما، فهو رئيس مجلس ادارة والعضو المنتدب الحالي لشركة سناكابلز للصناعات الغذائية، ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب السابق لشركة تنمية الريف المصري الجديد وهي شركة المُطور المنوط بها تنفيذ المشروع القومي لإستصلاح وتنمية مليون ونصف المليون فدان، ورئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب السابق لشركة بسكو مصر المقيدة بالبورصة المصرية ومدير مصر العام لشركة كيللوج العالمية مسئولا عن مهمة التغيير وعولمة العمليات الادارية والانتاجية للتوافق مع احدث الأنظمة الصناعية العالمية.

ساهم كمستشار لرئيس الهيئة العامة للاستثمار (وزير الاستثمار) للمشروعات القومية الكبرى، وساهم كممثل رسمي لمصر متحدثا عن المشروعات الكبرى والاستثمار في بعثات رسمية ومفاوضات رفيعة المستوى، في اوروبا وامريكا واسيا والخليج.

عمل الدكتور الصياد استشاريا دوليا معتمدا ومحاضر دولي لدى الاتحاد الاوروبي وعدد من المنظمات الدولية الأمم المتحدة وغيرها في مجالات الاستثمار والصناعة والابتكار والتنمية المتكاملة. وقد نفذ مهاما استشارية طويلة الاجل وقصيرة الاجل في العديد من دول المنطقة، وكان مقيَم كبير معتمد لمنح جوائز الدولة للتميز في الخدمات والجودة والتصدير والابتكار، وأشرف على اعداد دراسات اقليمية في عدد من الدول المتوسطية.

له خبرة علمية واكاديمية متنوعة فهو حاصل على شهادات البكالوريوس في هندسة الكهرباء قسم الاتصالات– جامعة القاهرة، والماجستير في إدارة الأعمال الدولية (الجامعة الأمريكية بالقاهرة)، ودكتوراه التسويق في مجال نقل المعرفة من الاستثمار الأجنبي (جامعة ستراثكلايد، بريطانيا). وأكاديميا هو أستاذ (م) ادارة مشروعات وتسويق دولي، وله العديد من الابحاث المنشورة دوليا.

تتضمن أنشطة ومسئوليات الدكتور الصياد السابقة والحالية عضوية مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، شركة التعمير للتمويل العقاري الاولى، شركة استثمار مصر للتنمية، شركة كايرو للتأجير التمويلي، ومجلس ريادة الاعمال والابتكار بالمجلس المصري التنافسي، ومجلس إدارة المنطقة الاستثمارية للفروع الدولية بأربع جامعات مصرية، وسابقا عضو مجلس إدارة نادي يخت القاهرة (دورتان) والامين العام لمؤسسة "الأمة المصرية" الاهلية، وعضو نقابة المهندسين المصرية، والجمعية المصرية للجودة، وجمعية المهندسين المصرية، وغرفة الصناعات الهندسية، وغرفة الصناعات الغذائية، والغرفة الالمانية العربية، والغرفة الامريكية.

جيهان صالح
عضو متخصص مستقل

المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء، بخبرة تزيد عن ٢٠ عاما في مجال تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لعدة مؤسسات حكومية وخاصة ودولية. ذلك بالإضافة الى عضويتها لعدة مجالس إدارات، تضم: البورصة المصرية، والبنك المصري لتنمية الصادرات، وشركة أيادي للاستثمار والتنمية، وشركة مصر للمشاريع الاستثمارية (شركة إيجييت كابيتال فينشر)، وشركة مدى للتأمين. كما أنها عضو بكل من: لجنة الدين الخارجي برئاسة معالي وزير التخطيط، وكذلك اللجنة الوزارية للعمل. كما تولت في السابق مهام تقديم الاستشارات الاقتصادية لكل من: الاتحاد المصري للغرف التجارية، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، ووزارة النقل، والبنك المركزي المصري. كما كانت عضو مجلس إدارة سابق في الشركة المصرية القابضة لتصنيع الأغذية.

وقد بدأت جيهان حياتها العملية في مجال التدريس بالجامعة قبل أن تتدرج في عدة مناصب قيادية وصولا إلى منصب العميد السابق لكلية النقل الدولي واللوجيستيات في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. ومن قبل شغلت مناصب: أستاذ الاقتصاد المالي والأعمال الدولية، ورئيس قسم بكلية النقل الدولي والخدمات اللوجيستية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري. وقد اشتملت خبرتها الأكاديمية على تدريس مجموعة متنوعة من المواد التعليمية في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال باللغة الإنجليزية منها: (اقتصاديات العمل والتمييز بين الجنسين، ودراسات جدوى، النقود والبنوك، والتمويل الدولي، والاقتصاد الإداري، والمالية العامة، واقتصاديات التنمية المستدامة، وقضايا التنمية، والاقتصاد البيئي، واقتصاديات الموارد الطبيعية، الأعمال الدولية، والاقتصاد الدولي، والاقتصاد الجزئي، والاقتصاد الكلي، ودراسات العولمة وغيرها، وذلك لطلاب مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا (مصريين وأجانب) على حد سواء.

حصلت جيهان على درجتي الماجيستير والدكتوراه في الاقتصاد والتمويل من جامعة ألينوي في شيكاغو. كما أنها كانت حاصلة من قبل على درجة الماجيستير في الاقتصاد الدولي وكذلك درجة البكالوريوس (تخصص فرعي: اقتصاديات التنمية) من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
وقد عملت كأستاذة اقتصاد في جامعة نورث وسترن وجامعة لويولا في الولايات المتحدة الأمريكية. كما عملت لمدة أربع سنوات بجمعية تطوير كليات إدارة الأعمال (منظمة مهنية أمريكية) لاعتماد البرامج الجامعية لكليات إدارة الأعمال. وقد عملت كذلك لدى الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لضمان جودة البرامج التعليمية المقدمة بالجامعات المصرية. وعلى الصعيد المصري، شاركت في لجنة صياغة الدستور.

كما عملت أيضا كباحث لدى المؤسسات الدولية التالية بالولايات المتحدة الأمريكية: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الاحتياطي الفيدرالي. كما قادت وشاركت في العديد من المشاريع والأبحاث الممولة من الاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ساهمت جيهان في إثراء مجال البحث العلمي من خلال قيامها بالنشر الدولي في عدد من القضايا ذات الأولوية، للاقتصاد المصري والعربي وكذلك الدول الناشئة، وذلك في المجال الاقتصادي وقطاع الأعمال والتمويل والاستثمار. إلى جانب توليها الإشراف والتحكيم على عدد من أبحاث الماجيستير والدكتوراه وكذلك الأوراق البحثية المنشورة في مختلف المجالات العلمية.

وتعمل جيهان على إحداث تأثير إيجابي في المجتمع الاقتصادي من خلال عضويتها للجمعيات التالية بالولايات المتحدة الأمريكية: لجنة وضع المرأة في مهنة الاقتصاد، والرابطة الاقتصادية الأمريكية، وجمعية الشرق الأوسط الاقتصادية، والرابطة الاقتصادية للغرب الأوسط. وذلك بالإضافة الى جمعية الأعمال والاقتصاد في أوراسيا بالاتحاد الأوروبي.

وقد شاركت جيهان، على مر السنين في عدد من المشاريع الاستشارية لمنطقة الشرق الأوسط والولايات المتحدة. كما حصلت على العديد من الجوائز تقديرا لإنجازاتها في البحث والتعليم. كما ترأست وشاركت في تنظيم العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية المعنية بالاقتصاد والتجارة وسلاسل التوريد في عدة مناطق تشمل: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وإسبانيا، وفرنسا، وتركيا، ولبنان، والإمارات، والبحرين، وسوريا، وعمان. إلى جانب إلقائها الكلمة الرئاسية في مؤتمر القادة الاقتصاديين في اسبانيا. بالإضافة الى المشاركة في برنامج لوجيسميد للأنشطة التدريبية لتحسين مؤهلات المشغلين والمديرين في قطاع الخدمات اللوجيستية، وتعزيز النقل والخدمات اللوجيستية في منطقة البحر المتوسط.

مجلس الإدارة

مجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بتصريف وإصدار القرارات التي يراها كفيلة بتحقيق العوائد والمصلحة العليا لكافة أصحاب المصالح من مساهمين، إدارة تنفيذية عليا وموظفين أو عملاء هذا بالإضافة الى بيئة الأعمال والمجتمع الذي يعمل فيه البنك مع متابعة تنفيذ تلك القرارات.

إن توافر الخبرات المتنوعة ووجود المزيج المناسب في تشكيل مجلس الإدارة من الأعضاء التنفيذيين والغير تنفيذيين والمستقلين، إضافة الى تمكين أصحاب حصة الاكتتاب العام من التمثيل بالمجلس، يحقق مبادئ الاستقلالية والموضوعية والنزاهة بمجلس الإدارة وبهذا تتحقق مبادئ الحوكمة السليمة.

ومن أهم الأدوار التي يقوم بها المجلس لتحقيق اهداف البنك ما يلي:

– وضع السياسة العامة والاستراتيجية لنشاط البنك.
– وضع اللوائح المتعلقة بنظام العاملين وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم والمزايا والبدلات الخاصة بهم.
– النظر في تقارير المتابعة الدورية لنشاط البنك.
– إعداد القوائم المالية، إعداد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك واقتراح الموازنة التخطيطية.

– تدعيم سياسة الحوكمة بالبنك وضمان فاعليتها من خلال:

– وضع التوجيهات الاستراتيجية والاهداف الرئيسية للبنك والاشراف على تنفيذها ونشرها بين العاملين بالبنك.
– اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد هيكل الصلاحيات والمسئوليات في البنك.
– اختيار كبار التنفيذيين من أعضاء الإدارة العليا والاشراف عليهم ومتابعة أدائهم ومساءلتهم من خلال اتاحة كافة المعلومات المادية والهامة وتقديمها في الوقت المناسب لمجلس الإدارة.
– الاجتماع دوريا بالإدارة العليا وقطاع المراجعة الداخلية لمراجعة ومناقشة السياسات المعمول بها ومتابعة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية.
– الرقابة والاشراف على اعمال البنك.
– رقابة ومتابعة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك وأعضاء مجلس الادارة والمساهمين والإفصاح عنها بالآلية المناسبة.
– اعتماد سياسات البنك ومراجعتها دوريا والاشراف على تنفيذها وذلك في إطار احكام القانون وتعليمات البنك المركزي المصري.
– التقييم الدوري المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنك.
– العمل دائماً على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى وتجنب التعارض في المصالح.

تم انعقاد عدد ١٠ جلسات لمجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٢.

لجان مجلس الإدارة

لجنة المراجعة

تمثل المجلس فيما يتعلق بأعمال المراجعين الداخليين ومراجعي الحسابات الخارجيين ومراجعي البنك المركزي المصري والجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الداخلية وانشطة الالتزام وكافة الأنشطة الرقابية الأخرى. وتقوم اللجنة بمتابعة أعمال المراجعة الداخلية بالبنك ومراجعة ومناقشة التقارير الدورية ومنها القوائم المالية للبنك وتقارير مراقبي الحسابات والتقارير الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تم انعقاد ١٣ جلسة خلال عام ٢٠٢٢ .

لجنة المخاطر

تقوم اللجنة بالنظر في كافة الموضوعات التي تتعلق بالمخاطر المختلفة بالبنك من خلال التقارير الصادرة من مجموعة ادارات المخاطر، وتقوم اللجنة بمتابعة وظائف ادارة المخاطر ومراجعة ومتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بمجموعة ادارات المخاطر.

تم انعقاد ١١ جلسة خلال عام ٢٠٢٢.

لجنة الحوكمة والترشيحات

تقوم اللجنة بالتأكد من تطبيق معايير وتطبيقات الحوكمة بالبنك والتأكد من الالتزام بمتطلبات الحوكمة كما أوردتها الجهات الرقابية والإشراف على إعداد وتطبيق سياسة الحوكمة ومراجعتها وتحديثها والتقييم الدوري لنظام الحوكمة ومراجعة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة.

تم انعقاد ٦ جلسات خلال عام ٢٠٢٢.

لجنة الاستراتيجيات

تقوم اللجنة بمتابعة مدى الالتزام بالخطة الاستراتيجية للبنك وتنفيذها وتحديثها وتقديم توصياتها ومقترحاتها إلى مجلس الإدارة في ضوء متغيرات الاقتصاد العالمي والمحلى وذلك لتحسين المركز التنافسي للبنك وشبكة فروعه ولقيام البنك بدوره الاستراتيجي في دعم توجه الدولة لتنشيط التجارة بوجه عام ولتعظيم حجم الصادرات بوجه خاص ومساعدة المصدرين في فتح أسواق ومنتجات مصرفية جديدة.

تم انعقاد ٣ جلسات خلال عام ٢٠٢٢.

لجنة المرتبات والمكافئات

تقوم بمراجعة السياسات الخاصة بالمرتبات والمكافئات والتأكد من قيام البنك بالمراجعة الدورية لأسس تقييم اداء العاملين. وتحليل نتائج ودراسة ومتابعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها. إضافة الى اعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك ويتم مراجعتها دورياً وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك.

تم انعقاد ٧ جلسات خلال عام ٢٠٢٢.

اللجنة التنفيذية العليا للائتمان

تقوم بدراسة واتخاذ القرارات بشأن منح التمويل والتسهيلات الائتمانية واعتماد وتصنيف وإعادة تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل واعتماد معدل مخاطر الائتمان للعملاء والتحقق بصفة دورية من مدى كفاية المخصص للمحافظ التمويلية والاستثمارية بالبنك. والموافقة على المنتجات المصرفية الجديدة واتخاذ القرارات بشأن المساهمة بمختلف الاستثمارات.

تم انعقاد ٣٧ جلسة خلال عام ٢٠٢٢ .

اللجنة التنفيذية الداخلية

تختص اللجنة باتخاذ كافة القرارات في الموضوعات التالية:

– إبداء الرأي في تعديل الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك واللوائح والنظم الخاصة بسير العمل فيه.
– تقييم الموقف العام وإقرار إعلان حالة الطوارئ في البنك وتكليف / تفويض رئيس لجنة عمل الطوارئ أو كل من تراه مناسباً لبدء العمل وفقاً للتعليمات الصادرة في هذا الشأن.
– اعتماد خطة عمل الطوارئ المقترحة من لجنة إدارة الطوارئ والموافقة على أي تعديلات عليها لمواجهة الأزمة وإقرار موازنة خطة إدارة حالات الطوارئ وتوفير الدعم والموارد اللازمة لاستمرارية العمل وقت الأزمة وإحاطة مجلس الإدارة بها.
– متابعة نتائج خطة عمل الطوارئ أولا بأول وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة وفقاً للوضع العام والمعطيات المعروضة على اللجنة خلال وبعد انتهاء الأزمة مع الإشراف والمتابعة المستمرة لتنفيذ ما يتم اتخاذه من إجراءات على أن تقوم اللجنة بتقييم كافة المؤشرات والقرارات المتخذة من قبل لجنة إدارة الطوارئ والتقارير المرفوعة منها للتأكد من مدى كفاية وفاعلية كافة الإجراءات التي تم اتخاذها.
– دراسة واتخاذ القرار في الموضوعات المتعلقة بأعمال الاتصال المؤسسي والمسئولية المجتمعية والعلاقات العامة بالإضافة إلى الحالات التي تكون سلطة اعتمادها مجلس الإدارة وإحاطة مجلس الإدارة بها.
– دراسة الأمور المتعلقة بخدمة العلاج الطبي من حيث تقييم الأداء واختيار الشركات مقدمة خدمات العلاج الطبي والاستشارات.
– مراجعة الموازنة التقديرية السنوية والتوصية بعرضها على مجلس الإدارة.
– مراجعة تقارير أداء قطاعات البنك المختلفة ومقارنة ما تم تحقيقه مع ما هو مخطط (المحقق فعلياً) (مقابل المستهدف) بشكل دوري منتظم (مرة على الأقل كل ربع سنة).

– النظر في مشروعات قطاع نظم وتكنولوجيا المعلومات وتقارير الأداء والإنجاز وفق خطط العمل ومراحل التنفيذ المختلفة.
– مراجعة واعتماد توصيات لجنة تعريفة الخدمات المصرفية.
– مباشرة كافة الصلاحيات المقررة في لوائح ونظم البنك الخاصة باختصاصات اللجنة التنفيذية فيما عدا ما نص عليه قرار تشكيل اللجنة التنفيذية العليا للائتمان وما تم النص عليه في اختصاص لجنة المرتبات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة.
– النظر في توصيات لجنة الموارد البشرية فيما يتعلق بنظام التقييم الدوري لكفاءة العاملين ونظام منح الأجور الإضافية وترقيات العاملين وتدريبهم واتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها تمهيداً للعرض على مجلس الإدارة للموافقة عليها واعتمادها.
– تحديد ووضع نظام منح بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل أو مكان العمل أو ظروف القيام به وإنجازه.
– تحديد واعتماد نظام منح الأجور الإضافية للعامل الذي يكلف بأعمال بعد ساعات العمل الرسمية أو خلال أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية.
– وضع وتحديد واعتماد نظام تدريب العاملين بالبنك وآليات سفرهم في بعثات أو منح للدراسة أو قيامهم بإجازات دراسية سواء بأجر أو بدون أجر في داخل الدولة أو خارجها.
– دراسة واعتماد توصيات التحقيقات التي يرى رئيس مجلس الإدارة عرضها على اللجنة والتي قد تنتهي بفصل العامل أو إنهاء العلاقة التعاقدية أو الإحالة إلي البنك المركزي المصري أو الجهات الداخلية والرقابية الأخرى في الوقائع التي تتطلب ذلك.
– دراسة التصرف في أصول البنك بالشراء أو البيع (الخاصة بأغراض البنك)، ورفع توصياتها لمجلس الإدارة للموافقة عليها.
– تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى تكلف بها اللجنة من مجلس الإدارة.

تم انعقاد عدد ٣٢ جلسة خلال عام ٢٠٢٢ .

الجمعية العامة

اجتمعت الجمعية العامة العادية ٣ مرات والجمعية العامة غير العادية مرتان خلال العام المالي ٢٠٢٢.

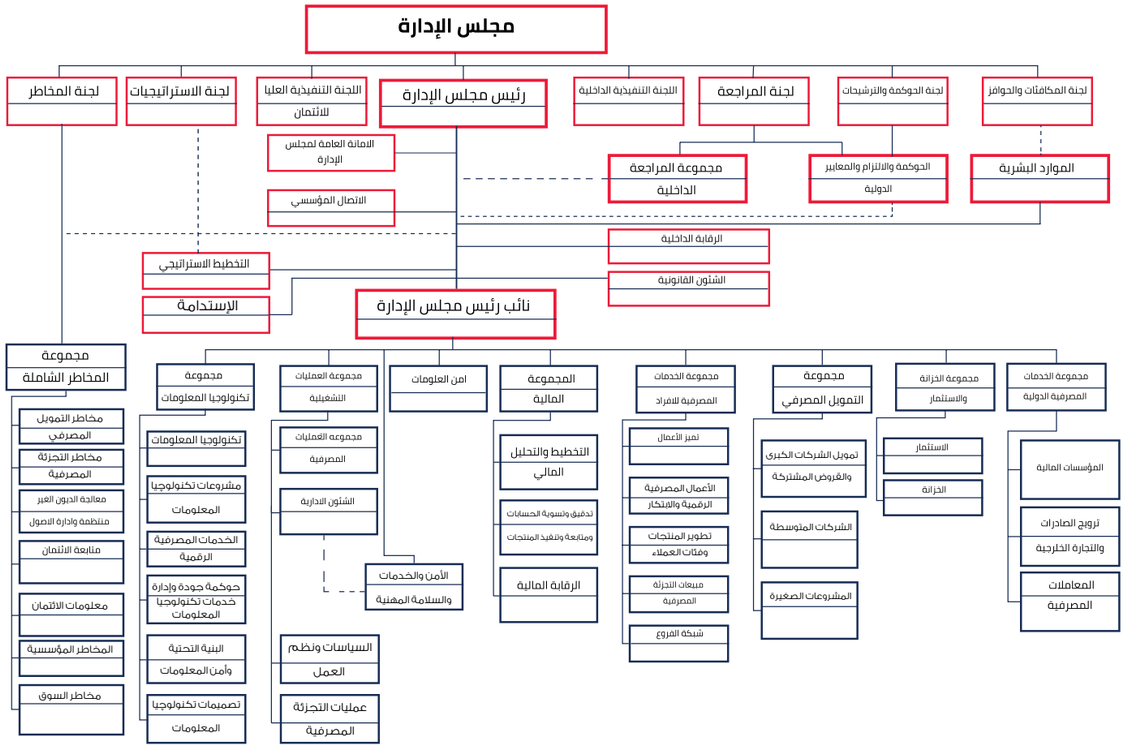

الهيكل الإداري

الظروف الإقتصادية

أولا: الاقتصاد العالمي

نظرة عامة

– من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من ٣,٤٪ في عام ٢٠٢٢ حسب التقديرات إلى ٢,٩٪ في ٢٠٢٣ ثم يرتفع إلى ٣,١٪ في ٢٠٢٤. وتمثل تنبؤات عام ٢٠٢٣ ارتفاعا بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية عما كان متوقعا في أكتوبر ٢٠٢٢، وإن كانت أقل من المتوسط التاريخي البالغ ٣,٨٪ من (٢٠٠٠–٢٠١٩). ولا يزال النشاط الاقتصادي يعاني تحت وطأة رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة من أجل مكافحة التضخم والحرب الروسية في أوكرانيا. وقد أدت سرعة انتشار مرض كوفيد–١٩ في الصين إلى إضعاف النمو في عام ٢٠٢٢، ولكن إعادة فتح الاقتصاد مؤخرا مهدت سبيل التعافي بوتيرة أسرع مما كان متوقعا. وتشير التوقعات إلى انخفاض التضخم العالمي من ٨,٨٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٦,٦٪ في ٢٠٢٣ و٤,٣٪ في ٢٠٢٤.

– تشير التوقعات إلى تراجع التضخم الكلي (مقاسا بمؤشر أسعار المستهلك) حوالي ٨٤٪، فمن المتوقع انخفاض التضخم العالمي من ٨,٨ ٪ في عام ٢٠٢٢ (المتوسط السنوي) إلى ٦,٦٪ في عام ٢٠٢٣ و٤,٣٪ في عام ٢٠٢٤، ويعزى جانب المتوقع في التضخم إلى تراجع الأسعار الدولية للوقود والسلع الأولية غير الوقود نتيجة لضعف الطلب العالمي وكذلك إلى تشديد السياسة النقدية بما له من أثار خافضة للتضخم الأساسي الذي يتوقع أن يهبط عالمياً من ٦,٩٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ إلى ٤,٥٪ بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٣.

المصدر: صندوق النقد الدولي – يناير ٢٠٢٣

ثانياً - الاقتصاد المحلى

نظرة عامة

– أدى التعافي القوي للنمو قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا إلى دعم زيادة النمو الاقتصادي إلى ٦,٦٪ في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، أي ضعف وتيرة النمو في العام السابق.

لكن النشاط الاقتصادي قد تضرر من الصدمات المتعددة التي شهدها العالم، كما ترصدها المؤشرات الرئيسية في الأشهر الأخيرة، لا سيما في ظل ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج المحلية والمستوردة. وقد ارتفع معدل التضخم العام في المناطق الحضرية إلى ١٣,١٪ ومعدل التضخم الأساسي إلى ١٣,٧٪ في المتوسط خلال الفترة من مارس إلى أغسطس ٢٠٢٢؛ وهو ما يتجاوز معدل التضخم الذي كان البنك المركزي المصري يستهدفه والبالغ ٧٪ (+/-٢٪) بسبب ديناميكيات الأسعار العالمية، وانخفاض أسعار الصرف، والاختناقات في سلاسل الإمداد المحلية. واستجابة لذلك، رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة الرئيسية في مارس وإبريل ٢٠٢٢ بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس على نحو تراكمي، مما أتاح المجال لخفض سعر الصرف.

– وعلى الرغم من تعديل السياسات النقدية، فقد أدت الحرب في أوكرانيا إلى تزايد الضغوط القائمة من قبل على حسابات المعاملات الخارجية. وسجلت الاحتياطيات الرسمية والأصول الأخرى بالنقد الأجنبي تراجعاً حاداً؛ حيث بلغت ٣٧,٤ مليار دولار أمريكي في نهاية أغسطس ٢٠٢٢ (من ٥٤,٥ مليار دولار أمريكي في نهاية فبراير ٢٠٢٢) – على الرغم من المساندة المالية التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الإصدار الناجح لأول سند سامواراي في مصر، وواصلت نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي تراجعها في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، وذلك بفضل الارتفاع في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، فضلا عن احتواء النفقات. ومع ذلك، زادت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى التأثير السلبي للتقييم الناجم عن انخفاض سعر الصرف.

– وأعلنت الحكومة عن حزم حماية اجتماعية للتخفيف من وقع الصدمات، وتشمل توسيع مظلة تغطية برنامجي تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، وزيادة المعاشات التقاعدية وأجور العاملين في القطاع العام، وتدابير الإعفاء الضريبي، من بين إجراءات أخرى للتخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار. علاوة على ذلك، طلبت مصر دعم صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج اقتصادي شامل لمواجهة التداعيات السلبية للظروف الاقتصادية العالمية والحرب في أوكرانيا، واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي والمالية العامة، ودعم برنامج الإصلاح الهيكلي.

– ومن المتوقع أن تؤدي الصدمات المتزامنة إلى إضعاف بيئة الاقتصاد الكلي بشكل عام في مصر خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، قبل أن تبدأ في التحسّن على المدى المتوسط. ولا يزال إيجاد حيز للإنفاق في المالية العامة أمراً بالغ الأهمية للنهوض برأس المال البشري والمادي للشعب المصري، الذين تجاوز عددهم ١٠٤ ملايين نسمة. والأهم من ذلك أن من شأن مواصلة الإصلاحات (بما في ذلك تعزيز سياسة التجارة وتيسيرها، فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال الأوسع نطاقا) أن يطلق العنان لإمكانات القطاع الخاص في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى والأنشطة الموجهة نحو التصدير الضرورية لخلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.

المصدر: البنك الدولي – ١ نوفمبر ٢٠٢٢

التضخم

– ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل ٢١,٣٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ من معدل بلغ ١٨,٧٪ في نوفمبر ٢٠٢٢. وبناءً عليه، سجل المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر متوسط بلغ ١٣,٩٪ خلال ٢٠٢٢، مقابل ٥,٢٪ خلال ٢٠٢١.

– وجاء معدل التضخم في ديسمبر ٢٠٢٢ متأثراً بصدمات العرض الناتجة عن ارتفاع مستوى الأسعار العالمية للسلع، بالإضافة إلى تداعيات ارتفاع قيمة سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري منذ شهر مارس ٢٠٢٢ وكذا زيادة السيولة المحلية.

– وجاء المعدل السنوي للتضخم العام لشهر ديسمبر ٢٠٢٢ مدفوعاً بارتفاع واسع النطاق يشمل المجموعات كلها، وبالأخص السلع الغذائية.

– ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية إلى ٣٧,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ من ٢٩,٩٪ في نوفمبر ٢٠٢٢. وفي ذات الوقت، ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع غير الغذائية إلى ١٤,٣٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ من ١٣,٨٪ في نوفمبر ٢٠٢٢.

– وسجل التضخم العام معدلاً شهرياً بلغ ٢,١٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بمعدلاً سالباً بلغ ٠,١٪ في ديسمبر ٢٠٢١. ومع ذلك، تباطأ التضخم قليلاً مقارنة بالشهر السابق حيث سجل ٢,٣٪ في نوفمبر ٢٠٢٢ على أساس شهري. وجاء المعدل الشهري للتضخم العام في الحضر لشهر ديسمبر ٢٠٢٢ مدفوعًا بشكل أساسي بالمساهمة القوية للسلع الغذائية الأساسية. هذا وقد ساهمت الخضروات والفاكهة الطازجة في ارتفاع معدل التضخم الشهري، وجاء ذلك بخلاف نمطها الموسمي. وجاء المعدل الشهري للتضخم مدفوعاً أيضاً بارتفاع مساهمة كل من السلع الاستهلاكية والخدمات.

– في ضوء ارتفاع المساهمات السنوية المذكورة آنفاً بشكل واسع النطاق، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي ليسجل ٢٤,٤٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢١,٥٪ في نوفمبر ٢٠٢٢. كما سجل المعدل الشهري للتضخم الأساسي ٦,٢٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل معدل بلغ ٢,٠٪ في ديسمبر ٢٠٢١.

– ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام لإجمالي الجمهورية ليسجل ٢١,٩٪ في ديسمبر ٢٠٢٢، من ١٩,٦٪ في نوفمبر ٢٠٢٢. كما ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الريف إلى ٢٢,٥٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ من ١٩,٦٪ في نوفمبر ٢٠٢٢.

إستراتيچية الأعمال

المؤسسات المالية

قطاع المؤسسات المالية هو أحد اركان مجموعة الخدمات المصرفية الدولية ويحرص قطاع المؤسسات المالية على تحقيق هدفه الأساسي في بناء وإقامة وتوسيع علاقته مع المؤسسات المالية المحلية والخارجية ووكالات التمويل وبناء وتدعيم وامتداد شبكة المراسلين الخارجيين والمحليين وذلك لتلبية كافة احتياجات عملائه.

يوفر القطاع مجموعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك تمويل العمليات التجارية، التوسع في تقديم خدمات تعزيز الصادرات عن طريق مشاركة مخاطر عدم الدفع مع البنوك المحلية والخارجية، توفير الموارد المالية عن طريق التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية والبنوك العالمية للحصول على قروض بأفضل الشروط، ترتيب القروض المشتركة، تقديم الحلول المصممة التي تساهم في زيادة الأرباح التشغيلية للبنك وكذلك تنويع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

ويواصل قطاع المؤسسات المالية جهوده لتدبير المصادر التمويلية منخفضة التكلفة للحصول على التمويل اللازم لأغراض التجارة وكافة وحدات الأعمال بالبنك.

– وفي سبيل تحقيق ما سبق، فإن استراتيجية قطاع المؤسسات المالية تتلخص في الآتي:

١) الاستمرار في بناء وامتداد وتدعيم شبكة علاقات المراسلين الخارجيين والمحليين وذلك لتلبية كافة احتياجات عملائه.

٢) العمل على تعظيم ربحية البنك من خلال شبكته الممتدة من البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بغرض تنفيذ كافة الأعمال المصرفية التقليدية وغير التقليدية من مدفوعات بنكية وأعمال تجارية.

٣) توسيع شبكة المراسلين بالقارة الإفريقية باعتبار أن التصدير لإفريقيا من أهم الأولويات الحالية ومن الأسواق الواعدة للصادرات المصرية.

٤) تدعيم موارد البنك التمويلية اللازمة لتحقيق ما سبق من خلال عقد اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية المانحة للحصول على أفضل الموارد بالتكلفة المناسبة لعملاء مصرفنا.

٥) العمل على توفير وإيجاد برامج المعونة الفنية والمنح Technical Assistance/Grants المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية لرفع كفاءة العمل بقطاعات/إدارات البنك المختلفة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية.

تمويل الشركات والقروض المشتركة

ارتبطت انجازات قطاع تمويل الشركات والقروض المشتركة للعام المالي ٢٠٢٢ باستراتيجية البنك للأعوام الخمس ٢٠٢٢ – ٢٠٢٧ كجزء لا يتجزأ من محاورها الست الأساسية وعلى وجه الخصوص محور تنمية الاعمال والمرتبط ارتباطا وثيقا بمحور تنمية الصادرات ودعم المصدرين من خلال مساندتهم بكافة الوسائل المتاحة من تمويل أو تقديم الخدمات الاستشارية المالية والتسويقية أو دعم تواجدهم بالأسواق الخارجية.

وكان نتاج ذلك اهم الإنجازات التالية التي بدورها عظمت من المردود على مستوى ارقام الاعمال (استخدامات وربحية) وكذا تواجد البنك بقوة وسط وحدات الجهاز المصرفي متواكباً مع تغيير هويته (Rebranding):

– تحقيق الموازنة العامة للقطاع سواء على مستوى الاستخدامات المباشرة او غير المباشرة حيث بلغت نسبة الاستخدامات المباشرة نحو ٣٣,١ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢٢ مقارنةً بـ ٢٧,٧ مليار جنيه مصري بنهاية عام ٢٠٢١ وبنسبة نمو بلغت ١٩,٥٪ وانعكست تلك الاستخدامات على العمولات المحصلة من العملاء والتي بلغت نحو ٢٥٥ مليون جنيه مصري عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٩٤ مليون جنيه مصري عام ٢٠٢١ بنسبة نمو ٣١٪.

– نجاح القطاع في المساهمة الأكبر في تحقيق نسبة الـ ٢٥٪ المطلوبة لعملاء المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنك وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري وقبل الفترة المحددة لذلك مدعومة بمنح عملاء ضمن هذه الفئة تخطت الـ ١٣٠ عميلا.

– كان للبنك الدور الأبرز في نجاح المرحلة الخامسة من مبادرة دعم المصدرين على مستوى القطاع المصرفي حيث تصدر القطاع تنظيم / تحديد وضبط إجراءات / تنفيذ عمليات الصرف وتقديم مستوى خدمة نال اعجاب جميع أطراف التعامل متمثلاً في المقام الأول في العملاء المصدرين ووزارة المالية.

– استمرار جودة الخدمة المقدمة للعملاء مما حقق نسبة رضاء مرتفعة كان مردودها الأول على الأرقام غير المسبوقة المحققة هذا العام، حيث حقق البنك اعلى نقطة ربحية تحققت خلال العقود الماضية.

– ارتفاع عدد العملاء المدارين من خلال القطاع ليصل إلى ٥٥١ عميل في عام ٢٠٢٢ مقارنةً بـ ٣٩٤ عميل في عام ٢٠٢١ بنسبة نمو ٤٠٪.

تمويل المشروعات والصناعات المتوسطة والصغيرة

تعتبر الصناعات المتوسطة والصغيرة شريان الحياة للصناعات الكبرى فهي تغذيها بالخامات ومقومات الانتاج وبما يضمن لها استمرارية وانتظام العملية الانتاجية، كما أنها تساعد على تخفيف العبء على الصناعات الكبرى في توفير العملات الاجنبية اللازمة لتوفير خامات الانتاج من خلال شراؤها محلياً حيث ان الشركات الكبرى يعمل معها او مكمل لها ما يقرب من ٢٠ شركة من شركات الصناعات المتوسطة والصغيرة المغذية لها.

وإيمانا من البنك بأهمية شركات الصناعات المتوسطة والصغيرة وأثرها المباشر على تنمية الاقتصاد المصري وخلق المزيد من فرص العمل فقد اعتمدت استراتيجية البنك خطة للنهوض بهذا القطاع لتكمل بذلك سياسة وتوجهات الدولة والحوافز التي يقدمها البنك المركزي المصري للبنوك لتمويل هذا القطاع.

فقد كان للبنك الريادة بين البنوك في الاهتمام بالمشروعات المتوسطة والصغيرة حيث حرص على الاضطلاع بدوره في مساندة ذلك القطاع كما بادر في عام ٢٠٠٥ بتوقيع اتفاقية تعاون فني مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي وذلك لتقديم المعونة الفنية في مجال وضع النظم والسياسات وادوات تقييم المخاطر والاساليب الفنية الحديثة لكيفية منح وادارة الائتمان الخاص بالمشروعات المتوسطة والصغيرة وتدريب العاملين في هذا الشأن.

توقيع بروتوكول مع USAID لدعم المشروعات الصغيرة

وعمل البنك على توفير برامج تمويلية ميسرة ذات أسعار منخفضة لعملاء هذا القطاع حيث يقدم قروض مدعمة في مجالات البيئة والحاصلات الزراعية والثروة الداجنة والسمكية، هذا وإلى جانب الدعم المالي يقوم البنك أيضا بدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة فنيا، كما يقوم بإمداد العملاء من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة بمجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المصرفية سواء تمويل متوسط الاجل لعمليات الاحلال والتجديد للمعدات والآلات أو تمويل قصير الأجل لتمويل رأس المال العامل في مختلف مراحل العملية الانتاجية بالإضافة الي الخدمات المصرفية الأخرى.

هذا وقد بلغ حجم التمويل الخاص بمحفظة قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة والاستخدامات التي يتم إدارتها اجمالي مبلغ ٥٧٧٥ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ موزع على عدة قطاعات اقتصادية (صناعي –زراعي– تجارى– خدمي) وذلك على الرغم من المتغيرات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة السابقة.

كما يقوم البنك بتمويل الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بتقديم القروض متناهية الصغر لأصحاب المشروعات متناهية الصغر وذلك بغرض مكافحة الفقر عن طريق تقديم التمويل متناهي الصغر وتوفير الخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر بما يدعم التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل، وذلك ايمانا من البنك وتكاملا مع سياسة الدولة الحالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وهذا ما دعا البنك وقطاعات التمويل للصناعات المتوسطة والصغيرة بان تقوم بدورها لتفعيل الدور المجتمعي.

محاضرة ريادة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

تكريم الموظفين المتفوقين في مسابقات الأفكار المتميزة «Genie»

رعاية وحضور مؤتمر البحر الأحمر للنقل البحري واللوجيستيات

حفل اطلاق الهوية الجديدة

تمويل المشروعات والصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر

وفقا للسياسة التي تتبناها الدولة متمثلة في توجيهات البنك المركزي المصري بالتوسع في تمويل الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك بهدف خلق حلقة تمويل متواصلة تبدأ من فكرة المشروع ورعايته لتنفيذ أفكار اصحاب ريادة الاعمال وعرض منتجات تمويلية مناسبة الى ان يصبح كيان صناعي كبير يتم تمويله، ولتفعيل هذه الاستراتيجية فقد قام البنك بإنشاء قطاع الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال عام ٢٠١٩، حيث يقدم القطاع العديد من الخدمات المالية والخدمات غير المالية والمتمثلة فيما يلي:

– ادارة تمويل الصناعات الصغيرة (small enterprises).

– ادارة المنتجات والصناعات متناهية الصغر (very small enterprises and business banking).

– ادارة رواد النيل (Nilepreneur) والتي تحولت تبعيتها لقطاع التخطيط الاستراتيجي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

وفى هذا الصدد فقد قام البنك بالإجراءات التالية:

– تكوين فريق عمل لديه خبرات متنوعة ومتخصصة لتقديم أفضل الخدمات التمويلية لهذا القطاع لما له من اهمية حيث ان هذه الشريحة من صغار المصنعين يحتاجون عناية فائقة وتوجيه سليم.

– كما قام البنك بإنشاء وحدات تابعة للقطاع ببعض المحافظات بمدينة الشيخ زايد والمنيا واسيوط، وذلك ايمانا بالتواجد بالقرب من العملاء لتقديم أفضل الخدمات التمويلية.

– كما قام البنك بإنشاء لجان تسهيلات ائتمانية متخصصة في البرامج والمشروعات المتوسطة والصغيرة وذلك بغرض تسريع الإجراءات والموافقات الائتمانية لتلك المشروعات.

– قام القطاع من خلال ادارة رواد النيل بتنظيم ندوات ومحاضرات توعية مصرفية مع تقديم خدمات غير مالية في العديد من الجامعات والمشاركة في مبادرة حياه كريمة بعدة محافظات.

– تم توقيع عدة برتوكولات مع الجهاز التنفيذي لمحافظة بورسعيد وهيئة التنمية الصناعية وغرفة التجارة بمحافظة البحيرة وجهاز العاشر من رمضان وغيرهم من الجهات الحكومية وذلك بغرض تمويل شراء مصانع لصغار المصنعين، وذلك ايمانا من البنك بتعاون كافة اجهزة الدولة لتهيئة مناخ اقتصادي شامل.

هذا ويبلغ حجم التمويل المتاح من البنك للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٩٣١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر، ٢٠٢٢ موزع على عدة قطاعات اقتصادية (صناعي – زراعي– تجاري– مؤسسات ماليه – خدمي) هذا بالرغم من المتغيرات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة السابقة التي مرت بها البلاد والعالم ككل.

كما كان التحدي الأكبر والصعب الذي تم مواجهته هو تحقيق نمو في المحفظة الائتمانية بجودة عالية وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية السلبية سواء المحلية او العالمية، حيث استطاع القطاع ان يحافظ على جودة محفظته الائتمانية ومساندة العملاء اللذين تأثروا بتلك المتغيرات، وذلك من خلال تقديم الاستشارات، او تأجيل الاستحقاقات، وجدولة او إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية والقروض بحيث تستمر هذه الشركات في دورتها الإنتاجية دون توقف.

ترويج الصادرات والتجارة الخارجية

تهدف ترويج الصادرات والتجارة الخارجية الى تقديم حلول فريدة للتمويل التجاري بغرض زيادة حجم عملاء البنك وزيادة حصته من عمليات التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة وذلك من خلال تقديم خدمات غير مالية كأبحاث السوق والاستشارات الفنية وتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية في مجال عمليات التجارة الخارجية بغرض زيادة الوعي لدى العملاء الحاليين والمحتملين. وكذلك تعزيز العلاقات مع عدة سفارات لدول أفريقية وأجنبية لتحقيق الاستفادة القصوى من الدعم المعلوماتي والعمل بشكل وثيق مع الشركة المصرية لضمان الصادرات وكافة الجهات الأخرى. بالإضافة إلى التواجد في المؤتمرات والمحافل الدولية بما يحقق للبنك الميزة التنافسية والمكانة المتميزة في السوق.

أنشطة وإنجازات القطاع خلال العام المالي ٢٠٢٢

– زيادة قاعدة عملاء البنك العاملين في مجال التجارة الخارجية وزيادة العمولات المحصلة بنسبة تجاوزت ال ٧٠٪.

– الحفاظ على العلاقات الطيبة وتقديم خدمات بأعلى جودة للحفاظ على عملاء البنك خاصة في ظل الظروف والتحديات التي شهدها القطاع المصرفي بشكل عام.

– تقديم منتج لمنح حدود فتح الاعتمادات المستندية للعملاء غير الحاصلين على تسهيلات ائتمانية وذلك في ضوء تعليمات البنك المركزي المصري وبالتنسيق مع شركة ضمان مخاطر الائتمان.

– توقيع مذكرة تفاهم مع مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر (TRADE) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) الذي يهدف الى تعزيز التجارة الدولية لمصر من خلال زيادة الصادرات المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يسعى الى تطوير التجارة وتقليل الحواجز امامها ودعم بيئة الاعمال.

– المشاركة في برنامج IMPORT SUBSTITUE INITIATIVE تحت رعاية البنك المركزي المصري ومجلس رئاسة الوزراء الذي يهدف الى إحلال الواردات وتنمية الصادرات المصرية للوصول إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥.

– المشاركة ورعاية المعارض المقامة لتنشيط وترويج الصادرات المصرية بالتعاون مع الجهات المختلفة وأهمها مؤتمر GTR والذى يعد من أهم المؤتمرات المعنية بالتجارة الخارجية في العالم.

– المشاركة في برنامج محاكاة النظام المصرفي المصري EBSM الخاص بطلبة الجامعات.

– المشاركة في مسابقة الجامعات لتقديم منتجات مبتكرة صالحة للتصدير وذلك بالتعاون مع Enactus Egypt عن طريق إلقاء محاضرات عن عمليات التجارة الخارجية وإجراءات التصدير وأدوات الدفع المتعارف عليها بالإضافة إلى تمثيل البنك في لجنة التحكيم.

– المشاركة في برنامج الشمول المالي عن طريق إلقاء محاضرات لطلبة الجامعات المختلفة وذلك تماشيا مع مبادرات البنك المركزي المصري واتجاه الدولة المصرية نحو تعزيز الشمول المالي.

المعاملات المصرفية

المنتجات التي تم إطلاقها:

١- تحديث خدمة الانترنت البنكي للشركات وإضافة بعض الخدمات الجديدة.
٢- خدمة الخصم مباشرة عبر المقاصة الآلية لمدفوعات الشركات(Corpay).
٣- تقديم طلبات الحصول على قروض للشركات الصغيرة والمتوسطة على موقع البنك الإلكتروني.
٤- تم إطلاق منتج الشراء بالهامش.

المشاريع التي تم إنجازها:

١- مشروع تحديث النظام الأساسي للبنك.
٢- منظومة دفع المدفوعات الحكومية الكترونيا للشركات.

الأنشطة الاستثمارية

أولاً: المساهمات الرأسمالية:

بلغ صافي استثمارات البنك في أسهم وصناديق استثمار رأسمالية وصكوك في نهاية العام المالي موضوع التقرير ١,٨ مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها ٢٤٪ وقد تم خلال العام المالي:

- فيما يخص الاستثمارات الاستراتيجية، فقد قام البنك بالمساهمة في تأسيس شركة مصر للاستثمار وتطوير الصادرات برأسمال مرخص به مليار جنيه مصري، وبنسبة مساهمة البنك بلغت ٢٠٪، وذلك بمبادرة من البنك المركزي المصري، ويأتي تأسيس الشركة لتكون ذراعاً استراتيجياً يستهدف زيادة حجم الصادرات المصرية ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التصدير، ووفقاً لتوجه الدولة المصرية في هذا الشأن.

- كما قام البنك خلال العام المالي بالمساهمة في زيادة رأس المال المصدر والمدفوع لاستثمارين استراتيجيين آخرين بمبلغ ١٧٣ مليون جنيه مصري وهما البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد وشركة إي بي إي للتخصيم (إحدى الشركات التابعة) والتي تقدم مجموعة متكاملة من برامج تخصيم التصدير وتخصيم الاستيراد والتخصيم المحلي سواء مع حق الرجوع على البائع أو بدون حق الرجوع على البائع.

- حصل فندق أوبروي سهل حشيش المملوك لإحدى الشركات التابعة لمصرفنا علي جائزة Travelers' Choice Best of the Best Awards for Hotels لعام ٢٠٢٢ من خلال الموقع العالمي Trip Advisor، حيث صنف الموقع الفندق كثاني أفضل فندق في الشرق الأوسط وأفريقيا، وكذلك ضمن أفضل ٢٥ فندق في العالم، وحقق الفندق هذا الفوز من خلال تقديم أفضل مستوى من الخدمة والرفاهية، فضلا عن موقعه المتميز وتصميمه الفريد.

ثانياً: صناديق الاستثمار:

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الأول – الخبير:

صندوق أسهم تقوم بإدارته شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية منذ ٢٠٢١/١٠/١ وبلغ عدد الوثائق القائمة بنهاية العام المالي موضوع التقرير١٠٦,٤٤١ وثيقة منها ٧٩١٩١ وثيقة مملوكة للبنك، وبلغت القيمة الاستردادية للوثيقة ١٦١,٥٣ جنيه مصري مقارنة بقيمتها الإسمية في نشرة الاكتتاب وقدرها ٣٣,٣٣ جنيه مصري.

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني – النقدي:

صندوق نقدي تقوم بإدارته شركة ازيموت مصر لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية. وبلغ عدد الوثائق القائمة بنهاية العام المالي موضوع التقرير٧٧٤,٣١٦ وثيقة منها ٣٩,٤٤٠ وثيقة مملوكة للبنك، وبلغت القيمة الاستردادية للوثيقة ٤٧٩,٠٣٧٧ جنيه مصري مقارنة بقيمته الإسمية وقت الإصدار وقدرها ١٠٠ جنيه مصري. وبلغ إجمالي عمولات البنك ٢ مليون جنيه مصري أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث – كنوز:

صندوق من نوع تخصيص الأصول تقوم بإدارته شركة برايم انفستمنتس لإدارة الاستثمارات المالية. وبلغ عدد الوثائق القائمة بنهاية العام المالي موضوع التقرير ٥١,٦٧٦ وثيقة منها ٥٠٠٠٠ وثيقة مملوكة للبنك، وبلغت القيمة الاستردادية للوثيقة ٢٢٦,٦٦٠٩ جنيه مصري مقارنة بقيمته الإسمية للوثيقة وقت الإصدار وقدرها ١٠٠ جنيه مصري.

وتتميز جميع هذه الصناديق بعدم تحمل العميل أية مصاريف لعمليات الشراء أو الاسترداد، وسرعة متابعة سعر الوثيقة ومتابعة الرصيد والشراء والاسترداد من خلال فروع البنك أو الكترونياً من خلال الإنترنت البنكي، مع إتاحة إمكانية الاقتراض بضمان الوثائق. هذا بالإضافة إلى إعفاء عائد الصندوق الثاني – النقدي من الضرائب.

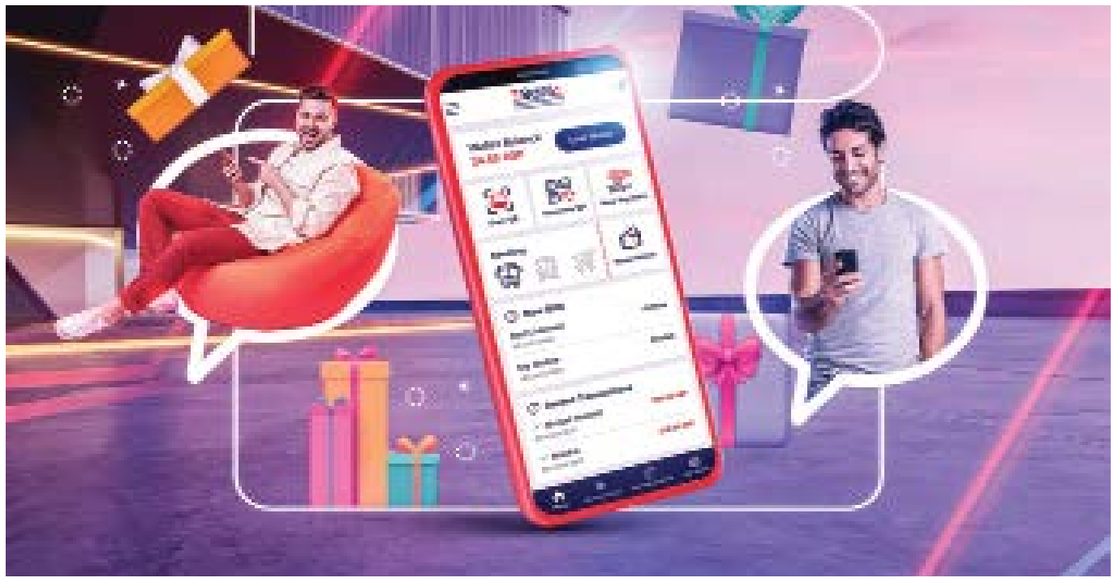

الخزانة

– بلغ حجم محفظة الأذون والسندات الحكومية بجميع العملات ٢٧,٠٢ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل ١٨,٤٩مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بزيادة بلغت ٤٦,١٣ ٪.

– بلغ حجم الودائع لدى البنوك بجميع العملات ما يعادل ٩,٥٥ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ٧,٧٦ مليار جنيه مصري في نهاية العام المالي السابق بمعدل نمو ٢٣,١٪.

– سجل صافي دخل التداول من أنشطة تداول الأوراق المالية في السوق الثانوي ٤٨,٦ مليون جنيه مصري مقابل ٣٨,٨٤ مليون جنيه مصري في العام المالي الماضي (١٨ شهرا) وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٥٪ مقابل العام المالي الماضي و٨٧٪ على أساس سنوي، كما ارتفع حجم التداول بشكل كبير ليصل إلى ٣٠٣,٣ مليار جنيه مصري مقابل ٢٦٧,١ مليار جنيه مصري في العام المالي الماضي (١٨ شهرا) بمعدل نمو ١٤٪ مقابل العام المالي الماضي و٧٠٪ على أساس سنوي.

– حققت عمليات تداول النقد الأجنبي أرباح عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ حيث بلغت ١٧٦,٣ مليون جنيه مصري مقابل ٢١٧,٧ مليون جنيه مصري في العام المالي السابق (١٨ شهر) بمعدل انخفاض ١٩٪ مقابل العام المالي السابق ونمو ٢١٪ على أساس سنوي.

– عمل قطاع الخزانة بالتعاون مع فروع البنك على تخفيض تكلفة ودائع العملاء حيث بلغت تكلفة الودائع بالجنيه المصري بعد احتساب نسبة الاحتياطي ٨,٩٣٪ كمتوسط خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٨,٥٤٪ كمتوسط خلال العام السابق بارتفاع قدره ٠,٣٩٪ فقط وذلك بالرغم من قيام البنك المركزي المصري برفع سعر العائد بواقع ٨٪ على مدار عام ٢٠٢٢ وزيادة نسبة الاحتياطي القانوني خلال سبتمبر ٢٠٢٢ الي ١٨٪ مقابل ١٤٪ خلال عام ٢٠٢١.

– وقد ساهم الحفاظ على التكلفة عند ذلك المستوى في التأثير إيجابيا علي صافي هامش العائد ليبلغ ٣,٢٢٪ في المتوسط خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٢,٧٩٪ خلال العام المالي السابق.

العمليات المصرفية المركزية

تم ابلاغ اعتمادات تصدير لعملاء البنك بإجمالي مبلغ ١٣,٥٠ مليار جنيه مصري، تم تعزيز جزء منها بمبلغ ٣,٣٠ مليار جنيه مصري بنسبة ٢٤,٤٠ ٪، وهذه النسبة تعتبر من أعلي النسب الموجودة على مستوى البنوك المصرية في تعزيز الاعتمادات المستندية - تصدير، وهو ما يعكس بصورة مباشرة قدرة البنك والكفاءات الموجودة بالقطاع المصرفي على تحمل المسئولية حيث أن تعزيز الاعتمادات يلقي بكافة المسئوليات على عاتق البنك وتحمله لكافة المخاطر حال عدم السداد تجاه المصدر المصري لأية أسباب تتعلق بالمستندات ومطابقتها لشروط الاعتماد.

تم تنفيذ عمليات شحن – حصائل تصدير من خلال البنك خلال تلك الفترة بحوالي ٦٦,٧٥ مليار جنيه مصري. وقد قام البنك بعمليات خصم مستندات الشحن - تصدير بمبلغ١,٤٥ مليار جنيه مصري، ودفعها للمصدرين قبل تواريخ استحقاقها وذلك تشجيعاً للمصدرين لحصولهم على قيمة المستندات فور إتمام عملية الشحن دون الانتظار لورود الحصيلة من الخارج.

الارتقاء بالنواحي الفنية لعمليات التجارة الخارجية عن طريق إلحاق العاملين بالدورات التدريبية المقدمة عن طريق المعهد المصرفي المصري بإشراف البنك المركزي المصري، والتي تم اجتيازها من قبل العاملين بالقطاع بنسبة نجاح ١٠٠٪.

التجزئة المصرفية وشبكة الفروع

استراتيجية مجموعة التجزئة المصرفية

زيادة قاعدة التجزئة المصرفية حيث نستبق الاحتياجات المختلفة لعملائنا من خلال تقديم الحلول الأكثر مرونة وكفاءة حتى يكون البنك هو الاختيار الأمثل للعميل، وذلك عبر المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة التي تناسب احتياجات العميل المالية مع التواصل المستمر لضمان استمرار رضاء العميل فترة علاقته بالبنك.

رؤية مجموعة التجزئة المصرفية

ان نكون في مرتبة متقدمة وضمن أفضل ١٠ بنوك في مجال التجزئة المصرفية.

مهمة مجموعة التجزئة المصرفية

زيادة الربحية المحققة من خلال كافة المعاملات المصرفية والتكنولوجية وتسهيل احتياجات العميل المالية بالاستثمار الدائم في التكنولوجيا والموارد البشرية والتركيز على الأموال المنخفضة الفائدة.

قاعدة العملاء

حققت مجموعة التجزئة المصرفية زيادة في عدد العملاء من ٩٨,٧٥٧ عميل في ديسمبر ٢٠٢١ لتصل الي ١٠٩,٣٣٥عميل في ديسمبر ٢٠٢٢ بزيادة ١٠,٥٥٩ عميل وبمعدل نمو ١١٪.

الخصوم

حققت مجموعة التجزئة المصرفية زيادة محفظة الودائع للتجزئة المصرفية ١٠,٥ مليار جنيه مصري لتصل الى ٥٠,٧ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٢ وبمعدل نمو ٢٦٪ مقارنة بالعام السابق ديسمبر ٢٠٢١ برصيد ٤٠ مليار جنيه مصري.

الأصول

حققت مجموعة التجزئة المصرفية زيادة محفظة القروض ١,٥ مليار جنيه مصري لتصل الى ٥,٠٨ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٢ وبمعدل نمو ٤٢٪ مقارنة بالعام السابق ديسمبر ٢٠٢١ برصيد ٣,٦ مليار جنيه مصري.

البطاقات الائتمانية

حققت مجموعة التجزئة المصرفية زيادة عدد بطاقات الائتمان ٣٠٤٠ ليصل عددها الى ١٦٦٣٩ بطاقة في ديسمبر ٢٠٢٢ وبمعدل نمو ٢٢٪ مقارنة بالعام السابق ديسمبر ٢٠٢١ بعدد ١٣٥٩٩ بطاقة فقط. مع زيادة الاستخدام الخاص بالبطاقات بنسبة ٧١٪ لتصل الى ٦٥ مليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بالعام السابق ديسمبر ٢٠٢١ بمبلغ ٣٨ مليون جنيه مصري فقط.

شبكة الفروع

تم تدعيم شبكة الفروع الخاصة بالبنك من خلال افتتاح فرع جديد بمول كونكورديا بمدينة الشيخ زايد (فرع مرفت سلطان) ليصل اجمالي عدد فروع البنك الي ٤٤ فرع، مع إضافة الخدمات الرقمية والالكترونية للفرع والتي سوف تلبي احتياجات العميل المالية بصورة أفضل.

البيع المباشر

حقق قطاع المبيعات المباشرة والتي تعتبر عنصر أساسي في مجموعة التجزئة المصرفية لزيادة نسبة الاستحواذ على العملاء الجدد وتقديم منتجات البنك لغير عملاء البنك:

– زيادة محفظة القروض الشخصية ٣٦٢ مليون جنيه مصري لتصل الى ٥٦٤ مليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٢ وبمعدل نمو ١٧٩٪ مقارنة بالعام السابق ديسمبر ٢٠٢١ برصيد ٢٠٢ مليون جنيه مصري.

– زيادة محفظة قروض السيارات ٣٩٠ مليون جنيه مصري لتصل الى ١,١ مليار جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٢ وبمعدل نمو ٥٢٪ مقارنة بالعام السابق ديسمبر ٢٠٢١ برصيد ٧٥٣ مليون جنيه مصري.

– زيادة محفظة بطاقات الائتمان لتصل الي ٦٩٢٢ في ديسمبر ٢٠٢٢ بمجموع حدود ائتمانية ٩٥,٩٩١ مليون جنيه مصري وبمعدل نمو ١١,٧٪ مقارنة بالعام السابق ديسمبر ٢٠٢١ برصيد ٦٤٣٠ بطاقة بمجموع حدود ائتمانية بمبلغ ٨٥,٩٤٩ مليون جنيه مصري.

تطوير المنتجات وفئات العملاء

حقق قطاع تطوير المنتجات عديد من الإنجازات خلال عام ٢٠٢٢ مما ساهم في تمكين كل من شبكة الفروع وقطاع البيع المباشر من زيادة نسبة الاستحواذ علي عملاء جدد وتوفير مجموعة متميزة من المنتجات التي تلبي احتياجات عملائنا، وأهمها ما يلي:

– تم اطلاق برنامج نقاط المكافآت للبطاقات الائتمانية في يونيو ٢٠٢٢ E2E .

– القيام بتطوير برامج الاستحواذ لزيادة الحدود الممنوحة لبطاقات الائتمان لزيادة المحفظة.

– زيادة التعاقدات لدى العديد من المتاجر المختارة لزيادة المزايا على البطاقات الائتمانية والخصم المباشر.

– اطلاق حملات ترويجية لزيادة الاستحواذ بالإضافة الي أكبر حملة كاش باك black Friday لزيادة الاستخدامات للبطاقات الائتمانية.

– إطلاق برنامج تمويل السيارات المستعملة لزيادة محفظة القروض وتلبية احتياجات العملاء.

– اطلاق برامج قروض شخصية تستهدف فئات عملاء جديدة Buy Out I score & Loan-to-Card Programs لزيادة محفظة القروض وتلبية احتياجات العملاء.

– تعديل بعض برامج التجزئة المصرفية القائمة لزيادة الميزة التنافسية لها لزيادة محفظة القروض وتلبية احتياجات العملاء.

– إطلاق حمله ترويجية في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، استهدفت كل من القروض الشخصية وقروض تمويل السيارات لزيادة محفظة القروض.

– إطلاق منتجات جديدة لقطاع الشمول المالي وفقا لتوجهات البنك المركزي المصري مثل حسابات توفير (الكسيب).

– إطلاق الشهادات المتميزة للأفراد لمواكبة التغيرات في القطاع المصرفي.

– قام البنك بتطوير باقات الرواتب وعروض متنوعة مع تقديم مستوي رفيع من الخدمة يتناسب مع توقعات عملائنا سعيا الي ريادة البنك في القطاع المصرفي وخدمة الاقتصاد الوطني من خلال تزويد موظفي الشركات بمجموعة كاملة من الحلول المصرفية المريحة في مكان العمل بدعم من الفروع والبيع المباشر ومركز خدمة العملاء الهاتفية مستفيدين من الخدمات الرقمية المتقدمة التي يقدمها البنك وعلى راسها المعاملات المصرفية عبر الانترنت والموبايل، وماكينات الصراف الآلي.

المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية

عمل فريق الخدمات المصرفية الرقمية والابتكار خلال عام ٢٠٢٢ على تطوير الخدمات الرقمية، حيث تم تطوير وتحديث الخدمات التالية:

أولا: المحافظ الإلكترونية:

– طرح الإصدار الجديد للمحفظة الإلكترونية لتتماشى مع الهوية المؤسسية الجديدة.
– إضافة امكانية طلب كشف حساب للمحفظة الإلكترونية.

ثانيا: الانترنت البنكي:

– طرح الإصدار الجديد للإنترنت البنكي ليصبح أكثر سهولة في الاستخدام مع تقديم خدمات رقمية جديدة.
– تحديث آلية التحويلات من خلال الانترنت البنكي لتتم في خلال ٢٠ دقيقة دون تدخل بشري.
– طرح خاصية التفعيل الذاتي لرمز الامان TOKEN – لتصبح اكثر سهولة.

ثالثا: الصرافات الالية:

– تم تغيير وتحديث الشكل الخارجي لجميع الصرافات الآلية لتتماشى مع الهوية المؤسسية الجديدة.
– وصول اجمالي الصرافات الآلية الي ٩١ صراف الي في الخدمة (عدد ٤٥ صراف الي داخل فروع البنك– عدد ٤٥

صراف آلي في مواقع خارجية وعدد ١ صراف آلي Drive Thru).

– إتاحة الخدمات البنكية عن طريق ماكينات الصراف الآلي لأصحاب الهمم عن طريق لغة برايل ونظام قارئ الشاشة.

– إتاحة خدمات دفع مستحقات البطاقات الائتمانية عن طريق الصراف الآلي.

رابعا: كشف الحساب الإلكتروني:

– تم طرح خدمة كشف الحساب الإلكتروني للحسابات الجارية والتوفير.

خامسا: الابتكار الرقمي:

– تم الاشتراك في شبكة المدفوعات اللحظية والالتحاق بتطبيق InstaPay
– تم إطلاق منصة EBank الافتراضية.
– تم إطلاق خدمه المساعد الآلي.
– تم اتاحة خدمة السحب والإيداع النقدي بالبطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر من خلال نقاط بيع FAWRY.

سادسا: مركز الاتصال الهاتفي

– إطلاق خاصية التعرف على هوية العملاء عند الاتصال من خلال الخدمة الصوتية.
– إطلاق خدمة اعادة الاتصال في حال رغبة العميل بالاتصال به بدلا من الانتظار.

عدد المحافظ الإلكترونية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٦,١٦٣ محفظة

عدد الاشتراكات بالإنترنت البنكي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢: ٢٢,٨٩٧ مشترك

تميز الاعمال وإدارة التغيير

يقوم القطاع بدور محوري بين مختلف قطاعات التجزئة المصرفية في توحيد وتنميط عمليات الفروع ودعم وحدات التجزئة المصرفية وتحديث طرق أداء الاعمال باستخدام الحلول الآلية ومراقبة جودة وتميز أداء مختلف وحدات مجموعة التجزئة المصرفية كذلك المساهمة في تخفيض التكاليف واستقبال ودراسة مختلف المقترحات في هذا الشأن، وفيما يلي عرض لأهم إنجازات القطاع خلال عام ٢٠٢٢.

– انشاء إدارة شكاوى العملاء عام ٢٠٢٢: وتتولي الإدارة بحث شكاوى العملاء ومتابعة حلها خلال الوقت المحدد باتفاقية أداء الخدمات وبناء على محددات البنك المركزي المصري في هذا الشأن، كذلك تحليل الشكاوى ومعالجة الأسباب وراء الشكاوى المتكررة.

– الارتقاء بمستوى أداء الاعمال بقطاعات التجزئة المصرفية والفروع من خلال استبدال الطرق التقليدية اليدوية بحلول رقمية ومن أهم إنجازات القطاع في هذا الشأن اطلاق نظام تدفق أعمال القروض RLOS بعام ٢٠٢٢ من خلال إدارة التغيير Change Management وتتابع الإدارة تحويل التقارير اليدوية التي يطلبها البنك المركزي المصري الي تقارير آلية خلال العام الجديد تماشيا مع سرعة التغيرات في البيئة الرقابية والتنظيمية لأعمال الفروع.

– إدارة محفظة التجزئة المصرفية وتحليل نتائج أعمال الفروع ووحدات القطاعات، وتوفير المعلومات لإدارة البنك من خلال تحليل بيانات وارقام مبيعات مختلف قطاعات التجزئة المصرفية وتحويلها لمعلومات تساعد الإدارة في اتخاذ ما يلزم من قرارات وتوجيه الاعمال في اتجاه رؤية واستراتيجية البنك من خلال إدارة تخطيط وتحليل الاعمال (Business Planning & Analysis).

– توفير الدعم اللازم لفروع البنك من الناحية التشغيلية والتنظيمية وتوحيد طرق العمل وتيسير وتخفيف أعباء الفروع لتمكينهم من تقديم أفضل مستويات الخدمة للعملاء من خلال إدارة دعم ورقابة الفروع (Branches Support & Control).

معالجة الديون غير المنتظمة

استراتيجية القطاع

يتبنى قطاع معالجة الديون استراتيجية واضحة للتعامل مع حسابات العملاء التي تدار من خلاله، تقوم على ركيزة اساسية وهي التعامل بإيجابية مع كافة الحالات التي تعاني من التعثر، مع تقديم المشورة والمساعدة لإدارة هذه الحالات للخروج من أزمتها، والحفاظ على استمرارية النشاط، لحفظ فرص العمل التي تتيحها هذه الكيانات، وهو ما يتماشى مع السياسة التي يتبناها البنك المركزي المصري، وذلك من خلال:

– اقتراح ومناقشة واتمام تسويات.

– عمل جدولة تتناسب مع قدرة العملاء على السداد وتتماشى مع التدفقات النقدية للنشاط.

– تقديم كافة اشكال الدعم للعملاء سواء من خلال الاستشارات المالية أو ضخ تمويل جديد وفقا لمعطيات كل حالة، وبشرط توافر الجدية والالتزام من جانب العملاء.

وقد نجحت الإدارة من خلال هذه السياسة في تخفيض نسبة الديون المتعثرة من ٧,٠٧٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ الى ٣,٦٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، من إجمالي المحفظة.
كما نجحت في تحصيل حوالي ١٥٩٢ مليون جنيه مصري من الديون المتعثرة خلال نفس الفترة.

الإنجازات خلال العام المالي ٢٠٢٢

أ– تم إبرام تسويات لعدد ٩ عملاء يبلغ صافي مديونيتهم ٣٣٣ مليون جنيه مصري.
ب– تم تحصيل مبلغ ٧٢٣ مليون جنيه مصري تشمل:
– ٢٧٤ مليون جنيه مصري من عملاء محفظة الديون المتعثرة .
– ٨ مليون جنيه مصري من عملاء الديون المعدومة .
– ٤٤١ مليون جنيه مصري من بيع الأصول التي آلت ملكيتها للبنك.

متابعة الائتمان والاستثمار

تم تحقيق العديد من الإنجازات خلال العام من أهمها:

– المشاركة بمشروع تحديث نظام التطبيقات المصرفية.

– المشاركة بمشروع تطبيق نظام دالتكس ليتم احتساب النسب التسليفية للشيكات وأوامر التوريد آليا.

– تم العمل بالتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والحاسب الألى على انشاء ايصالات الأمانة الياً داخليا وتوفير مبلغ ٤٠ ألف دولار أمريكي تم طلبهم من جانب شركة Infosys .

– تم ادارة وظيفة التحقق من الصرف وإدارة مركز العميل لتتم من القاهرة بدلا من الإسكندرية.

– تم استلام إدارة حسابات التسهيلات المضمنة ليتم ادارتها من القاهرة بدلا من الإسكندرية.

– الانتهاء من تنظيم وتعيين موظفي إدارة المستندات لضمان جودة مراجعة مستندات عملاء الائتمان.

– التعامل على مركز العميل مستخرج من نظام الفينكل آليا محدثا بالنسب التسليفية آليا.

– تنفيذ اقتراح احتساب ضريبة الدمغة النسبية على التسهيلات المدينة على مستوي العميل وليس على مستوي حساب مدين مما كان له عظيم الأثر لتخفيض المصروفات وبالتالي زيادة الأرباح وتفادي ازدواجية توريد ضريبة الدمغة.

– المساعدة في انشاء قاعدة بيانات الشمول المالي وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري.

– الانتهاء من مشروع البنك المركزي المصري (الاقرارات الجديدة) والتنسيق مع مختلف القطاعات لضمان جودة البيانات المرسلة الى البنك المركزي المصري.

مجموعة المخاطر

إدارة المخاطر

– نؤمن ان الدور الرئيسي لإدارة المخاطر هو حماية العملاء، أنشطة البنك، الزملاء، المساهمين والمجتمعات التي نخدمها مع العمل على دعم استراتيجيتنا وتوفير النمو المستدام.

– تم تفعيل دور البنك الريادي في متطلبات التنمية المستدامة وبالتوافق مع أفضل المعايير الدولية في هذا الشأن.

– يتم استحداث منتجات تمويلية مختلفة للعملاء المصدرين بالتوافق مع معايير ومستوى المخاطر المقبول بالبنك.

– تم تطوير خطة التعافي متضمناً حدود مخاطر قصوى وخطة إجراءات تصحيحية.

نهج وإدارة المخاطر وحدود المخاطر المقبولة:

– تم إعداد بيان مستوى المخاطر متضمناً القياس الكمي والمعايير النوعية الأخرى ويتم تطبيقها لكافة أنشطة البنك.

– تعزيز القاعدة الرأسمالية، مركز السيولة والمركز المالي للبنك.

– الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

– التطبيق الفعال للرقابة لتقليل المخاطر الناتجة عن مختلف الأنشطة.

إدارة مخاطر الائتمان

– نقوم بتقييم جودة الائتمان لجميع الأدوات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان بما يتماشى مع خطة البنك التوسعية واستراتيجيته مع الحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية ومتوسط درجة الجدارة للمحفظة ككل ونسبة القروض محل الاضمحلال مقارنة بإجمالي القروض.

– تم تنفيذ نموذج خسارة الائتمان المتوقعة بنجاح بالتعاون مع وكالات تصنيف دولية في عملية متكاملة من البداية الي النهاية.

– يتم اختبار جودة المحفظة بشكل منتظم وإعداد دراسة اختبارات الضغوط واختبار الحساسية بصفة دورية وتأثير المتغيرات الاقتصادية على مختلف التوظيفات وأثره على العملاء والمتطلبات الرأسمالية لمخاطر الائتمان.

– تم وضع معايير لتقييم مختلف مخاطر الصناعات والحدود القصوى على مستوى مختلف التوظيفات.

مخاطر السوق

– يتم إدارة مخاطر السوق ومراقبة الحدود الموافق عليها من مجلس الإدارة وذلك للمراكز المفتوحة.

– نستخدم مجموعة من النماذج لرصد المراكز المفتوحة ضمن مخاطر السوق والحد منها بما في ذلك تحليل الحساسية، قياس القيمة المعرضة للخطر واختبار الضغوط.

تعتمد النماذج بشكل أساسي على محاكاة تاريخية تتضمن الميزات التالية:

١) معدلات وأسعار الصرف التاريخية، التي يتم احتسابها بالرجوع الى أسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار الفائدة والتقلبات المرتبطة بهم.

٢) تحركات السوق المحتملة التي يتم احتسابها بالرجوع الى بيانات سابقة.

٣) حسابات بمستوي ثقة ٩٩٪ وباستخدام فترة احتفاظ يوم واحد.

منهجية قطاع مخاطر السوق Market Risk Management

يتبع البنك منهج يرتكز على مجموعة متناسقة من الإجراءات من خلال إطار عمل إدارة مخاطر فعالة وشفافة لرصد وتحديد المخاطر وتقييمها بما يساعد على نمو المركز المالي للبنك وتعظيم الربحية في حدود المستوى المقبول للمخاطر، وذلك باستخدام أساليب قياس دقيقة، ووضع الحدود اللازمة لمراقبة وادارة المخاطر، وإجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريو، ويتم ذلك في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

١- مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة المحتملة التي قد تؤثر سلبا على قيم مراكز استثمارات البنك المتداولة المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة والناتجة عن التحركات غير المواتية في أسعار السوق وتغير أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، الأسهم، والأوراق المالية الأخرى.

يتوافر لدى البنك إطار عمل متسق يرتكز على عدد من السياسات واجراءات العمل التي تضمن تحديد وادارة والتقرير عن مخاطر السوق بشكل فعال.

يتبع البنك في قطاع مخاطر السوق منهج يرتكز على مجموعة متناسقة من الإجراءات من خلال إطار عمل إدارة مخاطر يتسم بالفعالية والشفافية لرصد وتحديد المخاطر وتقييمها بما يساعد على نمو المركز المالي للبنك وتعظيم الربحية في حدود المستوى المقبول للمخاطر، وذلك باستخدام أساليب قياس دقيقة، ووضع الحدود اللازمة لمراقبة وادارة المخاطر، وإجراء اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات.

كما يلتزم البنك بكافة تعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص مخاطر السوق وكذا التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والذي يهدف إلى التأكيد على قدره البنك لمواجهة أية مخاطر جوهرية قد تؤثر على مصرفنا.

يقوم قطاع مخاطر السوق بتتبع وتقييم الآثار المحتملة لتحركات اسعار السوق على المراكز المالية واستثمارات البنك المتداولة ومتطلبات رأس المال وتقوم بعمل السيناريوهات اللازمة ومراجعة وتقييم مدى الالتزام بحدود المخاطر.

يتم تحديد مستوي المخاطر المقبول / القصوى لمختلف أنواع المخاطر بالبنك (Risk Appetite Statement RAS)، والتي تم أعدادها بإتباع نظرة مستقبلية وانتهاج طريقة (Top Down approach) والذي يهدف إلى دراسة مختلف قطاعات الأعمال ثم تحديد المؤشرات القياسية لمختلف المخاطر البنك ثم الانتهاء بإعداد البيان وإقرار الحدود بما يعمل على تحقيق التوازن بين المخاطر والعائد المتوقع مع توافر نظم آليه وتقارير دورية لمراقبة حدود المخاطر بصفة مستمرة. ويتم دراستها وتحديثها دورياً وفقاً لأطر إدارة المخاطر وظروف السوق. وتقوم مخاطر السوق بمتابعة مستوى المخاطر الحالي مقارنة بمستوى المخاطر المقبول دوريا ويتم عرضها على لجنه المخاطر المنبثقة من مجلس الإدارة (ربع سنويا).

أساليب قياس خطر السوق

فيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على مخاطر السوق:

يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية واحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حده ثم جمعها للوصول إلى المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا احتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن.

اختبارات الضغوط Stress Testing

تعطي اختبارات الضغط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة.
وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في قطاع مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً.

٢- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا.

كما تم وضع حدود للقيمة المعرضة لمخاطر أسعار الصرف كأقصى خسائر محتملة يمكن أن تنتج عن احتمال حدوث تغير في أسعار الصرف خلال فترة زمنية محددة وبمستوى ثقة محدد.

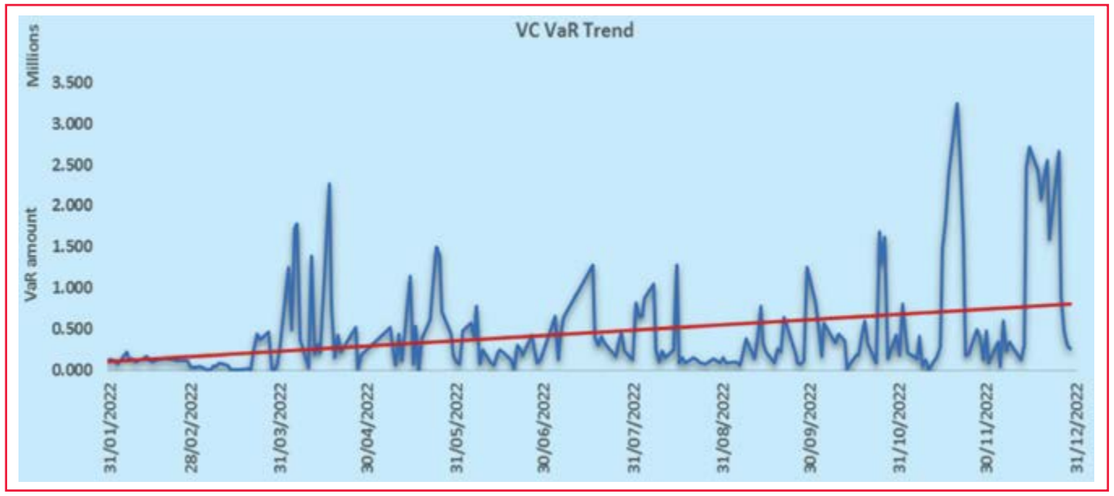

٣– خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة.
وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى للعائد المعرض للمخاطر وكذا التغير في القيمة الاقتصادية الناتج عن التحركات غير المواتية لأسعار العائد ويتم مراقبتها دورياً.

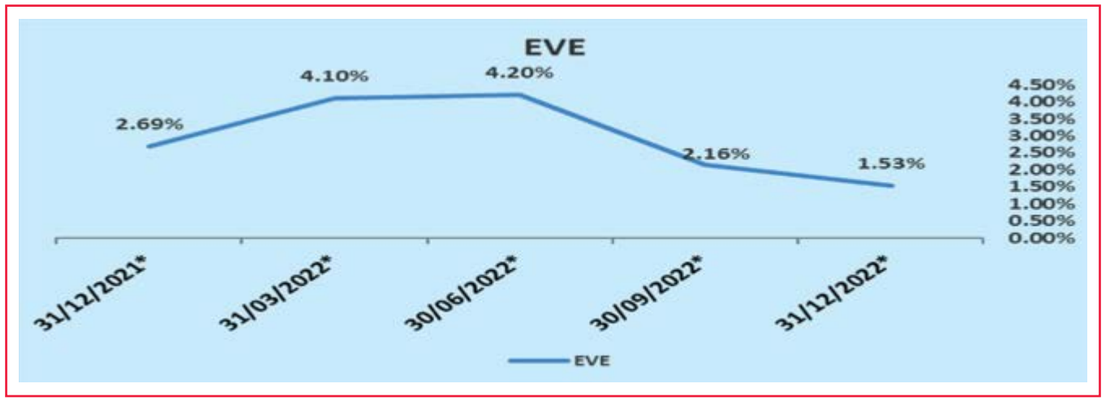

٤– خطر السعر

مخاطر السعر هي مخاطر انخفاض قيمة الأوراق المالية أو المحفظة الاستثمارية حيث يتقلب سعر السوق للأسهم طوال الوقت، اعتمادًا على العرض والطلب. باستثناء حدوث تراجع في السوق، بسبب عوامل متعددة. يمكن للمستثمرين استخدام عدد من الأدوات والتقنيات للتحوط من مخاطر الأسعار، بدءًا من القرارات المتحفظة نسبيًا (على سبيل المثال، شراء خيارات البيع) إلى الاستراتيجيات الأكثر قوة (مثل البيع على المكشوف).

٥– المخاطر المحددة

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات غير المواتية في قيم أوراق مالية بعينها والتي ترجع إلى عوامل متعلقة بالطرف المصدر للورقة المالية.

٦– مخاطر التسوية

هي الخسائر المحتملة نتيجة الإخفاق في تسوية العمليات المتعلقة بأدوات مالية بمحفظة المتاجرة كأدوات الدين والأسهم والمشتقات (متضمنة مشتقات العملة)، في تاريخ الاستحقاق.

٧– مخاطر السيولة

هي مخاطر عدم قدرة البنك على تمويل أي زيادة في الأصول أو مقابلة الالتزامات عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة، أو وجود قيود على قيام البنك بالتصرف في بعض الأصول المملوكة له، أو إمكانية القيام بذلك ولكن بأسعار تقل بشكل كبير عن قيمة اقتنائها (أي تكبد خسائر رأسمالية)، وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود قصوى لنسبة تغطية السيولة والتي تهدف الى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كافي من الاصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها الى نقدية لمقابلة متطلبات السيولة خلال ٣٠ يوم بافتراض حدوث ظروف غير مواتية في موقف السيولة، وكذا وضع حدود قصوى لنسبة صافي التمويل المستقر والتي تهدف الى مساعدة البنك على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي والالتزامات العرضية لديه، ولتوفير مصادر تمويل أكثر استقرارا لكل من أصول وأنشطة البنك، ويتم مراقبتها دورياً.

– يتبع البنك في ادارته لمخاطر السيولة العديد من السياسات والنماذج الداخلية لمراقبة مركز السيولة وإدارة النقدية ومقابلة الاستحقاقات في توقيتها دون زيادة في التكلفة، مع العمل على التوازن بين الاحتفاظ بمقدار من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) واستثمارات بالأسواق الرئيسية النشطة، مع الحد من مخاطر التركز للعمل على تحقيق الربحية المستهدفة والتوازن بالاحتفاظ بمقدار من السيولة.

– يتم وضع حدود قصوى لتفادي مخاطر السيولة تتضمن حد أدني لنسب تغطية السيولة، حدود قصوى على مستوي فجوات السيولة بسلم الآجال، حدود قصوى على مستوي الاقتراض بين البنوك، حدود قصوى لفترة الاسترداد للتوظيفات بأدوات الدين الحكومية.

– يتوافر لدي البنك خطة طوارئ للسيولة.

– تتم إدارة مخاطر السيولة من خلال مطابقة التدفقات النقدية والحفاظ على موارد نقدية كافية، التوظيف في استثمارات عالية الجودة الائتمانية في الأسواق ومراقبة تركز الاستثمارات واستراتيجية التخارج من الاستثمارات الغير مدرة للربح أو عالية المخاطر.

– يتم اعتبار بعض الحدود الاحترازية لتجنب أي أزمات سيولة مثل: تغطية الحد الأدنى لنسب السيولة، الحد الأقصى للفجوات التراكمية، الحد الأقصى للقروض بين البنوك والمدد القصوى للاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية.

– وضع خطة تمويلية لحالات الطوارئ.

٨– خطة التعافي

تعتبر خطة التعافي بمثابة خطة شاملة ومُفصلة تتضمن مجموعة من الافتراضات لإدارة أحداث جسيمة قد تقع في النظام المصرفي أو على البنك، واحتمالات تعرضه لمشاكل مالية تؤثر على مستوى ملاءته المالية أو سيولته أو ربحيته، والإجراءات التصحيحية اللازمة لاستعادة سلامته المالية حال تحقق أي من تلك الافتراضات، وذلك من خلال تزويد متخذي القرار بالبنك بشكل مسبق بالبيانات والتدابير اللازمة للتعامل مع تلك الأحداث والخيارات المتاحة لديه، بما يضمن استعادة استقرار البنك واجتيازه لتلك الصدمات.

المخاطر المؤسسية

اعتبارًا من عام ٢٠٢٢، اولى البنك اهتمامه بالتوجه لوضع إطار عمل لإدارة المخاطر المؤسسية، كمنظور شمولي لإدارة المخاطر غير المالية بأنواعها المختلفة والتي تتضمن المخاطر التشغيلية، مخاطر تعطل الأعمال، مخاطر الاحتيال، مخاطر أنظمة المعلومات، المخاطر الرقمية، مخاطر التعهيد، والمخاطر الاستراتيجية وتلك المتعلقة بالسمعة.

الهدف هو وضع نهج منظم لإدارة المخاطر الاستراتيجية ومخاطر الاعمال والمخاطر التشغيلية، على أساس كلي، ودمج استراتيجية البنك ومستويات قبول المخاطر، وتحديد التهديدات المحتملة، واتباع استراتيجيات المخاطر التي تدعم تحقيق أهداف البنك.

يستلزم ذلك تحديد جميع المتطلبات اللازمة لضمان أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والضوابط وإطار الحوكمة واستمرارية الأعمال وترتيبات التعافي من الكوارث الموضوعة قوية وفعالة بما فيه الكفاية، إلى جانب المراقبة المستمرة للمخاطر ومؤشرات الإنذار المبكر وتعزيز أدوات الإبلاغ وتحليلات المخاطر لدعم قرارات الأعمال.

خلال العام قام قطاع المخاطر المؤسسية بتحديد الركائز الأساسية لبدء المرحلة الأولية لإطار العمل وتم البدء بدعم إدارات المخاطر التشغيلية ومخاطر الاحتيال بالأنظمة اللازمة لمراقبة وتقييم المخاطر وتعزيز الضوابط المرتبطة وكذا دعم إدارة استمرارية الاعمال بالموارد اللازمة وتم التعاقد مع مؤسسة متخصصة لتقديم الدعم الفني ووضع أسس علمية وفقا للمعايير الدولية.

إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية هي أحد الوظائف الرئيسية لمجموعة إدارة المخاطر المؤسسية بالبنك حيث نشأت عام٢٠١٠ لتعمل من خلال إطار عمل يقوم على الشفافية والمساءلة والرقابة المستقلة بما يساهم في تحديد ملامح المخاطر التشغيلية المصاحبة للأنشطة وتحديد مسبباتها ومؤشرات الإنذار المبكر بشكل استباقي لضمان الاجراءات التصحيحية ووضع الضوابط اللازمة لمعالجة الأسباب وتحقيق رقابة فعالة للحد من المخاطر. يقوم البنك بدعم إطار العمل بالسياسات والإجراءات الشاملة والتي بدورها تساعد على رصد، تقييم والتحكم في المخاطر التشغيلية، ويتم تحديثه بصفة دورية أخذا في الاعتبار تعليمات الجهات الرقابية ومتطلبات إدارة التغيير لتقييم وضمان فعالية الضوابط.

وفي إطار الاتساق مع أهداف واستراتيجية البنك، يحرص البنك على تقييم المخاطر التشغيلية المرتبطة بتقديم خدمات مصرفية او منتجات جديدة وخاصة ذات الطبيعة الالكترونية، حيث يتم تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية المصاحبة للخدمات أو المنتجات مشتملا مخاطر الالتزام مع تحديد الإجراءات اللازمة التي تضمن تقديم خدمة مصرفية جيدة وآمنة لعملاء البنك.

يعتمد البنك على عدة محاور في عملية تقييم المخاطر التشغيلية من أهمها ورش عمل تقييم المخاطر التشغيلية والضوابط، متابعة وتسجيل الاحداث التشغيلية، كما يتم متابعة وتقييم اتجاه مؤشرات المخاطر الرئيسية للأنشطة المختلفة على مصفوفة المخاطر أخذا في الاعتبار الحدود المقبولة للمخاطر من قبل البنك وتحديد المؤشرات مرتفعة المخاطر بما يساهم في تحديد الضوابط اللازمة للحد من ارتفاع تلك المؤشرات

بالإضافة إلى التوافق مع الحدود المقبولة من المخاطر والمتسقة مع عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

يتوافر لدى لبنك إطار حوكمة قوي لإدارة المخاطر متوافق مع تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة بالبنوك.

تقوم لجنة المخاطر المنبثقة من مجلس الادارة بالإشراف على منظومة ادارة المخاطر مشتملة مراجعة التقارير الدورية لإدارة المخاطر التشغيلية والاجراءات المتخذة للحد من مؤشرات المخاطر وتقييم أدوات الرقابة، مع تسليط الضوء على مواطن المخاطر المرتفعة بالإضافة لاتجاه مؤشرات المخاطر المرتفعة.

إدارة مخاطر الاحتيال

إدارة مخاطر الاحتيال هي أحد الوظائف الرئيسية وذلك في إطار استراتيجية البنك للتعامل مع المخاطر مما يساهم في حماية عملائنا وعلامتنا التجارية وسمعتنا وتقليل الخسائر المالية المتعلقة بهذا النوع من المخاطر.

إن البنك ينتهج اتجاه استباقي للحفاظ على نمو الأعمال من خلال الضوابط المناسبة لمكافحة الاحتيال وتطبيق كافة التعليمات والضوابط الرقابية للحد من مخاطر الاحتيال ومتابعتها بفاعلية.

إدارة مخاطر الاحتيال مسؤولة عن تطوير استراتيجيات منع الاحتيال واكتشافه وردعه لجميع المنتجات لمساعدة جميع قطاعات الاعمال بالبنك على حماية ربحيتها المحتملة والحالية. كما تقوم الإدارة بتقديم المشورة للبنك بشأن اتجاهات الاحتيال الجديدة وعمليات التفادي المناسبة بالتوازي مع توعية كافة العاملين بالبنك بأهمية دور ادارة مخاطر الاحتيال.

قامت إدارة مخاطر الاحتيال بالتوسع في مهامها خلال السنة المالية وذلك بإضافة عمليات المراقبة المستمرة على معاملات البطاقات البنكية، والتأكد من صحة عمليات الدخول على الحسابات عن طريق الانترنت البنكي، وفحص مستندات الموظفين التعهيد الخارجي وأيضا موظفو البنك في حالة التشكك في أي مستند، وكذلك الاشتراك في فحص حالات ائتمان الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحالات ائتمان التمويل العقاري.

"ضمان استمرارية الأعمال لتحقيق ودعم المرونة التشغيلية للبنوك"

"الحفاظ على سير الأمور عندما تسوء الأمور"

مخاطر نظم وتكنولوجيا المعلومات

في إطار عمل إدارة مخاطر نظم وتكنولوجيا المعلومات بالتقييم الدوري للمخاطر التقنية والبرمجيات ووسائل الاتصال وأنظمة حماية البيانات وشبكة البنك، تقوم الإدارة بمتابعة كافة التعليمات والضوابط الرقابية الواردة من البنك المركزي المصري والجهات الرقابية لضمان وضع الاجراءات الرقابية للحد من المخاطر التقنية ومتابعتها بفعالية مشتملا تطوير إدارة مخاطر التغيير بالبنك.

إدارة استمرارية الأعمال– قطاع المخاطر المؤسسية:

النقاط الاستراتيجية

يلتزم البنك بضمان تقديم الخدمات الرئيسية بشكل مستمر وموثوق لعملائه في حالة حدوث اضطراب كبير في الأعمال، مع الحفاظ على مستويات الثقة لدى عملائه والأطراف ذات العلاقة، من خلال تطوير وتنفيذ وصيانة نظام فعال لإدارة استمرارية الأعمال «BCMS».

الأطراف ذات العلاقة
داخليا
أعضاء مجلس الإدارة
موظفي البنك
الإدارات/ القطاعات بالبنك
خارجيا
الهيئات التنظيمية
الأطراف الأخرى والموردين
العملاء

ا– أهداف إدارة استمرارية الأعمال

تم تصميم نظام إدارة حالات الطوارئ واستمرارية الأعمال (BCMS) التابع لقطاع المخاطر المؤسسية بالبنك لاستعادة العمليات / الخدمات الرئيسية الحيوية.

يتم تحديد تدابير الطوارئ لحماية عوامل التمكين (الأشخاص والبنية التحتية التقنية والمرافق والسجلات الحيوية) في حالة تعطل الأعمال التي تؤثر على عملاء البنك والأطراف المعنية.

تقوم إدارات/ قطاعات البنك الحيوية بتطوير وتحديث واختبار خطط استمرارية الأعمال بشكل دوري، والتي تم تصميمها لتحقيق أهداف استمرارية الأعمال التالية:

أ) ضمان سلامة الموارد البشرية في حالة وقوع كارثة.

ب) لضمان توافر الخدمات الهامة التي يتم تقديمها للعملاء بالحد الأدنى المحدد من المستويات المقبولة.

ج) الكشف عن تأثير الكارثة والتقليل منه في الوقت المناسب.

د) تقليل احتمالات تكرار وقوع الحوادث/ الكوارث إلى الحد الأدنى المقبول.

هـ) الالتزام بتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن والعمل على الامتثال للمعيار الدولي ISO ٢٢٣٠١ لاستمرارية الأعمال، ودليل الممارسات السليمة ٢٠١٨.

٢– إطار عمل إدارة استمرارية الأعمال

– تم وضع إطار عمل فعال لإدارة استمرارية الأعمال (BCMS) بموارد مالية وتنظيمية وتقنية وبيئية كافية لتلبية المتطلبات المحددة لاستمرارية الأعمال.

– تم تطوير إطار العمل استنادًا إلى المعايير الدولية المعمول بها والممارسات الجيدة لاستمرارية الأعمال وتوافقها مع متطلبات الأعمال الخاصة بالبنك.

– تم تطوير خطط استمرارية العمل لضمان استعادة جميع الوظائف الحيوية للمهمة ضمن الإطار الزمني المحدد استنادًا إلى تحليل التأثير على الأعمال (BIA)

– يتم تحديث البنية التحتية الحالية أو العمليات أو النموذج التنظيمي في الوقت المناسب لتعكس التغييرات المعتمدة للنظر في التأثير على ترتيبات استمرارية الأعمال التي يقوم بها البنك.

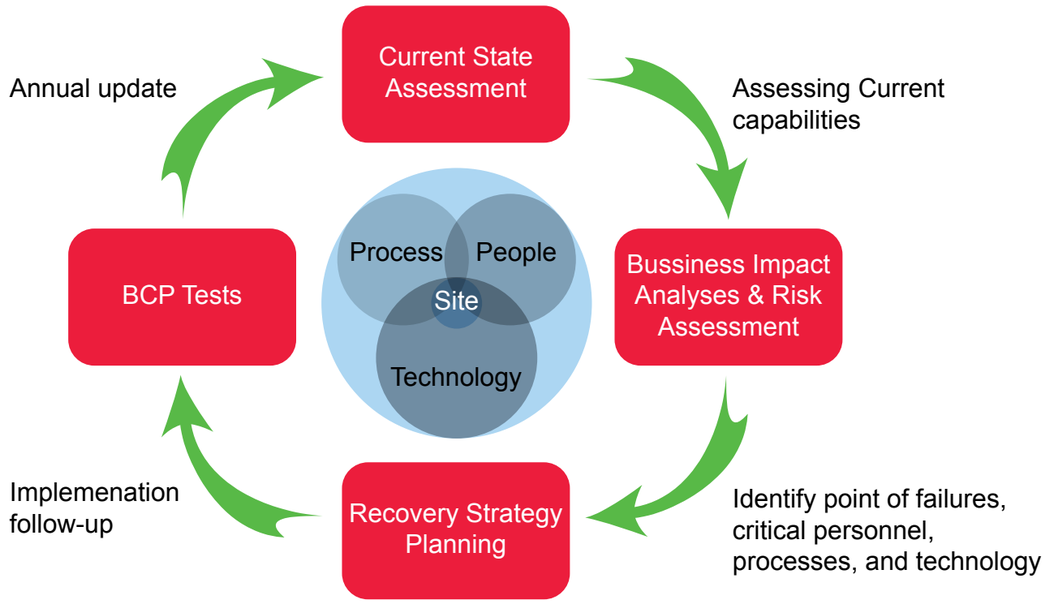

٣– تحليل تأثير الأعمال (BIA) وتقييم المخاطر (RA)

– يتم إجراء تقييمات التأثير على الأعمال لإدارات الأعمال الرئيسية لتحديد العمليات الحرجة والتأثيرات المالية وغير المالية على البنك في حالة سيناريوهات عدم توافر خطوط الأعمال الأساسية.

– يتضمن تحليل الأثر على أعمال العمليات الحرجة المحددة، وأولويات التعافي، والاعتمادات المتبادلة، والجداول الزمنية المحسوبة للتعافي – هدف وقت الاسترداد «RTO» وهدف نقطة الاسترداد «RPO"، للعمليات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة والتطبيقات.

– يتم تحديد أهمية العمليات باستخدام تقييم الأثر المرجح لفقدان أو تدهور العملية على البنك والمحددة في إجراءات تحليل الأثر على الأعمال وتقييم المخاطر.

– يقوم جميع ممثلي الإدارات المعنين بخطط استمرارية الأعمال بتنفيذ إجراءات تحليل المخاطر الذي يتكون من جميع المخاطر / التهديدات التي يمكن أن تسبب تأثيرًا سلبيًا على البنية التحتية للبنك أو المعلومات مما يؤدي إلى حدوث كارثة.

– يجب تخفيف حدة هذه المخاطر التهديدات من خلال تنفيذ الضوابط المناسبة (على النحو الذي وافقت عليه لجنة الطوارئ واستمرارية الأعمال) ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها.

٤– استراتيجيات التعافي

تم تطوير استراتيجيات التعافي لتحقيق الأهداف التالية:

أ) تقليل تأثير الحدث.
ب) الاستجابة للحدث.
ج) التعافي من الحدث.
د) استئناف العمليات / الخدمات الرئيسية الهامة بعد الحدث.
ه) استعادة المرفق بعد وقوع حدث.
و) العودة إلى العمليات العادية.

تم تطوير استراتيجيات التعافي لإدارة مخاطر استمرارية الأعمال بما يتماشى مع:

– نتائج تحليل التأثير على الأعمال مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التعافي من الأحداث للعمليات الحيوية.
– اختيار مواقع التعافي البديلة المناسبة بناءً على طبيعة وشدة الضرر الناتج عن الحدث.
– تحديث استراتيجيات التعافي في حالة حدوث تغيير كبير على المستوى التنظيمي.

٥– خطط استمرارية العمل:

– تم تطوير خطط استمرارية العمل للإدارات ذات الأولوية مع العمليات الحيوية الرئيسية المحددة (وفقًا لنتائج تحليل التأثير على الأعمال المعتمدة) لضمان التعافي الكافي في حالات الكوارث / الأزمات.

– مواءمة خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال مع قيم RTO و RPO المحسوبة (وفقًا لنتائج BIA المعتمدة)، ومتطلبات العمليات بما في ذلك جميع عوامل التمكين (الأشخاص والمواقع والخدمات التكنولوجية والسجلات الحيوية) - الترابطات والاعتمادات المحددة.

– يجب مراجعة خطط الطوارئ وتحديثها من قبل ممثلي استمرارية الأعمال بالإدارات / القطاعات الحيوية المعنية سنويًا، أو بشكل أكثر تكرارًا، إذا لزم الأمر.

مخاطر التجزئة المصرفية

الأدوار الرئيسية للقطاع:

– الحد من جميع أنواع مخاطر التجزئة المصرفية المحتمل ظهورها عند منح العميل الحالي أو المحتمل أي من منتجات التجزئة المصرفية من خلال تطبيق وتنفيذ السياسات والمنتجات وإجراءات العمل.

– تعظيم ربحية البنك ومحفظة التجزئة المصرفية من خلال استخدام كافة الوسائل المناسبة لتحصيل أصول البنك وتخفيض معدلات الديون الغير منتظمة وتخفيض حجم المخصصات.

– مراقبة ومتابعة محفظة التجزئة المصرفية من خلال كافة التقارير وتحليل قاعدة بيانات التجزئة المصرفية والتأكد من عدم تخطي نسب المخاطر المعتمدة والمتفق عليها ودراسة وتقييم منتجات التجزئة المصرفية والحالية والمقترحة للحفاظ على جودة المحفظة.

أهداف قطاع مخاطر التجزئة المصرفية

أهم إنجازات القطاع خلال ٢٠٢٢:

– زيادة حجم محفظة التجزئة المصرفية مع استمرارية الحفاظ على جودة وكفاءة المحفظة.

– اعتماد نظام الكتروني خاص بمنح تسهيلات لعملاء التجزئة المصرفية "Retail Loan Origination System"

– اعداد حزمة من التقارير والتحليلات لمحفظة التجزئة المصرفية لمراقبة جودة المحفظة وتطبيق المعايير المصرفية المتفق عليها.

– تطوير المنتجات لتلبية احتياجات كافة شرائح العملاء مع الاخذ في الاعتبار المعايير المتفق عليها.

– التعاقد مع شركات تحصيل لتعظيم حجم متحصلات الديون.

– تحسين معدل سرعة اتخاذ القرار في كافة منتجات التجزئة المصرفية.

– ثبات نسبة متأخرات محفظة التجزئة المصرفية لمعدلات ١,٢١ ٪ رغم تداعيات الاحداث الاقتصادية الغير مستقرة.

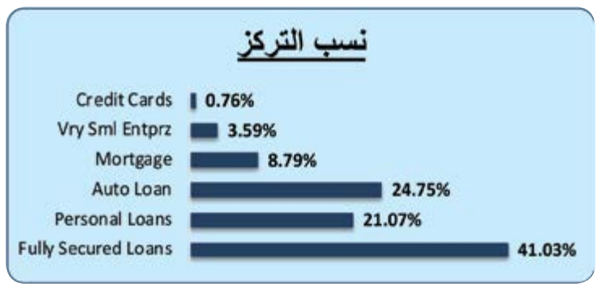

تطور محفظة التجزئة المصرفية

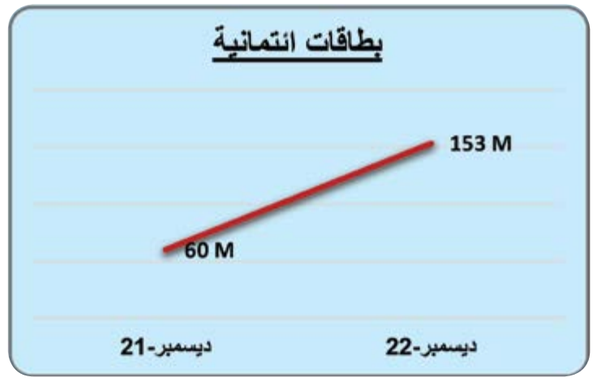

الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية

يهدف قطاع الحوكمة والإلتزام والمعايير الدولية إلى حماية البنك من مخاطر انتهاك القوانين واللوائح المحلية والدولية، والتي تعرف بأنها مخاطر قانونية ومخاطر على السمعة، كما أنها مسؤولة عن تنفيذ إطار الحوكمة والالتزام المصرفي في كافة قطاعات وإدارات البنك وتعزيز أعلى مستوى من الوعي بمتطلبات الحوكمة والالتزام المصرفي. ويقوم قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية بمتابعة التزام البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية الخاصة من خلال ما يلي:

- الحوكمة
- إدارة حماية حقوق العملاء
- إدارة الرقابة على الفروع
- وحدة علاقات البنك المركزي المصري
- إدارة التقارير الخاصة بالبنك المركزي المصري
- إدارة الرقابة على الإدارات المركزية والمركز الرئيسي
- مكافحة الجرائم المالية

إدارة الحوكمة

وفيما يتعلق بالحوكمة، يقوم قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية بمتابعة التزام البنك بالقوانين والتعليمات الرقابية الخاصة بما يلي:

- هيكل الملكية – الجمعية العامة
- مجلس الإدارة – لجان مجلس الإدارة
- مسئوليات الإدارة العليا – الافصاح والشفافية
- المسئولية الاجتماعية – مراقبي الحسابات

هذا بالإضافة الى متابعة الالتزام بكل من عدم تعارض المصالح، ميثاق العمل وقواعد السلوك الأخلاقي والإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة وغير الاخلاقية وحماية المبلغ.

إدارة حماية حقوق العملاء:

حرصا من البنك على الحصول على رضاء العملاء وتعزيز ثقتهم بنا وذلك من منظور الحد من شكواهم وتقليل الفترة الزمنية المستغرقة في الحل فقد تم تدعيم هذه الإدارة بالخبرات المصرفية مع القيام بمراقبة كافة القطاعات والفروع في تطبيق مبادئ حماية حقوق العملاء.

- تقوم الإدارة بمراقبة جميع الشكاوى الواردة والاشراف على توجيهها الى الجهة المختصة ومتابعة رد هذه الجهات عليها ودراسة الأسباب التي أدت الى ظهور هذه المشكلات والتوصية بالمقترحات اللازمة لعدم تكرارها.

- مراجعة جميع النماذج الخاصة بمنتجات البنك وكذلك العقود والسياسات الداخلية ونظم العمل والمواد التسويقية للتأكد من مراعاتها لمبادئ حماية حقوق العملاء.

إدارة الرقابة على الفروع

نطاق عمل الإدارة هو التأكد من التزام الفروع بالتطبيق الكامل وبشكل دقيق لنظم العمل الموضوعة والمعمول بها بالبنك والتعليمات الرقابية الصادرة عن لجنة المراجعة.

وكذلك التعليمات الرقابية الصادرة عن البنك المركزي المصري وذلك من خلال الزيارات السنوية للفروع واعداد تقارير بصفة دورية بذلك توضح مدى التزام الفروع وتوضح أوجه القصور بها ورفعها الى السادة لجنة المراجعة لإصدار التوصيات في هذا الشأن.

وحدة علاقات البنك المركزي المصري

– تختص بالتعامل مع الإدارة العليا بالبنك المركزي المصري والمراسلات الواردة والصادرة منه.

– متابعة استلام تعليمات البنك المركزي المصري مع تعميمها على منصة البنك ومن خلال البريد الالكتروني على القطاعات ذات الصلة وذلك للتأكد من اتباع كافة التعليمات.

– متابعة تنفيذ تعليمات البنك المركزي المصري بالشروط المطلوبة وفى حال اكتشاف اية مخالفة يتم فحص الحالة وتوجيه الإدارة المعنية بالإجراءات التصحيحية ان وجدت مع اتخاذ الإجراءات المناسبة.

– القيام بتوضيح التعليمات الواردة من البنك المركزي المصري سواء داخل القطاع او لقطاعات البنك المختلفة ووضع خطة التنفيذ والمتابعة.

– متابعة الرد على استفسارات الفروع كتابيا وتليفونيا فيما يخص تعليمات البنك المركزي المصري وقطاع الرقابة والاشراف.

– متابعة استلام الاستفسارات الواردة ومتابعة الرد على استفسارات قطاع الرقابة والاشراف مع توضيح مدى التزام البنك بالتعليمات الرقابية.

– متابعة التأكد من تماشي إجراءات البنك مع التعليمات الواردة كتابيا وشفهيا من البنك المركزي المصري منعا لتعرض البنك لأية غرامات / عقوبات مالية وإدارية أو قانونية ناتجة عن عدم الالتزام بالتعليمات.

– متابعة مراجعة العقود الجديدة / أوامر الاسناد او أوامر الشراء/ تمديد او تجديد التعاقد لخدمات الدعم الفني وغيره / عقود التوريد والتركيب والصيانة / منح او تجديد التراخيص الخاصة بالأنظمة الالكترونية المختلفة للبنك الخاصة بمقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجية التي يتم إرسالها لقطاع الحوكمة والالتزام المصرفي والمعايير الدولية للتأكد من التزام البنك في تعاقداته مع جهات الإسناد الخارجي بكافة التعليمات والقوانين واللوائح المنظمة للتعامل مع هذه الجهات.

– متابعة ارسال طلبات الموافقة على المنتجات الجديدة ومتابعة الحصول على موافقة البنك المركزي المصري والتأكد من تنفيذ تعليماته قبل اصدار المنتج او تفعيله.

– متابعة الرد على قطاع النظم فيما يخص اصدار نظم او سياسات جديدة والتأكد مع تماشيها مع تعليمات البنك المركزي المصري.

– رفع تقارير دورية عن مدى التزام البنك بكل التعليمات والسياسات الداخلية المختلفة شاملا كافة الملاحظات سواء الالتزام او عدم الالتزام الى لجنة المراجعة ولجنة BRCC مع متابعة تنفيذ توصيات اللجان في هذا الشأن ان وجدت.

– متابعة اعداد التقارير الخاصة بقانون الامتثال الضريبي وذلك للتقرير لمصلحة الضرائب الأمريكية في شهر مارس من كل عام عن الأشخاص / الكيانات الأمريكية وذلك امتثالا لقانون FATCA.

إدارة التقارير الخاصة بالبنك المركزي المصري:

تعتبر إدارة التقارير الرقابية الخاصة بالبنك المركزي المصري هي أحد اهم أدوار إدارة الالتزام بالبنك حيث تعبر عن مدى التزام البنك بالتعليمات الرقابية المنظمة للعمل المصرفي ونقطة التواصل بين البنك والبنك المركزي المصري.

تختص إدارة التقارير الخاصة بالبنك المركزي المصري بحصر ومراجعة كافة التقارير التي يتم إرسالها وكذلك المتابعة الدورية لمتطلبات البنك المركزي المصري والجهات الرقابية الأخرى من تقارير الالتزام.

إدارة الرقابة على الإدارات المركزية والمركز الرئيسي

خلال العام المالي ٢٠٢٢ قام قطاع الحوكمة والالتزام والمعايير الدولية بتدعيم المنظومة الرقابية للقطاع من خلال إنشاء إدارة جديدة هي إدارة رقابة التزام الإدارات المركزية.

تختص هذه الإدارة بتقييم مدى التزام الإدارات المركزية بالقوانين والمتطلبات الرقابية الخارجية، واختبار فاعلية الضوابط الداخلية (سياسات – نظم عمل ...الخ) التي تضمن الالتزام بالقوانين والمتطلبات الرقابية الخارجية وتحديد نقاط الضعف في هذه الضوابط الداخلية إن وجدت، وذلك وصولاً إلى تقديم توصيات للجنة المراجعة و/أو مجلس الإدارة بشأن الإجراءات التصحيحية، ثم التحقق من صحة تطبيق هذه الإجراءات التصحيحية.

ولتحقيق ذلك تتضمن مهام الإدارة الفحص المكتبي الشامل للسياسات ونظم العمل والهياكل التنظيمية للإدارات المركزية، ودراسة ملاحظات الجهات الرقابية الخارجية والداخلية التي تتعلق بنواحي الالتزام والحوكمة للقطاع بالإضافة إلى الفحص الميداني.

مكافحة الجرائم المالية

يلتزم البنك بالامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المالية الأخرى. تتحمل إدارة البنك مسؤولية تجاه المساهمين / أصحاب المصلحة لحماية سمعة البنك من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات والأنظمة الداخلية والضوابط المناسبة للحد من مخاطر اشتراك البنك في غسل العائدات الإجرامية أو تمويل الإرهاب والامتثال لجميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

تحدد سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سياسة واضحة للحد من المخاطر من أجل الإدارة الفعالة لمخاطر غسل الأموال / تمويل الإرهاب أثناء إجراء الأعمال الخاصة بالبنك.

مجموعة المراجعة الداخلية

– المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل وموضوعي يقدم خدمات تأكيدية وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة وتحسين العمليات ويساعد هذا النشاط البنك في تحقيق أهدافه وذلك عن طريق إتباع أسلوب عمل منهجي ومنظم لتقييم وتحسين كفاءة وفاعلية نظم وعمليات إدارة المخاطر والرقابة والالتزام والحوكمة في البنك.

– يشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية مراجعة أنشطة وعمليات وإجراءات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ونظم الحوكمة من خلال الفحص الدوري لعينة من العمليات وتقع كل الأنشطة والوظائف وإدارات وفروع البنك ضمن نطاق أنشطة وعمليات المراجعة الداخلية.

– المعايير والارشادات الصادرة من معهد المراجعين الداخليين هي المرجع الأساسي والإطار المنظم لنشاط وعمليات المراجعة الداخلية.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية مع بداية العام المالي ٢٠٢٢ بإعداد خطة مراجعة سنوية ترتكز على منهجية تقييم المخاطر وتم مناقشة واعتماد خطة المراجعة السنوية من لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة للعمل بها خلال العام المالي.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بتنفيذ خطة المراجعة السنوية المعتمدة على مختلف قطاعات وإدارات وفروع البنك المحددة في خطة المراجعة وتم إصدار تقارير المراجعة كما تم عرض تقارير المراجعة الداخلية على القطاعات المعنية والإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة.

– تم خلال العام انعقاد عدد (١٣) اجتماعا للجنة المراجعة وتم إعداد محاضر تلك الاجتماعات وإحاطة مجلس الإدارة بها.

– تم خلال العام انعقاد عدد (٤) اجتماعات مشتركة للجان مجلس الإدارة وتم إعداد محاضر تلك الاجتماعات وإحاطة مجلس الإدارة بها.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات لجنة المراجعة بصفة دورية وتم عرض نتائج ذلك على لجنة المراجعة بشكل دوري.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بمتابعة الخطة التصويبية لتقرير مراجعة البنك المركزي المصري للبنك كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، بالتنسيق مع جميع قطاعات وإدارات البنك.

– كما قامت بمتابعة خطة الإجراءات التصحيحية المتفق عليها مع البنك المركزي المصري وفق تواريخ الإنجاز المستهدفة بشكل دوري منتظم.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع المراجعين الخارجيين وتزويدهم بكل متطلبات المراجعة.

– قامت مجموعة المراجعة الداخلية بالتنسيق مع مراجعي السادة الجهاز المركزي للمحاسبات وتزويدهم بكل متطلبات المراجعة.

– شارك العاملين بمجموعة المراجعة الداخلية في العديد من الدورات التدريبية الفنية وفقاً لخطة البنك للتدريب والتطوير المهني لموظفي المجموعة.

الرقابة الداخلية

أنشأ البنك قطاع الرقابة الداخلية بغرض التأكد من فاعلية واستمرارية وظائف الرقابة الداخلية من خلال أعمال الفحص المستمر والاشراف وتقديم التقارير عن مدى فاعلية تلك الوظائف حيث تعتبر من اهم عناصر ودعامات حوكمة الشركات بكل مستويات البنك، وتعرف وظائف الرقابة الداخلية بانها تلك الإجراءات الرقابية التي يتم اعتمادها من قبل الإدارة ويتحمل المسؤولية والمساءلة عنها كل مستويات البنك التنفيذية.

رئيس قطاع الرقابة الداخلية يقدم تقاريره مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة وذلك ضماناً لاستقلالية القطاع وموضوعية اعمال الفحص الذي يتم بشكل مستمر على عمليات واجراءات البنك اليومية بالفروع والإدارات المختلفة. يتم الإبلاغ عن النتائج والتوصيات كلما كانت الحاجة لذلك وبالشكل الذي يتناسب مع طلبات الادارة.

يستخدم قطاع الرقابة الداخلية إطار الرقابة الداخلية الصادر عن البنك المركزي المصري بالإضافة الى أي من التوجيهات التي يصدرها في هذا الشأن كأساس لبناء وتطوير والحفاظ على فاعلية وظيفة الرقابة الداخلية.

نطاق العمل

يقوم قطاع الرقابة الداخلية بمراجعة وفحص وسلامة مدى القدرة على الاعتماد على وظائف الرقابة الداخلية بالبنك وبرامجه وعملياته وأنشطته وتدابيره وإجراءاته. كما يقوم القطاع بصفة مستمرة بالتركيز على العمليات التشغيلية وفحص مختلف الضوابط الرقابية المرتبطة بالتقارير المالية. ولهذا الغرض، يقوم قطاع الرقابة الداخلية بإعداد خطة سنوية تشمل اختبار وفحص وتقديم التوصيات اللازمة إذا اقتضى الامر، ثم يتم تقديمها للمسئولين والمديرين التنفيذيين بعد الموافقة عليها من رئيس مجلس الإدارة.

المسؤوليات والسلطة

يتولى قطاع الرقابة الداخلية مسؤولية إجراء مراجعات مستقلة وموضوعية لعمليات وإجراءات البنك وتقديم ضمان مستمر لفعالية الضوابط الداخلية للعمليات والإدارات والبرامج التابعة للبنك، وتقديم إرشادات استشارية بشأن الإجراءات وضوابط الأنظمة التشغيلية والإبلاغ عن النتائج والتوصيات حسب الاقتضاء.

يعتمد نجاح قطاع الرقابة الداخلية على التأييد والدعم المستمر من الإدارة العليا للبنك ومجلس الإدارة ورئيسه، وعلى هذا النحو، يتم منح رئيس وموظفي قطاع الرقابة الداخلية إمكانية الوصول غير المقيد إلى مباني وأصول البنك ومستنداته ونظمه الالية وجميع موارده الأخرى لتمكين اعمال الفحص المفاجئة والدورية المستمرة. ومن المتوقع من جميع القائمين بالعمليات، والمديرين، والموظفين التعاون بشكل كامل والمشاركة في عملية الاختبار والفحص كما يقوم البنك بتوفير الموارد المناسبة للقطاع من أجل تنفيذ مسؤولياته.

الاستعلامات المصرفية المركزية

الأهداف الاستراتيجية لقطاع الاستعلامات المصرفية المركزية والتي تحقق دعم الميزة التنافسية للبنك من خلال ما يلي:

١- تقديم مخرجات بجودة وكفاءة وتميز لتزويدها للقطاعات المعنية والإدارات والفروع ذات الصلة بالبيانات والمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الائتمانية بكفاءة وفاعلية مما ينعكس بشكل إيجابي على نتائج اعمال البنك ويقلل من احتمالية تعرض البنك لمخاطر قد تؤثر على قدرتها على استرداد الأموال أو بعض منها.

٢- العمل على تلبية احتياجات قطاع معالجة الديون الغير منتظمة والقطاع القانوني من الاستفسارات والتحريات والبيانات المطلوبة في الأوقات المناسبة مما يدعمها في استيداء حقوق البنك.

٣- المشاركة في تكوين قاعدة البيانات الخاصة بالشركة المصرية للاستعلام الائتماني.

٤- دعم وتطوير التواصل مع شتى قطاعات الاستعلام العاملة بالمجال المصرفي والقطاع المالي لتكوين قاعدة معلوماتية لحظية تتيح التنبيه بشكل سريع في حالة وجود مخاطر مستحدثة.

• علاوة على ذلك يعمل دائما على تحقيق الالتزام بالتعليمات الرقابية الصادر عن البنك المركزي المصري وكذا الجهات الرقابية بالإضافة الى دعم إدارة البنك في تنفيذ تعليمات البنك المركزي المصري بشأن تمويل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذا مبادرات التمويل العقاري وما يستجد من تعليمات ومبادرات لدعم الاقتصاد المصري.

الشئون القانونية

يقوم قطاع الشئون القانونية بدوره الأساسي والفعال في أعمال البنك ويقوم في سبيل ذلك بمراعاة ان تكون كافة أعمال البنك سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية متفقة مع كافة القوانين والتشريعات وقرارات البنك المركزي المصري واللوائح والنظم الداخلية المعمول بها بالبنك، مع مراعاة الحفاظ على حقوق العملاء والمتعاملين معه وتحديد التزامات كل منهم بهدف قيام البنك بدوره بما يتفق ومختلف الجوانب القانونية والحد من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بكافة مجالاتها.

حيث إنه من أهم أعمال القطاع القانوني:

- مباشرة الدعاوي والمنازعات والمرافعات أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى جهات التحقيق القضائي ولدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي نيابة عن البنك، ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحه.

حيث استطاع القطاع ان يستصدر العديد من الاحكام القضائية لصالح البنك والتي جنبته سداد التزامات تؤثر على الأرباح والميزانيات، كما تحصل البنك على احكام لصالحه في تفاليس منظورة امام المحاكم واستيداء دائنية البنك.

كما استطاع قطاع الشئون القانونية نتيجة للضغوط القضائية ان تجبر مجموعة لا يستهان بها من العملاء المتعثرين للتقدم للبنك بطلبات لتسوية الأرصدة المدينة المستحقة في ذمتهم وتماشيا مع مبادرة البنك المركزي المصري والتي تم العمل بموجبها مما استتبع معه تنقية المحفظة من العملاء المتعثرين والاستجابة للمبادرة الصادرة من البنك المركزي المصري. وكذلك اتخاذ إجراءات التنفيذ على الضمانات المقدمة من العملاء أو الكفلاء لإستيداء حقوق البنك، مما جنب البنك استقطاع مخصصات تؤثر على الميزانية والأرباح.

- اتخاذ إجراءات نقل ملكية أصول البنك وكذا الأصول التي آلت ملكيتها للبنك (العقارات والأراضي وغيرها) واتخاذ ما يلزم من إجراءات حالة وجود تنازع أو مشاكل في نقل ملكيتها.

- إجراء الرهون التجارية والعقارية الواردة من قطاعات التمويل وفقا لشروط الموافقات الائتمانية.

- إبداء الآراء القانونية (الفتوى - الاستشارات - الرأي) في المسائل التي تحال إليها من الإدارة العليا او ادارات أو قطاعات أو فروع البنك.

- التعامل مع الجهات ذات الصبغة القانونية كالسجل التجاري والشهر العقاري والهيئة العامة للرقابة المالية وهيئة الاستثمار.

- إعداد مشروعات العقود بأنواعها.

حيث تم اعداد عقود تمويل عقاري لعملاء البنك سواء محدودي او متوسطي الدخل او فوق المتوسط وتم صياغة تلك العقود بما يحفظ حقوق البنك وكذلك تفعيل نظام عمل التمويل العقاري بما يتماشى مع مبادرات البنك المركزي المصري وبما يتماشى مع المنافسة القائمة بين البنوك الرائدة في هذا المجال.

كما قام القطاع بصياغة واعداد بروتكولات تعاون مع جهات عديدة داخل وخارج مصر، مع الحصول على الضمانات وذلك تأمينا وضمانا للتسهيلات والقروض الممنوحة للعملاء، يستوي في ذلك ان تكون الضمانات في شكل رهون محال تجارية او رهون عقارية او رهون بحرية او غيرها من الضمانات الأخرى ويمكن القطع بأن قطاع الشئون القانونية خلال العام قد اصاغ عقود وكفالات وتعهدات ورهون، هذا وقد كان للبنك السبق في التعاقد مع شركة ISCORE للاشتراك في سجل الضمانات الالكترونية وهو سجل الكتروني يعمل علي مدار الساعة وفي جميع الأيام وتم تفعيل واشهار ضمانات البنك بسجل الضمانات المنقولة حيث تم اشهار البيانات التاريخية من رهون تجارية سارية وموثقة وكذلك جميع الرهون التجارية الحديثة التي يتم التعامل عليها.

– القيام بإجراءات تأسيس الشركات التي يساهم فيها البنك بحصة حاكمة مع إشهارها.

وذلك عن طريق إعداد مشروعات اللوائح الداخلية الخاصة بالتعاقدات ولوائح الجزاءات وغير ذلك من القرارات والأوامر التنظيمية. والمراجعة القانونية لكافة أنظمة وسياسات العمل التي يتم التعامل بموجبها في كافة الأنشطة والخدمات التي يقدمها البنك، وتعديل بعض النماذج المعمول بها بالبنك لتتوافق مع المستحدث من القوانين وكذلك الحضور بلجان البنك الداخلية لإبداء الرأي القانوني فيما يثار.

– إجراء التحقيقات الإدارية وفحص الشكاوى التي تحال إليها من السلطة المختصة ومن الجهات الرقابية.

– اتخاذ إجراءات الحجز والتحفظات على حسابات العملاء بكافة مراحله، حتى تمام التنفيذ على حسابات العملاء. وذلك بتنفيذ وتعميم الحجوزات تحت يد البنك في ذات تاريخ ورودها للقطاع القانوني وكذلك التقارير بما في الذمة خلال المواعيد القانونية المقررة لتجنب رجوع الحاجزين (جهات إدارية كالضرائب/ حجوزات قضائية) على البنك بقيمة المبالغ المحجوز بها.

– وفضلا عن الأدوار المتقدم ذكرها فان دور قطاع الشئون القانونية يمتد إلي كونه المستشار القانوني لجميع الشركات التي يدخل البنك في تأسيسها حيث يقوم القطاع بكافة الإجراءات المتطلبة لتأسيس تلك الشركات كما يقوم بعد هذه المرحلة باعتماد محاضر الجلسات للجمعيات ومجالس الإدارة وإجراءات زيادة رأس مال هذه الشركات.

هذا ولم يتوقف دور قطاع الشئون القانونية على ما سبق بيانه ولكنه يمتد ليشمل الحفاظ على الإطار القانوني السليم لأعمال البنك علاوة على المساهمة في زيادة الإيرادات وهو ما يؤكد الدور الفعال والمؤثر في كافة جوانب العمل القانوني المصرفي.

نظم تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي

خدمات جديدة لعملاء البنك:

– إطلاق المرحلة الثانية من كشوف حسابات العملاء الإلكترونية (E-Statement).
– إطلاق خدمه حفظ كشوف حسابات العملاء على البوابة الإلكترونية.
– إضافة خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة على أنظمة (استدعاء العميل – شاشات عرض منتجات البنك) بجميع الفروع بناء على متطلبات البنك المركزي المصري.
– افتتاح فرع جديد (فرع مرفت سلطان).
– مشروع تغيير هوية البنك.

– دعم إطلاق منتجات جديدة ومبادرات البنك المركزي المصري وخطوط الأعمال الجديدة مثل:

– إنشاء منتجات الشمول المالي (جارى – توفير) أفراد و(جارى) شركات (وفقا لمتطلبات البنك المركزي المصري).
– إنشاء منتج شهادات الادخار ذات الثلاثة سنوات عائد متغير «متميزة».
– إضافة صورة بالإضافة إلى الأصل عند طباعة مستند السحب الخاصة بالعملاء بالعملة الأجنبية للاستخدام لدعم العميل لإثبات مصدر الاموال.
– تطبيق التعليمات الجديدة للبنك المركزي المصري بتعديل الآلية المتبعة للحسابات الراكدة.

– تطبيق متطلبات البنك المركزي المصري الجديدة:

– تطبيق مشروع لجنة الشمول المالي بالبنك المركزي المصري الخاص بالشركات بمراحلها الثلاثة.
– الإقرارات الخاصة بالشركة المصرية للاستعلام الائتماني (I-Score):
– الإقرار عن التسهيلات الغير مباشرة لعملاء البنك
– الإقرار عن التسهيلات المباشرة والغير مباشرة للكفلاء
– الإجراءات القانونية المفروضة لعملاء التسهيلات
– تطبيق كود النشاط الخامس وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري.
– تطبيق تعليمات البنك المركزي بخصوص البطاقات الائتمانية (النقدية الواردة / المنصرفة).
– تطبيق الإيداع النقدي بماكينات الصراف الآلي لبطاقات الائتمان والخصم المباشر.

خدمات جديدة لموظفي البنك:

– تطبيق نظام منح التسهيلات لعملاء التجزئة المصرفية (RLOS) لتحكم أفضل.

– تطوير الخطط الموضوعة بتقديم حلول فنية لتفادى حالات الطوارئ والأزمات وذلك لضمان استمرارية الأعمال:

– برامج التواصل عن بعد (Microsoft Teams).
– توفير برامج الاتصال الآمن بشبكة البنك (VPN).
– تعزيز إمكانية أداء الموظفين لمهامهم من أماكن مختلفة.
– تحديث أنظمة (SharePoint – Skype– Mail archive).
– تحديث نظام أوراكل (Web Logic) الى أحدث اصدار Oracle Fusion middleware.

المعايير والالتزام وأمن المعلومات:

– الانتهاء من ترقية وتحديث أنظمة التشغيل للحاسبات الشخصية المكتبية إلى أحدث إصدارات نظام التشغيل.
– ترقية وتحديث نظام الحماية (Trend Micro Apex one) لأجهزة الحاسبات الشخصية والمحمولة.
– تحديث شهادات تطبيقات البنك المركزي المصري لجميع مستخدمي البنك.
– تطبيق السياسة الجديدة الخاصة بكلمة المرور لبرنامج الموارد البشرية وأنظمة أوراكل المساعدة.
– تعديل قائمة المراقبة في وحدة فحص العقوبات لتحقيق جميع المتطلبات والإجراءات ولوائح البنك المركزي المصري.
– تحديث سيناريوهات البلدان عالية الخطورة لتكون ذات كفاءة وفاعلية أعلى.
– إضافة ميزة جديدة في نظام مكافحة غسيل الأموال حيث تمكننا من مراقبة جميع المعاملات في فورى وميزة مسبقة الدفع بين البنك وجميع البنوك العاملة في مصر.

البنية التحتية والحماية لتكنولوجيا المعلومات:

– تحسين خطوط اتصالات الفروع.
– تنفيذ حل آمن للتحكم في الدخول لشبكة البنك (ISE).
– تنفيذ مشروع المراقبة المركزية للفروع.
– تجديد هواتف سيسكو.
– تنفيذ مركز اتصال جديد.
– ترقية وتحديث قواعد البيانات الهامة والحرجة إلى أحدث إصدار وإنشاء قواعد البيانات الحرجة بإتاحة عالية.
– تعزيز أمن قواعد البيانات.
– تنفيذ البنية التحتية لمشروع تحديث الخدمات المصرفية الجديدة.
– تنفيذ مركز بيانات عالي الأداء وموثوق به (خوادم – نظام التشغيل – التخزين – النسخ الاحتياطي) بناءً على أحدث التطورات التكنولوجية التي تدعم البنك في منظومة التحول الرقمي.
– إدارة القنوات الرقمية وتنفيذ مشروع تغيير علامة البنك التجارية بالمتطلبات الفنية للبنية التحتية.
– تنفيذ منصة الفرع الافتراضي.
– تحديث البنية التحتية من أجهزة الحاسبات الشخصية والمحمولة والطابعات متعددة الوظائف.
– تحديث قواعد البيانات الى أحدث إصدارات 19C
– تنفيذ أنظمة وضوابط لأمن وحماية المعلومات وشبكة البنك (External Domain Name System, File content Security FX , Privilege Access Management , IPAM , RASP Security Application Shielding , Antivirus).

التكنولوجيا البنكية الرقمية:

– الخدمات الإلكترونية
– تطوير وتأمين شبكة الصراف الآلي للبنك من خلال ما يلي:
– تطبيق أحدث الإصدارات لأنظمة الصراف التفاعلي (ITM) ويشمل أحدث التقنيات ووسائل الأمان.
– تفعيل الإيداع النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي لكل من بطاقات الائتمان والخصم.

– إطلاق خدمة السحب / الإيداع النقدي عبر نقاط البيع لجميع بطاقات EBank من أي نقطة بيع.
– تطبيق خاصية Visually Impaired لدعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في استخدام أجهزة الصراف الآلي التابعة لـ EBank.
– إعادة بناء وتحديث عدد ٣٠ ماكينة صراف آلي عن طريق استبدال المكونات المادية وترقية مع تحديث أنظمة التشغيل والبرمجيات لتتوافق مع أحدث الإصدارات.
– توسيع شبكة ITM / ATM التابعة للبنك من خلال إضافة ٣ أجهزة صراف تفاعلي ITM و٣ أجهزة صراف آلي ATM جديدة مزودة بأحدث التقنيات.
– إطلاق أحدث برامج المراقبة لأجهزة الصراف الآلي (Aptravision).
– تطوير وميكنة دورة العمل الداخلية من خلال إنشاء تدفقات عمل آلية جديدة لكل من:
– طلبات التحويل المحلية باستخدام ACH للعملات الأجنبية (دولار أمريكي / يورو).
– موافقات إدارة الامتثال اللازمة في عمليات فتح حساب العملاء.
– سجل البطاقات في الفروع لتتبع تسليم / إعدام البطاقات وإحكام الرقابة عليها.
– تسجيل ومتابعة كافة طلبات العملاء المتعلقة بالبطاقات والتي يتلقاها مركز الاتصال ليتم إرسالها تلقائياً إلى مركز البطاقات للتنفيذ.
– تسجيل ومتابعة طلبات العملاء لشراء الشهادات والودائع التي تتلقاها الفروع ليتم تحويلها تلقائياً إلى الإدارة المركزية للمراجعة واعتماد التنفيذ الآلي.
– تطبيق متطلبات تغيير الهوية الجديدة للبنك EBank على جميع أجهزة الصراف الآلي والبوابة الداخلية.
– تحقيق الامتثال الكامل لإطار عمل المراقبة والأمان بنظام السويفت للعام السادس على التوالي.
– ترقية وتحديث نظام الإبلاغ عن حالات وعمليات غسل الأموال GoAML لتحقيق قدر أكبر من المرونة والامتثال لمتطلبات البنك المركزي المصري.
– إضافة تحسينات وميزات ذات قيمة عالية على نظام مكافحة غسل الأموال على السويفت (Firco).

إدارة القنوات الالكترونية والتكامل

– الانتهاء من مشروع تحديث نظام الانترنت البنكي.
– الانتهاء من مشروع تغيير الموقع الالكتروني للبنك.
– تفعيل خدمة التحويل اللحظي InstaPay.
– تشغيل خدمة ACH STP لعملات الدولار واليورو.
– الانتهاء من مشروع Virtual Platform لتقديم الخدمات الآتية:
– خدمات مركز الاتصال (Hotline Calls and Outbound Campaigns).
– خدمات المكالمات الصوتية والفيديو من خلال الموقع الالكتروني للبنك.
– خدمة المحادثات النصية مع موظفي خدمة العملاء من خلال الموقع الالكتروني للبنك و WhatsApp وفيسبوك ماسنجر.
– خدمة المساعد الآلي للرد على استفسارات العملاء من خلال الموقع الالكتروني للبنك وWhatsApp.
– نظام إدارة الشكاوى والطلبات (CPM).
– تحديث خدمات المنصة الافتراضية لتلقي الطلبات من خلال الموقع الالكتروني.

إدارة الميكنة الرقمية والمدفوعات

– تغيير العلامة التجارية للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمحفظة.
– تسجيل البنك في خدمة Instapay.
– التنفيذ اللحظي لتحويلات الدولار الأمريكي واليورو مع شبكة ACH.
– إطلاق مشروع الأرشفة الإلكترونية لعدد ٤٥ وحدة.
– ترقية مع تحديث RPA وFileNet (نظام الأرشيف الإلكتروني) إلى أحدث إصدار.
– تحديث المحفظة بأحدث فواتير السوق.
– ميكنة ١٧ عملية جديدة بالكامل RPA (توفير الوقت والتكلفة وتفريغ الوحدات المركزية والفروع وزيادة رضا العملاء).
– نقل ملفات بطاقات الائتمان اليومية.
– نقل ملفات المحافظ الالكترونية لشركة NI.
– إخطارات غرفة المقاصة الآلية (ACH) لمعاملات الأنترنت البنكي (IB) الجديد.
– إدارة طلبات الإنترنت البنكيOffline IB الجديد.
– إدارة تعديلات الفائدة الخاصة للحسابات الجارية وحسابات الودائع الفردية والمتعددة.
– إنشاء الشهادات والودائع.
– تعديل وكسر الشهادات والودائع.
– ربط البطاقات الائتمانية.
– تسوية سعر الفائدة.
– انستا باي (IPN Deemed success)
– انستا باي (IPN) تسويات نهاية اليوم.
– إخطار معاملات الشركات المصرفية عبر الإنترنت للعمليات المركزية.
– فتح حسابات الرواتب.
– توقيعات العملاء.
– ترقية النظام البنكي لعملية ترحيل ونقل الملفات.
– ترقية النظام البنكي في عملية تسوية الشيكات بالجنيه المصري والدولار.
– ارسال رسائل نصية لمشروع ITM.

الهيكلة المؤسسية لتكنولوجيا المعلومات:

– إنشاء وتنفيذ إطار عمل البنية المؤسسية والإجراءات المنظمة وفقا للقياسات العالمية لتكنولوجيا الحاسب الآلي(IT Enterprise Architecture Framework) لتعظيم قيمة الأصول الحالية والمستقبلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات.
– إدخال مفاهيم جديدة في تقديم الخدمات مثل منهجية التطوير (Agile) لضمان تحقيق أهداف العمل المرجوة وتحسين فعالية الخدمة.
– تعزيز الكفاءة والإنتاجية من خلال تطبيق طرق حديثة ومبتكرة لتنفيذ المشروعات.
– تصميم وتنفيذ الموقع الاحتياطي (DR) ليتوافق مع النظام المصرفي الأساسي المحدث من خلال تقنيات جديدة تم اعتمادها وتفعيلها من قبل مورد الخدمة (InfoSys).

حوكمة وجودة تكنولوجيا المعلومات

إدارة الخدمات لقطاع تكنولوجيا المعلومات:

– اطلاق Ivanti Patch Management Solution وتشغيل دورتين من التصحيح على خوادم Windows والبدء في طرح مرحلة التشغيل على خوادم Linux وأجهزة الحاسوب الخاصة بالموظفين.

– إطلاق نظام IT Asset Management لإدارة وجرد الأصول الثابتة لأجهزة الحاسبات بالبنك والذي يغطي الخوادم Windows / Linux وكل أجهزة الحاسبات الشخصية الخاصة بالموظفين وذلك للتوافق مع إطار العمل الآمن للبنك المركزي المصري (CBE Framework).

– ضبط نظام AppDynamics والمستخدم للمراقبة على الخدمات المصرفية الممثلة في خدمة الإنترنت البنكي، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، والمحفظة الإلكترونية Fawry، كما أنه تم استخدامه لمراقبة بعض الأنظمة الجديدة مثل New Core Banking System وتطبيق InstaPay.
– تطوير سير العمل الآلي الخاص ببعض الإدارات غير المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات:

– إدارة الموارد البشرية والممثلة في الأنظمة التالية:
New Hires, employee internal transfers, Exit Clearance and Un-Paid Leaves.

– إدراج أقسام جديدة خارج إدارة تكنولوجيا المعلومات مثل إدارة (EBank SOC and Information Security) على نظام ITSM مما يسمح لهذه الأقسام بتقديم طلباتها ومشاكلها من خلال النظام والاستفادة من آلية النظام.

الجودة

– تقييم ذاتي للمستوى الثاني من نموذج تكامل القدرة والنضج (CMMI) لمجموعة نظم وتكنولوجيا المعلومات.

– تم الوصول الى نسبة ٩٩,٨٣٪ من استمرارية وتوافر خدمات تكنولوجيا المعلومات.

– تم انشاء نظم وإجراءات العمل والتشغيل الخاصة بمجموعة تكنولوجيا المعلومات و تحت الموافقة النهائية والنشر.

– تم الوصول الى نسبة ٩٢٪ من جودة بيانات الأحداث مقارنة بنتائج الجودة السابقة.

أمن المعلومات

يقوم البنك، في سعيه المستمر للتميز، بالاعتماد على الأمن السيبراني كعامل تمكين استراتيجي لإنجاز مهمته وتحقيق أهدافه، وبالتالي يتعامل البنك مع الأمن السيبراني بأولوية عالية.

تستند إدارة مخاطر أمن المعلومات على استخدام الوسائل والأدوات والإجراءات وإتباع المعايير الدولية لضمان حماية المعلومات من المخاطر الداخلية والخارجية، ومنع وصول المعلومات إلى أشخاص غير مصرح لهم، وللحفاظ على سرية وسلامة المعلومات ولضمان توفرها واستمرارية الأنظمة الداعمة لها.

حماية بيانات وسمعة البنك من خلال توفير بيئة مصرفية رقمية آمنة ومرنة وموقف أمني يتوافق مع معايير وأنظمة الأمن السيبراني العالمية، والقواعد المنظمة للبنك المركزي المصري وتشمل عناصر الأمن السيبراني ما يلي:

– برنامج التوعية الامنية للموظفين والعملاء: يتبنى قسم أمن المعلومات نهجا متعدد القنوات لنشر الوعي.

– مركز عمليات امن المعلومات SOC، الذي يراقب ويحلل باستمرار الوضع الأمني للأصول الهامة للبنك والكشف عن الحوادث الأمنية والاستجابة لها في الوقت المناسب على مدار الساعة طوال أيام الاسبوع بما في ذلك تحليل الاستخبارات الإلكترونية للتهديدات الداخلية والخارجية، والتنبيه للأحداث التي يحتمل أن تكون مشبوهة.

– القيام بالفحوصات الدورية على جميع الانظمة ومراجعة الثغرات الامنية وكذلك تحديد الضوابط المناسبة للحد من المخاطر.

– يولي البنك حرصه الدائم على حماية وسرية البيانات الخاصة بعملائه، من خلال توفير وتطبيق أحدث تقنيات وإجراءات الحماية الأمنية.

الموارد البشرية

إنجازات رأس المال البشري لعام ٢٠٢٢

– يلعب نشاط رأس المال البشري دورا رئيسيا في دعم البنك لإنجاز أهدافه الاستراتيجية للنمو والنجاح طويل الأمد، حيث يتحمل مسؤولية تشكيل استراتيجية للأفراد واضحة ومتناغمة، بالمستوى الراقي الذي يضمن أن يكون لدى البنك الأفراد المناسبون في الوظائف المناسبة وفي الوقت المناسب على الدوام.

– تحقيق هذه النتائج المرجوة يتوقف على الإسهامات المهنية التي تتسم بالتركيز، من جانب كامل دورة حياة موظفي رأس المال البشري، بدءا من الاستقدام والتعيين والتقدم والمكافأة، ووصولا إلى التنمية والاحتفاظ بالأفراد. كما يتعين على القطاع أن يظل مثالا يحتذى به لباقي نشاط الأعمال في القيام بهذا الدور، وإنشاء المسارات المهنية المنظمة، وتطوير أدوات أفضل لتحقيق التنمية المهنية.

– يقوم رأس المال البشري الموحد برفع الكفاءة التشغيلية، ويزيد الإسهام الاستراتيجي، ويبني هوية قوية خاصة بنشاط رأس المال البشري على كامل نطاق البنك.

أحد الأنشطة لإدماج العاملين

أحد لقاءات التوعية للموظفين

إنجازات إدارة عمليات رأس المال البشري خلال ٢٠٢٢

– زيادة قدرات نظام «أوراكل» للموارد البشرية.

– القائمة الآلية للتحويلات الداخلية.

– تجديد إجراءات رأس المال البشري، واتفاقات مستوى الخدمة.

– التقييم الذاتي للضوابط الرقابية لمخاطر رأس المال البشري.

– توحيد قاعدة البيانات (المناصب الجديدة بالبنك، والخرائط التنظيمية الجديدة، ودليل البيانات النشط).

– يوم الصحة والعافية الخاص بالأنشطة الطبية.

– رقمنة سير أعمال المطالبات الطبية.

يوم الصحة

فريق يوم التوعية الطبية

أحد زيارات الفريق الطبي

فريق العلاج الطبي خلال أحد لقاءات التوعية الصحية

إنجازات إدارة التدريب والتعليم وتنمية رأس المال البشري في ٢٠٢٢

– وضع خطة تنمية المواهب.

– ترسيخ ثقافة إتقان العمل.

– دعم تنمية الشباب.

– تنفيذ منصة شاملة للتنمية.

– صياغة الدليل الإرشادي لرأس المال البشري.

– الإلحاق بالعمل – صياغة كتيب الترحيب.

– أكاديمية البنك المصري لتنمية الصادرات – خدمات التجزئة المصرفية للتجزئة والشركات.

أحد اللقاءات الترفيهية والتثقيفية للموظفين

أحد الأنشطة لادماج العاملين

لقاء تعريفي للموظفين الجدد والمتدربين

خلال احد الأنشطة الداخلية

إنجازات إدارة حيازة مواهب رأس المال البشري عن عام ٢٠٢٢

– بناء السمعة التجارية، والشراكات، والتدريب الخاص بالمسار المهني.

– رقمنة إجراءات الاستقدام الخارجي.

– الاستعانة بمصادر خارجية لعمل تقييمات الأداء، والترقيات، وتحقيق تقدم المسار المهني.

– زيادة كفاءة إجراءات الاستقدام، ومصفوفة تفويض الصلاحيات، ومصفوفة الاحتفاظ بالأفراد.

خلال أحد ملتقيات التوظيف

ندوة توعية وظيفية بأحد الجامعات

خلال أحد محاضرات التوعية الوظيفية

ندوة تعريفية بالبنك لخريجي أحد الجامعات

إنجازات التنمية التنظيمية لرأس المال البشري لعام ٢٠٢٢

– الدراسة الاستقصائية للتعيين وخطة العمل.
– التغذية المرتدة والتقييمات من جميع الجهات (٣٦٠ درجة).
– مراجعة الخرائط التنظيمية وتحسينها.
– تقييم الوظيفة ذات الصلة.
– إطار كفاءات البنك.
– مسار التنقل المهني الأفقي داخل البنك.
– مكتبة أهداف البنك.
– تخطيط الإستخلاف.
– إجراءات إدارة المواهب.

إنجازات إدارة الأجور ومزايا رأس المال البشري خلال عام ٢٠٢٢

– التعديل المضبوط لفئات الرواتب.

– وضع المعايير المرجعية للسوق.

– تعديل راتب بدء العمل ليواكب السوق.

– تعديل منهجية الزيادات السنوية، بما يجعلها تتضمن كلا من القيمة الداخلية والخارجية.

– إعادة وضع هيكل الرواتب.

– التعريف باستراتيجية البنك للأجور.

– تعديل منهجية توزيع الحصص في الأرباح.

– إعادة تصميم الإجراءات الخاصة بأمن حسابات العاملين.

– تحسين البيئة الرقابية لكافة الدفعات المالية.

– إجراء الدراسة الاستقصائية للسوق، وتحليل النتائج لضمان التنافسية في السوق.

التخطيط الاستراتيجي

تم تأسيس قطاع التخطيط الاستراتيجي كإجراء حتمي بعد إعداد البنك لخطته الاستراتيجية العامة ٢٠١٧ – ٢٠٢٢، وفي ضوء رؤية الإدارة العليا باستحداث إدارات جديدة لدعم سير الأعمال.

يختص قطاع التخطيط الاستراتيجي بمهام عدة، الهدف الأساسي منها اعداد خطة البنك الاستراتيجية وقياس الأداء ومدى الالتزام بأهداف البنك الاستراتيجية والعمل على رفع كفاءة أعمال البنك بصورة عامة والمتماشي مع توجهات البنك فيما يخص زيادة الربحية وتقليل التكلفة من خلال الإدارات التابعة له التي تتمثل في الإدارات التالية:

تنفيذ التخطيط الاستراتيجي:

تختص بإعداد خطة البنك الاستراتيجية ومتابعة تنفيذ أهدافها (سواء أهداف أساسية أو فرعية لكل قطاع على حدة) كما تقوم بإجراء التحليلات اللازمة لقياس مدى التزام قطاعات / إدارات البنك نحو تحقيق الأهداف الموكلة إليهم باستخدام أساليب القياس المتعددة.

هذا بالإضافة إلى قيام الإدارة بتحديث الخطة الاستراتيجية بما يتماشى مع التغير في سياسات الدولة / البنك أو في متغيرات الأسواق.

دعم الأعمال:

ظهرت الحاجة إلى إنشاء وحدة دعم الأعمال لمواجهة وتنفيذ الأعمال الطارئة ذات الأهمية الاستراتيجية ويتطلب تنفيذها لأفراد ذوي مهارات متميزة. حيث تقوم الإدارة بتقديم الدعم اللازم لإدارات البنك المختلفة نظرا لتنوع خبرات أعضاء الإدارة بما يمكنهم من تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم بصورة مميزة.

أهم الإنجازات التي قام بها القطاع خلال عام ٢٠٢٢

تنفيذ التخطيط الاستراتيجي:

– تحديث الخطة الاستراتيجية للبنك والبدء في إعداد خطة البنك الاستراتيجية ٢٠٢٢ – ٢٠٢٧.

– تقديم الدراسات والأبحاث السوقية، بالإضافة إلى دعم قرارات الإدارة العليا فيما يخص دراسة إمكانية الدخول في أنشطة مستحدثة أو أسواق محددة، كذلك تحديث مركز البنك في السوق المصرفي.

– إعداد واستخدام المعايير اللازمة لقياس أداء القطاعات المختلفة للبنك لضمان التزام القطاعات بالأهداف الموكلة إليها.

– إجراء المتابعة الخاصة بالمهام المسندة لإدارات البنك المختلفة بما يضمن التنفيذ في الأوقات المحددة مسبقا تفاديا لأي انحرافات.

دعم الأعمال:

– التعاون مع إدارة المشروعات في إصدار كشوف حسابات العملاء الألية.

– المشاركة في الحفظ الآلي المركزي لمستندات العملاء.

– المشاركة في تنفيذ تعليمات البنك المركزي المصري فيما يخص البيانات الإضافية المطلوب تحديثها لعملاء الشركات بالبنك.

– المشاركة في ندوات التوعية المصرفية تحت مظلة الشمول المالي.

حدث تفاعل الموارد البشرية

الشمول المالي:

الدور والنطاق والأهداف:

– إعداد دراسة جدوى وخطة عمل لمبادرات الشمول المالي الجديدة.
– العمل مع شركاء البنك وأصحاب المصلحة في أنشطة تطوير الأعمال.
– إدارة العلاقة مع البنك المركزي المصري وقيادة المبادرات المشتركة بشكل استراتيجي.
– العمل مع أصحاب المصلحة داخل البنك لفتح فرص مبيعات جديدة وزيادة عدد عملاء البنك الجدد.
– متابعة التقدم في مشروعات الشمول المالي ومراقبتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية لضمان تحقيق المشروعات لأهداف العمل باستخدام أفضل ممارسات إدارة المشروعات.
– إعداد عرض استراتيجي وتقارير لعرضها على الإدارة العليا.

مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs):

– التوعية والمعرفة الرقمية
عدد الحاضرين في دورات المعرفة المالية.
عدد الدورات العملية والدورات داخل البنك.

– الإنتاجية
عدد حسابات الشمول المالي الجديدة.
فتح حسابات جديدة مع التركيز على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و٢١ عامًا والنساء ورواد الأعمال.

– التحالفات الاستراتيجية:
تعزيز التحالفات الاستراتيجية.
تعظيم المكاسب من الشراكات الحالية والجديدة.

– توسيع قاعدة العملاء
تحقيق أفضل النتائج من الشراكات الحالية لتعظيم حصتنا في السوق من المحافظ وبطاقات ميزة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

– الباقات المصرفية
تطوير ورفع كفاءة المنتجات الحالية أو المتاحة بالفعل.
ابتكار منتجات جديدة.
عرض الباقات الذكية خلال المبادرات السنوية الستة للبنك المركزي المصري.

– ضمان الاستخدام والجودة
تقارير عن مدى استفادة العملاء من المنتجات، مثل مؤشر صافي نقاط التوصية من العميل (NPS).
تقارير التنمية المستدامة.
تقارير البنك المركزي المصري الدورية وتقارير سير أعمال البنك.

الأنشطة والإنجازات خلال عام ٢٠٢٢:

– إعداد استراتيجية جديدة وموجزة للشمول المالي خاصة بالبنك مع خطة عمل واضحة.
– رفع التقارير إلى إدارة الشمول المالي بالبنك المركزي المصري بشكل دوري وعند الانتهاء من تنفيذ المبادرات في الوقت المحدد وبالكامل.
– استحداث منتجات جديدة لخدمة استراتيجية الإدارة وهي «توفيرة والكسّيب».
– التعاون مع مختلف إدارات البنك و١٦ فرعًا لنشر الوعي بالشمول المالي.
– عقد ٧٨ دورة عن المعرفة المالية بحضور ٤٠٠٠ مشارك.
– نشر الوعي بالشمول المالي في عشر محافظات.
– إدارة ١٤ شراكة قائمة وجديدة مع جامعات ومنظمات تنموية واتحادات طلابية وحاضنات الأعمال.
– فتح ٥٣٨٧ حسابًا للشمول المالي خلال الدورات ومبادرات البنك المركزي المصري منذ أغسطس ٢٠٢١ حتى ديسمبر ٢٠٢٢ مع إصدار محافظ وبطاقات ميزة.

نبذة عن المشروعات المكلّفة من البنك المركزي المصري:

– الانتهاء من مشروع الحسابات الخاملة في الوقت المحدد وبالكامل.
– الانتهاء من برنامج «تعرّف على عميلك–KYC» المبسطة في الوقت المحدد وبالكامل لسهولة التعرّف على هوية العميل.
– مشروع ذوي الاحتياجات الخاصة – قيد التنفيذ وعلى المسار الصحيح.
– مركز الشمول المالي للشركات – قيد التنفيذ وعلى المسار الصحيح.

الشمول المالي - نظام إدارة المعلومات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

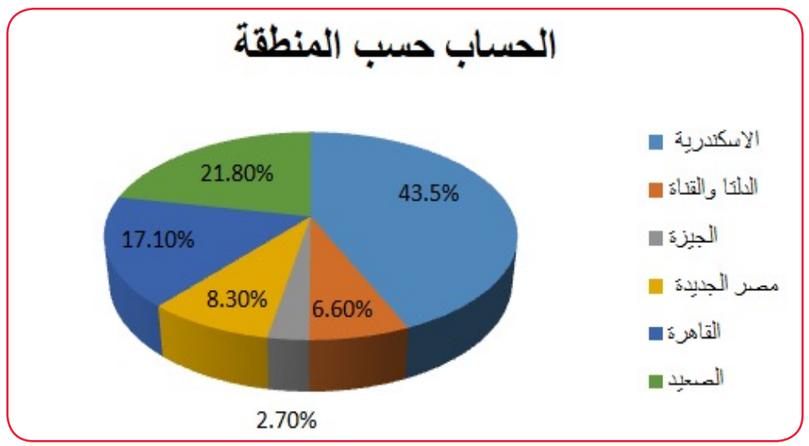

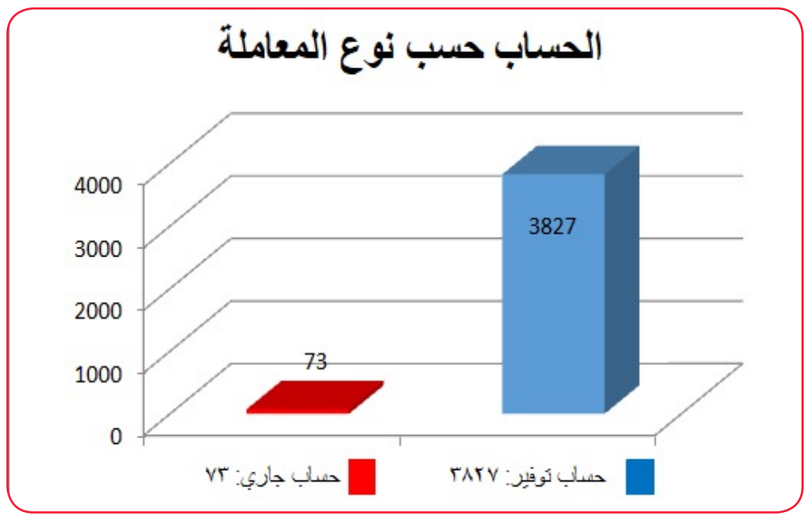

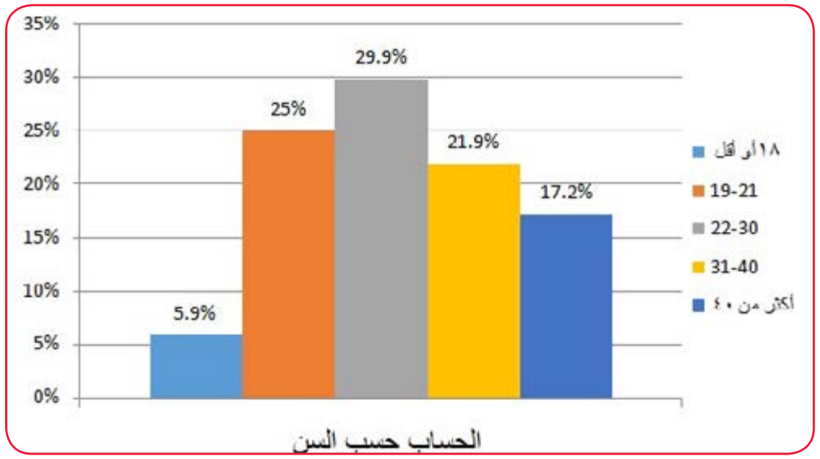

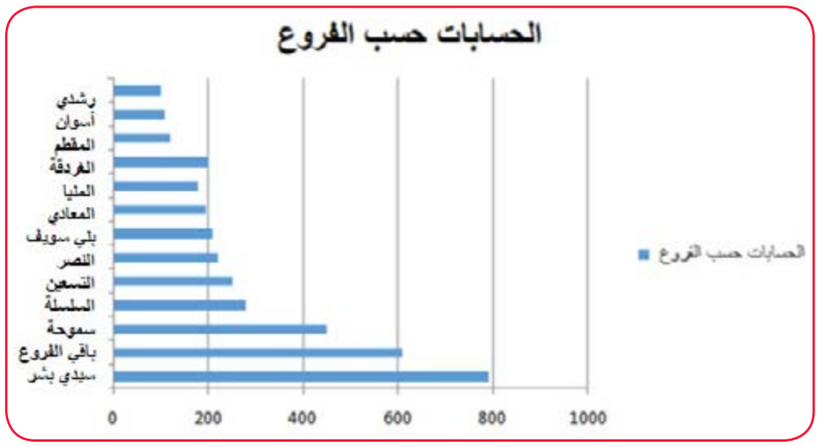

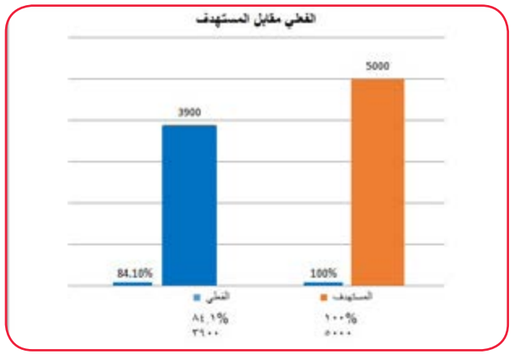

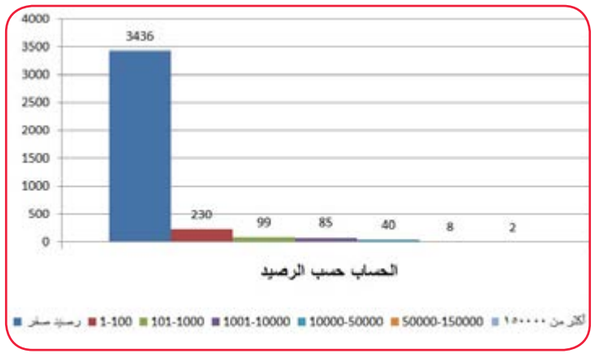

الاتصال المؤسسي

يحرص البنك منذ عدة أعوام على توسيع قاعدة عملائه وشبكة فروعه مع زيادة حجم أعماله، كما قام بتأسيس قطاع للتجزئة المصرفية، مما تطلب الانتشار الإعلاني والإعلامي والصحفي، وهو الدور الذي قام به قطاع الاتصال المؤسسي عن طريق تحقيق الإنجازات التالية على مستوى الاتصالات المؤسسية والتسويقية، خلال العام، من أبرزها:

– قام قطاع الاتصال المؤسسي خلال العام بمشروع كبير وهو تغيير الهوية وإعادة تقديم البنك في صورة أكثر حداثة وشبابا، وذلك لتتماشى مع التوجه نحو التحول التكنولوجي الحالي، مما تطلب العديد من الدراسات والأبحاث والتجارب المختلفة للوصول الى اتفاق وشكل نهائي. الهوية والعلامة الجديدة EBank مستوحاة من التاريخ العريق للبنك ومضافا اليه المرونة الحالية لتتماشى مع احتياجات السوق الحالية بشكل حديث، متطور متواكب مع العصر والاستراتيجية الحالية للجمهورية متمثلة في القوة والثقة والأمان.

– تم تنفيذ وإنتاج إعلانين تليفزيونين وإخراجهم بأحدث التقنيات كما تم عرضهم وإذاعتهم على شاشات التليفزيون والقنوات الفضائية المختلفة وذلك تزامنا مع تغيير هوية البنك.

– قام القطاع بإقامة وتنظيم حفل كبير بمناسبة إطلاق الهوية الجديدة للبنك، والذي أقيم في قصر عابدين بحضور ومشاركة وزير التجارة والصناعة، ومحافظ البنك المركزي المصري وكذلك العديد من رؤساء البنوك والشخصيات العامة وعدد كبير من كبار العملاء.

– حصل البنك على جائزة «أفضل إعادة تقديم هوية مؤسسية في مصر – عن عام ٢٠٢٢» وذلك من مؤسسة GBO الدولية (Global Business Outlook).

– تنفيذ العديد من الحملات الدعائية والإعلانية والتسويقية عن مختلف منتجات البنك وخدماته المتنوعة والتي تم نشرها بكثافة بالصحف والمجلات المصرية والعالمية الكبرى، وكذلك على شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، هذا بالإضافة إلى حملات موسعة للترويج عن المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات كالأوعية الادخارية، بطاقات الائتمان والخصم المباشر، قروض السيارات والقروض الشخصية، الانترنت البنكي والمحفظة الإلكترونية ...الخ، كما تم الترويج لتلك المنتجات أيضا عن طريق اللافتات الإعلانية واللوحات الإرشادية على العديد من الطرق بعدة مناطق حيوية ومحافظات مختلفة على مستوى الجمهورية، وكذلك بواسطة التواجد بأجنحة تسويقية بعدة معارض ومنتديات وبعض مراكز التسوق الكبرى والمحلات التجارية، وبالجامعات والنوادي الاجتماعية والرياضية، حيث يتم توزيع النشرات والكتيبات التي تحتوي على معلومات عن البنك وفروعه وخدماته ومنتجاته المتنوعة، مع بعض الهدايا الترويجية والدعائية من خلال تلك الأجنحة.

– حرص القطاع على تنظيم حفل عشاء عمل ضخم لكبار العملاء والشخصيات تزامنا مع نهائيات كأس العالم، لمشاهدة مباريات التصفيات في أجواء من الألفة، كما قام القطاع أيضا بالتواجد خلال أشهر الصيف عند بوابات تحصيل الرسوم بالساحل الشمالي لتوزيع بعض الهدايا الترويجية على المصطافين.

– يحرص القطاع باستمرار على استخدام منصات البنك الإلكترونية الرسمية، ومواقع التواصل الاجتماعي المختلفة) فيسبوك – انستجرام – لينكد إن – يوتيوب)، في نشر كل جديد عن منتجاته وخدماته المختلفة

كما يقوم بعرض كافة العروض الترويجية مع مختلف الأنشطة والفاعليات التي يقوم بها مع نشر البيانات الصحفية والأخبار وصور لتلك الأحداث على هذه المواقع والمنصات، بحيث يتيح سهولة التواصل مع العملاء وسرعة الانتشار والتفاعل بالإضافة الى تكوين قاعدة عملاء جدد.

– تم تثبيت شعار للمرحلة وهو "عالم جديد ..إحنا أوله " حيث يتم استخدامه بكافة المراسلات التسويقية مثل مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الانترنت، وبالعديد من إعلانات الطرق في أنحاء الجمهورية وكذلك بالإعلانات المطبوعة بالصحف والمجلات المتنوعة المحلية والأجنبية.

– يقوم القطاع على الدوام بتنفيذ وانتاج العروض التوضيحية المتحركة في صورة مبتكرة وشيقة عن كافة منتجات البنك وخدماته المختلفة كما يحرص على دوام تحديثها وتطويرها مع تغييرها، ثم نشرها وإذاعتها على مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الانترنت، وكذلك على الشاشات المرئية المثبتة بجميع فروعه.

– يقوم القطاع بالإشراف على ومتابعة تطوير وتحديث الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك بصفة مستمرة، من ناحية التصميم والشكل العام والمحتوى والمضمون الداخلي والبيانات ليتيح سهولة البحث والعرض والتفاعل الإلكتروني.

– قام القطاع بالعمل على توحيد وتنميط الشكل العام للمطبوعات والمواد التسويقية والإعلانية والدعائية واللافتات، مع الحرص على تزويد الفروع والإدارات بمختلف أنواع المواد الترويجية في صورة بوسترات، نشرات تعريفية بالمنتجات والخدمات.. الخ.

– يهتم القطاع بدوام المشاركة في العديد من المؤتمرات والمحافل والمعارض والمنتديات المتخصصة وكذلك ورش العمل المحلية والدولية، عن طريق التواجد أو الرعاية والحضور بالإضافة إلى تمثيل البنك بأجنحة تسويقية للمساهمة في عرض كافة خدماته ومنتجاته مع تعريف العملاء بها.

– حرص القطاع على تنظيم الاحتفالات الخاصة بافتتاح الفروع الجديدة مما انعكس بصورة إيجابية على عملاء تلك الفروع، هذا بالإضافة إلى تنظيم لقاءات دورية ما بين العاملين والإدارة العليا مما يفتح قنوات تواصل وتفاعل وتفاهم وتقارب.

– يتم العمل على دوام خلق قنوات اتصال مع كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية، بصورة دائمة، مع توسيع تلك القنوات لسهولة نشر أخبار البنك، واللقاءات الصحفية مع القيام بالتغطيات الإعلامية عن أنشطة البنك المختلفة، بصفة مستمرة.

– قام القطاع بتطوير وتحديث المجلة الشهرية المصورة التي يقوم بإصدارها لتغطي أنشطة وأخبار البنك في جميع المجالات، مع نشر صور لتلك الأنشطة مع بعض المعلومات والمسابقات، يتم ارسالها داخليا عبر البريد الإلكتروني لجميع العاملين.

– حرص القطاع في هذا العام على تنظيم بعض الاحتفاليات الداخلية للعاملين، بمقر البنك، في عدد من المناسبات، مثل رأس السنة الميلادية، عيد الأم، يوم المرح، يوم الشوكولاتة الساخنة والكاكاو ... إلخ، حيث يتم توزيع بعض الهدايا التذكارية البسيطة المرتبطة بالمناسبة، سعيا لخلق جو من الألفة ما بين العاملين، بالإضافة الى ما تم تنظيمه من أيام رياضية خارجية. كما قام القطاع أيضا بتوزيع حلوى المولد النبوي الشريف، والكحك بمناسبة عيد الفطر، وهدايا بمناسبة فصل الشتاء وذلك حرصا على خلق جو من البهجة والانتماء لدى الموظفين.

المسئولية المجتمعية

الاستراتيجية:

– تمثل المسئولية المجتمعية أحد الأركان الرئيسية في استراتيجية البنك، إيمانا منه بدورها الفعال في تقديم الدعم والعون لبناء المجتمع وخدمته مع تنميته والتأثير فيه، وايمانا بضرورة وأهمية المساهمات المستمرة والمتعددة والمختلفة والمتنوعة في تطوير البيئة المحيطة.

– وحيث ان أوجه النشاطات الخاصة بالمسئولية المجتمعية متعددة فقد وقع اختيار البنك على قطاعي التعليم والصحة، باعتبارهما من أكثر القطاعات احتياجا، ليكونا المجالان الرئيسيان لتلقي الدعم وبناء عليه يوجه البنك ميزانيته السنوية الخاصة بالمسئولية المجتمعية لدعم هذين القطاعين. وفي هذا الإطار يحافظ البنك على مدى عدة سنوات على الاستدامة والاستمرارية في دعم التعليم عن طريق مساندة الكثير من المؤسسات الغير هادفة للربح إما عن طريق رعاية الطلبة المتفوقين في صورة منح دراسية سواء بالتعليم الفني أو الجامعي، أو رعاية مدارس مجتمعية أو عن طريق الشراكة مع مؤسسات تنموية مختلفة في تلك المجالات التعليمية.

– اما في مجال الصحة فيستمر البنك في دعمه للعديد من المنشآت والمؤسسات الصحية والمستشفيات مع التكفل برعاية العديد من الحالات المرضية المختلفة وتوفير العلاج، أو عن طريق توفير الأجهزة الطبية العلاجية أو الاستكشافية وكذلك الأجهزة التعويضية.

– هذا بالإضافة الي دعم عدة مشروعات للأبحاث العلمية والعديد من المجالات الاخرى المرتبطة بالتعليم والصحة.

– كما يستمر البنك في استراتيجيته منذ عدة سنوات فيما يخص مجالات المسئولية والتنمية المجتمعية المختلفة، بل ويعمل كل عام على زيادة الميزانية المقررة لهذا البند لضمان الاستدامة والاستمرارية في مساندة الجهات التي يدعمها البنك ويضيف اليها مؤسسات ومجالات جديدة متعددة تدعم قطاعي التعليم والصحة باعتبارهم اهم ركائز تقدم وتطور ونمو المجتمع ككل، مع رفع مستوى المعيشة لفئات المجتمع من الأولى بالرعاية والأقل حظا.

مبادرة شجرها

إحتفال عيد الأم

هوت شوكليت داي

بطولة الباديل

بطولة الرالي

تسليم جوائز مسابقة الديجيتال

توزيع هدايا على بوابات الساحل أثناء أجازات الصيف

أولا: التعليم

من منطلق الاستدامة في مجال المسئولية المجتمعية، يستمر البنك للعام الخامس على التوالي بتقديم الدعم المادي لتشغيل خمسة مدارس مجتمعية بقرى مركز إسنا بمحافظة الأقصر، مع تغطية كافة المصروفات التشغيلية و الدراسية لتلاميذ تلك المدارس حيث تشمل الأدوات والكتب المدرسية، المناهج التعليمية، الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية والترفيهية وبرامج التوعية، كان البنك قد سبق وقام بإنشاء وتطوير وتجهيز تلك المدارس، كما تم في هذا العام تحمل المصروفات التشغيلية لثلاث مدارس إضافية، يأتي هذا استكمالا للتعاون مع مؤسسة مصر الخير، سعيا من البنك في الاستمرار في بذل المزيد من الجهود، إيمانا بقضية التعليم الذي هو أساس تقدم وتطور المجتمع، كما حرصت مجموعة من الإدارة بالبنك على القيام بزيارات لتلك المدارس.

وبالتعاون مع مؤسسة مرفت سلطان للأعمال الخيرية، تم تحمل تكاليف المصروفات الدراسية التشغيلية التعليمية لمدرسة من المدارس المجتمعية بمحافظة الفيوم.

استمر البنك أيضا بمساهمة مادية لمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا، في صورة منح دراسية، وذلك بتحمل جميع المصروفات والتكاليف التعليمية والدراسية، لعدد ٦ طلاب جامعيين متفوقين ومن الأولى بالرعاية، لمساعدتهم على اتمام دراساتهم بالتخصصات العلمية المختلفة بالجامعة، كالنانو تكنولوجيا والنانو الكترونيات، هندسة الفضاء، وفيزياء الأرض والكون، والاتصالات والمعلومات، بكليات الهندسة والعلوم.

كما قام أيضا بتغطية تكاليف المنح التكميلية الجزئية لعدد ١٥ طالب بالجامعة واللذين تعثروا في سداد المصروفات، ذلك سعيا من البنك في الاستمرار في بذل المزيد من الجهود، إيمانا بالبحث العلمي ودوره في نهضة المجتمع ككل.

استمر البنك كذلك بتبني تكاليف المنح الدراسية لعدد ٨ طلاب متفوقين أولى بالرعاية، بجامعة النيل الأهلية بالكليات المختلفة كالهندسة، ونظم الحاسبات والمعلومات، وإدارة الأعمال، كما تم أيضا تغطية تكاليف منح جزئية لعدد 9 طلاب تسببت بعض الظروف في تعثرهم عن السداد.

هذا بالإضافة الى استمرار المنح الدراسية التي يقدمها البنك للعام الدراسي الثالث على التوالي لعدد ١٦ طالب بالتعليم الفني ممن هم أولى بالرعاية، وذلك بمعهد الدون بوسكو، وكذلك لعدد ١٤ طالب جامعي أكاديمي بكليات طب الأسنان والصيدلة بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وبالجامعة الروسية، وكلية الطب البشري بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا والجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، وكلية الإعلام بجامعة مصر الدولية، وبكلية العلاج الطبيعي بجامعة بدر، وذلك بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير.

وفي مجال المنح الدراسية أيضا قدم البنك منح دراسية جزئية لعدد ٣٥ طالب من المتفوقين في مختلف الكليات بجامعة الجلالة ممن حالت ظروفهم دون استكمال المصروفات الدراسية والتعليمية.

إضافة إلى منح التعليم الفني التي قدمها البنك في هذا العام ل ٦٦ طالب بأكاديمية السويدي الفنية بعدة مجالات.

كما قام البنك بإهداء ماكينة تصوير حديثة بالألوان وماكينة تصوير عادية وجهاز عرض «بروجيكتور» و٢ طابعة

إلى كلية العلوم جامعة حلوان، كمساهمة في توفير المستلزمات التعليمية والدراسية للمعامل وللأبحاث العلمية.

واستكمالا للتعاون مع مؤسسة جيزة للأنظمة التعليمية، تم تحويل مدرسة أخرى من مدارس التعليم المجتمعي التي يرعاها البنك بإسنا – الأقصر، إلى التعليم التكنولوجي، إضافة إلى المدرسة التي تم تحويلها في العام السابق، وذلك سعيا إلى توظيف التكنولوجيا لتنمية المجتمع المصري وتركيز المصادر والمجهودات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الحد من أوجه عدم المساواة للمجتمعات المهمشة، من خلال استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتوفرة في مشروعات المؤسسة للوصول الي حلول تدعم الفئات المستهدفة لتحقيق الشمول الاجتماعي والمالي مع محو الأمية التكنولوجية لإيجاد فرص عمل وأفكار مشروعات تحقق نمو اقتصادي لجميع الفئات.

في مبادرة جديدة بالتعاون مع بنك الطعام المصري، تم توفير عدد ٢٥٠٠٠ وجبة مدرسية صحية متوازنة لمدارس قرى محافظة سوهاج.

وفي مجال تدريب وتنمية وتحسين مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة فقد تم تدريب ٣٠ مستفيد من خلال جمعية أصداء لرعاية وللارتقاء بالصم وضعاف السمع، بالإضافة إلى تدريب ١٥٠ متدرب من المكفوفين على لغة برايل عملا على التمكين والإدماج في المجتمع بالتعاون مع مؤسسة الأخبار، إضافة إلى تدريب ٢٠ مستفيد من ذوي الهمم بمحافظة أسيوط على إقامة مشروعات صغيرة تحقيقا للتمكين الاقتصادي والشمول المالي بالشراكة مع مؤسسة مصر الخير.

ساهم البنك في مسابقة عن تقديم منتج مصري قابل للتصدير وذلك ما بين العديد من الجامعة المصرية الحكومية والخاصة والدولية والأهلية، وذلك بالمشاركة والتعاون مع برنامج ايناكتس مصر، التي تعتبر منظمة لا تهدف للربح تتواجد في ٣٧ دولة وتضم ١٧٣٠ جامعة من حول العالم، وتمثل شراكة بين طلبة الجامعات وقادتها ورجال الاعمال، بهدف تقليل الفجوة ما بين التعليم الجامعي وسوق العمل.

هذا وقد قام البنك في هذا العام بالاكتتاب في صندوق خيري لدعم الرياضة المصرية عملا على تبني الشباب المتميزين رياضيا وتحسين مستوى الرياضة المصرية.

وبهذا يصبح إجمالي ما تم صرفه في مجال التعليم خلال عام ٢٠٢٢ مبلغ ١٠ مليون ١٥٢ ألف جنيه مصري.

إحتفالية تسليم شهادات لمتدربين لغة برايل

إحتفالية توقيع بروتوكول جامعة الجلالة

استضافة طلبة التعليم الفني

استضافة طلبة مدينة زويل

زيارة جامعة النيل

تسليم شيك جامعة زويل

توقيع بروتوكول منح تعليم فني مع مؤسسة السويدي

ثانيا: قطاع الصحة

قام البنك بعدة أنشطة مجتمعية تسعى الى الاستدامة، حيث استمر في تبني تكاليف علاج ٣١ حالة من مريضات سرطان الثدي التي يتم علاجها داخل مستشفى بهية للاكتشاف المبكر وعلاج سرطان الثدي، وكذلك تكلفة إنشاء ٢ غرفة عناية مركزة بفرع المستشفى بالشيخ زايد، وذلك في إطار البروتوكول الذي تم توقيعه مع المؤسسة، هذا ويحرص فريق من العاملين بالبنك على عمل زيارات ميدانية دورية للمستشفى عملا على الدعم النفسي والمعنوي للمريضات.

وهذا فضلا عما قدمه البنك من دعم لمستشفى الناس للأطفال، لإجراء ١٠ عمليات قلب للأطفال ممن كانوا على قوائم الانتظار.

ساهم البنك كذلك بالتبرع لوحدة أبحاث السكر، مركز أمراض الكلى والمسالك البولية مستشفى جامعة المنصورة، وذلك لإجراء عدد من الأبحاث العلمية في مجال العلاج بالخلايا الجذعية.

بادر البنك، هذا العام أيضا، بتغطية تكاليف إجراء عدد ١٠ عمليات قسطرة قلبية وعدد ٤ عمليات قلب مفتوح بمركز مجدي يعقوب العالمي لأمراض وأبحاث القلب بأسوان، بالإضافة إلى علاج كيماوي وإشعاعي لعدد ٦٠ طفل من مرضى السرطان بمستشفى شفاء الأورمان لعلاج سرطان الأطفال بالأقصر.

كما قام كذلك بالتبرع لمؤسسة ابراهيم بدران لتنظيم ٤ قوافل للرعاية الصحية والطبية المجانية والتي توجهت إلى بعض القرى بمحافظة الشرقية لإجراء كشوفات على ٣٧٤٠ مريض ضمن مبادرة صحة مصر. حيث يحرص موظفو البنك على المشاركة في تلك القوافل التي تقدم رعاية صحية وكشف طبي أولي بالإضافة الى جلسات توعية طبية وصحية، وذلك من خلال عيادات مؤسسة إبراهيم أ. بدران المتنقلة مع فريق من الأطباء المتخصصين في عدة مجالات طبية مختلفة منها؛ الباطنة، العظام، الأنف والأذن والحنجرة، الرمد والأمراض الجلدية والأطفال، حيث تم توفير علاج وأدوية بالمجان لهؤلاء المرضى من خلال تلك القوافل، بالإضافة الى العيادات التي تم إقامتها بمحافظة بني سويف وإدفو للكشف وتقديم علاج بالمجان لما يقرب من ٢٨٠٠ مريض، تأتي تلك المشاركة في إطار بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه ما بين البنك والمؤسسة لخدمة المرضى الأولى بالرعاية في العديد من محافظات مصر.

كما تحمل البنك تكلفة علاج كيماوي لعدد ٤٧٣ طفل من الحالات المصابة بالسرطان بمستشفى ٥٧٣٥٧ بالتعاون مع جمعية أصدقاء المبادرة القومية ضد السرطان، كما قام فريق من البنك بزيارة هؤلاء الأطفال مع تفقد أقسام المستشفى المختلفة.

هذا بالإضافة إلى توريد عدد من أجهزة قسطرة بالونية لوحدة الحالات الحرجة بمستشفى القصر العيني – جامعة القاهرة، مع عدد من المستلزمات الطبية العلاجية والاستكشافية.

قام البنك أيضا بالتبرع في صورة عينية، عن طريق شراء وتوريد كافة المعدات المطلوبة لتجهيز غرفة علاج حسي «سيكوموتور» لمؤسسة التثقيف الفكري للفتيات بمصر القديمة التابعة للمؤسسة القومية لتنمية المرأة والمجتمع، والتي تقوم برعاية ٦٥ من الفتيات ذات الاحتياجات الخاصة الفاقدات للأهلية مع توفير سبل راحة وأمان لهن.

كما تم أيضا تجهيز غرفة إقامة فردية بمستشفى أهل مصر للحروق، وهي الغرفة التي كان قد سبق وقام

البنك بالمساهمة في إنشاءها في مرحلة بناء المستشفى.

تم في هذا العام تحمل تكاليف توفير ١٤ طرف صناعي و١٤ سماعة طبية و٢ كرسي متحرك مع إجراء ٣ عمليات لوز ولحمية وبعض من عمليات القلب، بالتعاون مع بنك الشفاء المصري. هذا بالإضافة إلى إجراء كشوفات طبية من خلال قافلة طبية تم تنظيمها بالتعاون مع مؤسسة مصر الخير بأسيوط للكشف على ذوي الاحتياجات الخاصة مع توفير أجهزة تعويضية بحسب الاحتياج.

كما قدم البنك التبرع لجمعية رعاية مرض الكبد بالدقهلية، لإجراء أبحاث علمية وتقديم الكشف والعلاج لما يقرب من ٥٠,٠٠٠ مريض، هذا وقد تم توفير عدد من المستلزمات الطبية وبعض الأدوات الجراحية لمستشفى النوبة لخدمة ٨٣٠٥ مريض من أهالي النوبة وأسوان.

ليصبح بذلك إجمالي ما تم صرفه في مجال الصحة خلال عام ٢٠٢٢ مبلغ ٩ مليون ٧١٨ ألف جنيه مصري.

جلسة توعية صحية خلال أحد القوافل الطبية

أحد العيادات المتنقلة برعاية البنك

القوافل الطبية في الشرقية

مع محاربات بهية في المستشفى

توقيع بروتوكول IBF

زيارة مستشفي 57357

زيارة مستشفى الكبد بالدقهلية

زيارة مستشفى أهل مصر

زيارة مستشفى الناس

دعم مجتمع الأعمال

على مستوى دعم مجتمع الأعمال، يحرص البنك على ضرورة الاستمرار في الاشتراك والمساهمة في أنشطة الغرف التجارية والصناعية المختلفة وجمعيات رجال الأعمال من خلال المشاركة والتواجد في الكثير من الفاعليات مثل المعارض والندوات والمؤتمرات والمنتديات إما عن طريق الرعاية أو الحضور بصفة مستمرة في مختلف الأحداث المحلية والدولية وأيضا في صورة الاشتراكات السنوية حرصا على التفاعل مع تلك المجتمعات بشكل مستمر، حيث يهتم البنك بالتعرف على أحدث التطورات على المستوى العالمي والمحلي في مجالات التجارة الخارجية والمعاملات الدولية والاقتصاد العالمي.

كما يحرص البنك بصفة دائمة على التنسيق والتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وبعض المراكز المتخصصة للعمل على تنمية العلاقات مع رجال الأعمال والمصدرين، ويولي اهتماما بالغا بالتعرف على والاندماج في مجتمعات الأعمال المحلية والدولية لفتح أسواق جديدة والعمل على التبادل التجاري من خلال اللقاءات المشتركة التي تنظمها الغرف التجارية والاشتراك في جمعيات رجال الأعمال والتي تشمل علي سبيل المثال لا الحصر: اتحاد بنوك مصر – المعهد المصرفي المصري – اتحاد المصارف العربية – اتحاد المستثمرين العرب – الغرفة التجارية الأمريكية – جمعية رجال الأعمال المصريين – الجمعية المصرية البريطانية للأعمال – اتحاد أسواق المال العربية.

وتماشيا مع استراتيجية البنك في تحسين مركزه التنافسي ومضاعفة حصته السوقية وزيادة حجم نشاطه وأعماله عن طريق النمو الداخلي والانتشار الخارجي، وتماشيا مع سياسته في تقديم وعرض خدماته التمويلية ومنتجاته المالية والمصرفية على العديد من شرائح العملاء من الأفراد والشركات وبالأخص مجتمع المصدرين. فقد حرص البنك في هذا العام على المشاركة سواء بالرعاية أو بالحضور في أهم الأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، من أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

مؤتمر البحر الأحمر للنقل البحري واللوجستيات – إكسبورت سمارت بالتعاون مع المعونة الأمريكية – احتفالية عيد ثورة ٣٠ يونيو – مؤتمر التسويق – سباق السيارات – مؤتمر البيئة والتنمية – مؤتمر الطريق إلى المناخ – مؤتمر أركانيا للتطوير والانشاءات – مؤتمر القمة للصناعات المتوسطة والصغيرة – مؤتمر المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية تحت رعاية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – حفل انتخابات وعشاء الجمعية المصرية البريطانية للأعمال – مؤتمر الناس والبنوك الذي ينظمه المركز الإعلامي العربي – مؤتمر جمعية سيدات أعمال مصر السنوي.... وغيرها.

هذا وقد قام البنك بتوقيع عدة بروتوكولات تعاون من أبرزها على سبيل المثال لا الحصر:

– مشروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر المُمول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– فيرست ديزاين ترانزكشن.

– البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD

المؤشرات المالية

تقرير مراقبي الحسابات

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات – «شركة مساهمة مصرية»

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.
وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الــرأي

من رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل للبنك المصري لتنمية الصادرات – شركة مساهمة مصرية – في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

فقرة توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً وكما هو مبين بالإيضاح رقم (٣٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة في ظل تغيير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم عرض قائمة الدخل المستقلة والايضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المستقلة وقائمة التدفقات النقدية المستقلة للسنة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (أثنى عشر شهراً) مقارنة بالفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ثمانية عشر شهراً) وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق ، وحتى تصبح الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (أثنى عشر شهراً) قابلة للمقارنة فقد تم إضافة قائمة ثالثة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (أثنى عشر شهراً) بقائمة الدخل وذلك استناداً للفقرتين ٣٨ج و٣٨د بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) «عرض القوائم المالية».

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.
القاهرة في: ٢٧ فبراير ٢٠٢٣

مراقبا الحسابات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي
مصطفى شوقي MAZARS
محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزي للمحاسبات

الميزانية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى
الأصول			
نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصرى	(١٤)	٩,٨٢٠,٨٩٥	٧,١٠٣,٧٥٤
أرصده لدي البنوك	(١٥)	٩,٩٢٣,٦٢٩	٧,٩٢٣,٨٣٥
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(١٦)	٣١٢,٠٤١	٥٥٨,٢٥٧
قروض وتسهيلات للعملاء - بالصافى	(١٧)	٤٢,٩٧٧,٢٨٤	٣٤,٩٠٠,٨٧٣
قروض وتسهيلات للبنوك - بالصافى	(١٧)	٢٦٨,٣٢١	٧٢,١٢٧
إستثمارات مالية :			
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٨)/أ	١٥,٧٩٣,٩٠٨	١٧,٥٤٣,٧٥٥
- بالتكلفة المستهلكة	(١٨)/ب	١١,١١٩,١٨١	٩١٠,٥٧٤
إستثمارات مالية فى شركات تابعة	(١٩)	٨٩١,٦٤٤	٨١٦,٦٤٤
أصول غير ملموسة	(٢٠)	٤٢,٠٤٧	٤٩,٢٣٢
أصول أخري	(٢١)	٤,٦٥٧,٠٤٤	٥,٥٠٢,٩١٦
أصول ثابتة	(٢٢)	٩١٦,٧٨٥	٨١٨,١٨٨
إستثمارات عقارية	(٢٣)	١,٤٧٥	١,٥٢٥
إجمالي الأصول		٩٦,٧٢٤,٢٥٤	٧٦,٢٠١,٦٨٠
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقه للبنوك	(٢٥)	٦,٨٣٤,٦٣١	٢,٥٤٣,٦٩٧
عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء	(٢٦)	٤,١٧٢,٨١٨	٢٢,٠٦٩
ودائع العملاء	(٢٧)	٧٢,٨٥٣,٩١٩	٦٤,٣٨٠,٧٧٧
قروض أخرى	(٢٨)	١,٥٧٨,٩٠٢	١,٥١٥,٠٧٣
إلتزامات أخري	(٢٩)	١,٣٩٦,٥٤١	٨٤٦,٢٦٥
مخصصات أخرى	(٣٠)	٢٠٢,٥٨٩	١٥٤,٦٣٤
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢٤)	٢٥,١٧٦	٥,٢٢٧
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣١)	-	٤٤,٨٣١
إجمالي الإلتزامات		٨٧,٠٦٤,٥٧٦	٦٩,٥١٢,٥٧٣
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع	(٣٢)	٥,٢٧٣,٦٠٠	٣,٢٧٣,٦٠٠
مبالغ مسدده تحت حساب زيادة راس المال	(٣٢)	٣٢٧,٣٦٠	-
إحتياطيات	(٣٢)	١,٢٣٣,٤٩٣	١,١١٢,٨٦١
أرباح محتجزة	(٣٢)	٢,٨٢٥,٢٢٥	٢,٣٠٢,٦٤٦
إجمالي حقوق الملكية		**٩,٦٥٩,٦٧٨**	**٦,٦٨٩,١٠٧**
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		**٩٦,٧٢٤,٢٥٤**	**٧٦,٢٠١,٦٨٠**

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.
تقرير مراقبى الحسابات مرفق.

قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٥)	٢,٤٣٩,٨٢٨	٨,٠٦١,٣١٤	١,٥٨٤,١٦٠	٨,٢٣١,٩٩٧	٥,٨٣٢,٦٥٦
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥)	(١,٤٧٣,٥٨٠)	(٥,٠١٥,٤٥٩)	(١,٠٩٦,٠٠٨)	(٥,٥٥٠,٢٨٥)	(٣,٩٩٣,٧٣٢)
صافي الدخل من العائد		**٩٦٦,٢٤٨**	**٣,٠٤٥,٨٥٥**	**٤٨٨,١٥٢**	**٢,٦٨١,٧١٢**	**١,٨٣٨,٩٢٤**
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٦)	٢١٩,٦٦٩	٧٠٤,٧٤٦	١٣٠,٢٠٠	٦٥٢,٠٥٢	٤٥٥,٦٣٢
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٦)	(٣٦,٢٥٣)	(١٨٥,٩٤٠)	(٣١,٦٣١)	(١٢٤,٠١٧)	(٩٩,٨٦٦)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**١٨٣,٤١٦**	**٥١٨,٨٠٦**	**٩٨,٥٦٩**	**٥٢٨,٠٣٥**	**٣٥٥,٧٦٦**
توزيعات أرباح	(٧)	٩٦	١٢,٩١٥	-	١٣,١٢٠	٩,٧٣١
صافى دخل المتاجرة	(٨)	٩١,٨٠٧	٣٥١,١٣٨	٦٣,٣٣١	٣٢٦,٠٤٤	٢٣٤,٠٨١
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(١٨)/أ	٨,٣٩٩	١٣,٨٨٤	١,٣٣٧	٨,٦٩٨	٧,١٧٨
رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(١١)	(٢٥٢,٤٥٣)	(٣٤٩,٧٧٦)	(٦٠,٠٧٢)	(٢٦٥,١٠٧)	(٢٦٤,٤٥٨)
مصروفات إدارية	(٩)	(٤٤٠,٣٣٢)	(١,٦٤٢,٦٦٢)	(٣٤٦,٥٨٩)	(١,٨٦٥,٧٩٩)	(١,٢٩٧,٤٠٦)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري	(١٠)	(٩٥,٣٢١)	١٢,٦٩٥	٣,٠٢٥	٣٤,٨٦٤	٢١,٦٣٢
صافى الربح قبل الضرائب		**٤٦١,٨٦٠**	**١,٩٦٢,٨٥٥**	**٢٤٧,٧٥٣**	**١,٤٦١,٥٦٧**	**٩٠٥,٤٤٨**
ضرائب الدخل	(١٢)	(١٧٧,٣٨٧)	(٧٣٧,٣٤٩)	(٩٤,٤١٩)	(٥٨٦,٠٨٧)	(٤٠٠,٢٦٤)
الضرائب المؤجلة		٧٥٨	٣,٣٨٧	(٢,٩٥٥)	(٤,٥٦٣)	(٣,٨٠٣)
صافى أرباح السنة		**٢٨٥,٢٣١**	**١,٢٢٨,٨٩٣**	**١٥٠,٣٧٩**	**٨٧٠,٩١٧**	**٥٠١,٣٨١**
نصيب السهم فى صافى أرباح السنة	(١٣)	٠,٧٢	٢,٠١	٠,٤٦	٢,٤٢	١,٥٥

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

قائمة التغيير في حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر)	الاحتياطيات										
	رأس المال المدفوع الف جنيه مصرى	مبالغ مسدده تحت حساب زيادة راس المال الف جنيه مصرى	إحتياطى قانونى الف جنيه مصرى	إحتياطى عام الف جنيه مصرى	إحتياطى خاص الف جنيه مصرى	إحتياطي رأسمالي الف جنيه مصرى	احتياطي المخاطر البنكية العام الف جنيه مصرى	احتياطي المخاطر البنكية -أصول ألت ملكيتها للبنك الف جنيه مصرى	إحتياطي القيمة العادلة استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الف جنيه مصرى	أرباح محتجزة الف جنيه مصرى	الإجمالى الف جنيه مصرى
الرصيد في اول السنة	٢,٧٢٨,٠٠٠	-	٣٣٢,٥٧٠	١٧٢,٥١٧	٢٢,٤٤١	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	١٦,٣٩٤	٢٣٦,١٨٦	٢,٣٠٣,١٩٤	٦,٠٠٧,٥٢٢
أثر تعديل سياسات محاسبية									٩,٥٧٨		٩,٥٧٨
الرصيد بعد التعديل	٢,٧٢٨,٠٠٠	-	٣٣٢,٥٧٠	١٧٢,٥١٧	٢٢,٤٤١	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	١٦,٣٩٤	٢٤٥,٧٦٤	٢,٣٠٣,١٩٤	٦,٠١٧,١٠١
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	٥٤٥,٦٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥٤٥,٦٠٠)	-
المحول الي الاحتياطي الرأسمالي وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	-	-	-	-	-	١١٩	-	-	-	(١١٩)	-
المحول الى الإحتياطي القانوني وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	-	-	١٠١,٣٥٩	-	-	-	-	-	-	(١٠١,٣٥٩)	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية العام وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	-	-	-	-	-	-	١٢٢,٣٤٨	-	-	(١٢٢,٣٤٨)	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	-	-	-	-	-	-	-	(١٦,٣٩٤)	-	١٦,٣٩٤	-
صافى التغير فى الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	(٨٣,٠٦٠)	-	(٨٣,٠٦٠)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,١١٧	-	٢,١١٧
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٦٦	١٦,١٦٦	١٦,٦٣٢
توزيعات الأرباح وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٣٤,٦٠٠)	(١٣٤,٦٠٠)
صافى أرباح الفترة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨٧٠,٩١٧	٨٧٠,٩١٧
الرصيد فى أخر الفترة المالية	٣,٢٧٣,٦٠٠	-	٤٣٣,٩٢٩	١٧٢,٥١٧	٢٢,٤٤١	١٩٥,٤٣١	١٢٣,٢٥٧	-	١٦٥,٢٨٧	٢,٣٠٢,٦٤٥	٦,٦٨٩,١٠٧
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر)											
الرصيد في اول السنة -كما أصدرت	٣,٢٧٣,٦٠٠	-	٤٣٣,٩٢٩	١٧٢,٥١٧	٢٢,٤٤١	١٩٥,٤٣١	١٢٣,٢٥٧	-	١٦٠,١٩٩	٢,٣٠١,٤٥٩	٦,٦٨٢,٨٣٢
أثر تعديل سياسات محاسبيةص									٥,٠٨٨	١,١٨٥	٦,٢٧٣
الرصيد بعد التعديل	٣,٢٧٣,٦٠٠	-	٤٣٣,٩٢٩	١٧٢,٥١٧	٢٢,٤٤١	١٩٥,٤٣١	١٢٣,٢٥٧	-	١٦٥,٢٨٧	٢,٣٠٢,٦٤٤	٦,٦٨٩,١٠٦
زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من خلال الاكتتاب النقدى	٢,٠٠٠,٠٠٠										٢,٠٠٠,٠٠٠
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٢	-	٣٢٧,٣٦٠	-	-	-	-	-	-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	-
المحول الى الإحتياطي القانوني وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٢	-	-	٨٦,٩٧٣	-	-	-	-	-	-	(٨٦,٩٧٣)	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية العام وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٢	-	-	-	-	-	-	١٠٨,٠٧٥	-	-	(١٠٨,٠٧٥)	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٢	-	-	-	-	-	-	-	١,٩١٣	-	(١,٩١٣)	-
صافى التغير فى الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤٨,٣٦٥)	-	(٤٨,٣٦٥)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٣,٣٣٧)	-	(٢٣,٣٣٧)
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤,٦٢٧)	٤,٦٢٧	-
توزيعات الأرباح وفقا لقرار الجمعية العمومية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٨٦,٦١٩)	(١٨٦,٦١٩)
صافى أرباح السنة المالية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**١,٢٢٨,٨٩٣**	**١,٢٢٨,٨٩٣**
الرصيد فى أخر السنة المالية	**٥,٢٧٣,٦٠٠**	**٣٢٧,٣٦٠**	**٥٢٠,٩٠٢**	**١٧٢,٥١٧**	**٢٢,٤٤١**	**١٩٥,٤٣١**	**٢٣١,٣٣٢**	**١,٩١٣**	**٨٨,٩٥٨**	**٢,٨٢٥,٢٢٥**	**٩,٦٥٩,٦٧٨**

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		١,٩٦٢,٨٥٥	١,٤٦١,٥٦٧
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(٢٢)	١٢٤,٣٥٠	١٦٣,٣٣٢
استهلاك أصول غير ملموسة	(٢٠)	٣٨,١٩٤	٥٥,٠٤٦
اهلاك استثمارات عقارية	(٢٣)	٥٠	٧٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(١١)	٣٤٩,٧٧١	٢٩٦,٣٩١
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	(١١)	(٣,٥٩٠)	(٢٠,٩٨٦)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(١١)	(١,٨١٥)	(١,٧٣٨)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(١١)	٢٩	(٤٢٠)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(١١)	٥٦٦	(١٠,٠٨٧)
الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات	(١١)	(٢٣٦)	١,٩٤٦
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(١١)	٥,٠٥٢	-
عبء (رد) المخصصات الأخرى		٧٤,٣٨٢	٦٠,٠٣٢
خسائر (أرباح) بيع أصــول الت ملكيتها		(١٠٠,٤٠٩)	(٨,٠٥٩)
أرباح رأسمالية		(٢,٨١٦)	-
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الاجنبية	(١٨)/أ	(٥١٦,٣٥٩)	٢٧,١٤٧
عبء (رد)التزامات التقاعد	(٣١)	(٤١,٠٦٣)	١٨,٧١٨
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات بخلاف مخصصات القروض		٢٣,٣٤١	(١,٦٢٦)
توزيعات الأرباح	(٧)	(١٢,٩١٥)	(١٣,١٢٠)
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية	(١٨)	(٩,٥٦١)	(١٦,٢١٦)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		**١,٨٨٩,٨٢٥**	**٢,٠١٢,٠٠٣**

صافى النقص (الزيادة) فى الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك	(١٤)	(٢,٦٤٢,٣٣٣)	(٣,١٢٣,٦٤٧)
اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى		(٦,٢٤٠,٩٩٩)	٨٣٧,٣١٤
أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٦)	(١٠٠,٠٠٠)	-
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	(١٧)	(٨,٦٤٣,٠٥٤)	(٣,٩٦١,٩٥٣)
المشتقات المالية (بالصافي)		-	(٢٠٥)
أصول أخري	(٢١)	٣٦٧,٦٦٦	(٣,٨٧١,١٣١)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٥)	٤,٢٩٠,٩٣٤	(١,٣٨٧,٦٩٤)
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢٦)	٤,١٥٠,٧٤٩	(٨٣٧)
ودائع العملاء	(٢٧)	٨,٤٧٣,١٤٢	٢٠,١٣٠,٢٩٩
التزامات اخري	(٢٩)	٢٩٢,٣٢٩	١٩٦,٠١٧
ضرائب الدخل المسددة		(٤٧٩,٤٠٣)	(٥٣٠,١٢٩)
مخصصات أخري	(٣٠)	(٣٢,١٤١)	(١٢٠,١١٨)
إلتزمات مزايا تقاعد	(٣١)	(٣,٧٨٤)	(٧,٨٨٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**١,٣٢٢,٩٣٢**	**١٠,١٧٢,٠٤٠**
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢٢)	(٦٣,٦٧٠)	(٢٣٤,٥٠١)
أرباح رأسمالية		٢,٨١٦	-
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٢٠)	(٣١,٠١٩)	(٦٦,٦٣٥)
متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها		٤٤٠,٢٠٠	٢٦,٤٣٠
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)/أ	(٤١٢,٧٢٥)	(٧,٤٢٦,٣٠٥)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٨)/أ	١٠,١٨٥,٧٧٤	٦٩٦,٩٣٣
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)/ب	(١١,١٩٥,٠٠٦)	(٣٦٩,٦٠٣)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)/ب	١,١٥٨,٧٧٧	٥٥٢,٢٠٧
توزيعات أرباح محصلة		١٢,٩١٥	١٣,١٢٠
استثمارات مالية فى شركات تابعة وشقيقة	(١٩)	(٧٥,٠٠٠)	(٧,٥٠٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من(المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**٢٣,٠٦٢**	**(٦,٨١٥,٨٥٣)**

قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
زيادة راس المال من خلال الاكتتاب النقدى		٢,٠٠٠,٠٠٠	-
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(٣٠)	٦٣,٨٢٩	(١٩٧,٧٦٥)
توزيعات الارباح المدفوعة		(١٨٦,٦١٩)	(١٣٤,٦٠٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من(المستخدمة في) أنشطة التمويل		**١,٨٧٧,٢١٠**	**(٣٣٢,٣٦٥)**
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية		٣,٢٢٣,٢٠٢	٣,٠٢٣,٨٢٢
رصيد النقدية ومافي حكمها فى أول السنة المالية		٨,٤١١,٢٣٥	٥,٣٨٧,٤١٤
رصيد النقدية ومافي حكمها فى اخر السنة المالية	**(٣٤)**	**١١,٦٣٤,٤٣٧**	**٨,٤١١,٢٣٥**
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٤)	٩,٨٢٠,٨٩٥	٧,١٠٣,٧٥٤
أرصدة لدى البنوك	(١٥)	٩,٩٢٣,٦٢٩	٧,٩٢٣,٨٣٥
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى		١٤,٢٧٨,٠٢١	٦,٨٧١,٦٥٠
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الألزامي	(١٤)	(٩,٤٢٦,٤٣٧)	(٦,٧٨١,٩٥٤)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(١٢,٩٦١,٦٧١)	(٦,٧٠٦,٠٥٠)
		١١,٦٣٤,٤٣٧	**٨,٤١١,٢٣٥**

معاملات غير نقدية

مبلغ ١٥٩,٤٦١ الف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة

مبلغ ٧٦,٣٢٩ الف جنية مصرى قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى إحتياطي القيمه العادله والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبة الموجلة والارباح المحتجزة

مبلغ ٢٠,٧٥٥ الف جنية مصرى قيمة أصول ألت ملكيتها تم تحويلها من قروض وتسهيلات العملاء إلى الأرصدة المدينة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة وقروض وتسهيلات العملاء

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

قائمة الدخل الشامل الأخر المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر)	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر)
	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى	الف جنيه مصرى
صافى أرباح السنة	٢٨٥,٢٣١	١,٢٢٨,٨٩٣	١٥٠,٣٧٩	٨٧٠,٩١٧
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢٤,٢١٣	(٢٤,٨٦٠)	(٧,٦٤١)	(٣٠,٧٤٥)
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٨٣,٣٠١	(١٣٧,٦٧٧)	(١٥,٠٦٢)	(٤٨,٣٦٧)
أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٧,٦٨٩	٥,٨٢٧	٢,٩٧٤	٥,٩٢٦
أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٦٤,٧٩١	١٠٣,٧١٨	(٧٥٨)	(٩,٤٠٩)
ضرائب الدخل	(١٤,٥٧٨)	(٢٣,٣٣٧)	١٧٠	٢,١١٧
صافى الدخل الشامل للسنة	٤٥٠,٦٤٧	١,١٥٢,٥٦٤	١٣٠,٠٦٢	٧٩٠,٤٤٠

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

الإتفاق مع البنك الأوروبي

قائمة التوزيعات المعتمدة للأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
		(كما أصدرت)
صافى أرباح السنة	١,٢٢٨,٨٩٣	٨٦٩,٧٣١
يضاف /يخصم :		
أرباح بيع أصول ثابتة محولة للأحتياطى الرأسمالى	(٢,٨١٦)	-
رد :احتياطى المخاطر البنكية العام - اصول الت ملكيتها		١٨,٢٧٠
تدعيم احتياطى المخاطر البنكية العام - اصول الت ملكيتها	(١,٩٥٧)	(١,٩١٣)
المحول من احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل/واثر تعديل سياسات محاسبية	٥,٨١٢	١٦,١٦٦
احتياطى المخاطر البنكية العام - وفقا لأسس الجدارة الائتمانية	(٨٥,١٦٢)	(١٠٨,٠٧٥)
صافى أرباح السنة القابلة للتوريع	١,١٤٤,٧٧٠	٧٩٤,١٧٩
يضاف		
أرباح محتجزة من أول السنة المالية	١,٥٩٠,٥١٧	١,٣٩٧,٢٩٢
الاجمالى	**٢,٧٣٥,٢٨٧**	**٢,١٩١,٤٧١**
يوزع كالاتى:		
رسم دعم و تطوير الجهاز المصرفي	١١,٤٤٨	٧,٩٤٢
الاحتياطي القانوني	١٢٢,٦٠٨	٨٦,٩٧٣
*توزيعات للمساهمين	٨٤٠,١٤٤	٣٢٧,٣٦٠
حصة العاملين	١٩٤,٠٠٠	١٥٢,٦٦٠
مكافاة أعضاء مجلس الإدارة	٣٣,٠٠٠	٢٦,٠١٩
أرباح محتجزة آخر السنة	١,٥٣٤,٠٨٧	١,٥٩٠,٥١٧
الاجمالى	**٢,٧٣٥,٢٨٧**	**٢,١٩١,٤٧١**

توزيعات المساهمين: توزيع عيني
الممثل القانوني للشركة

الاسم : أحمد محمد جلال

الايضاحات المتممة للقوائم المالية

١- معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسى بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبى- مركز المدينة – القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد أربعة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٥٨٠ موظف في تاريخ القوائم المالية.

وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر.
إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المستقلة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٣

ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة ، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ – أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس الأدارة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات اعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية» الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، و يتم الرجوع لمعايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه القواعد و التعليمات .

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقًا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة، وأعد البنك أيضًا القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية ووفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ ووفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية (٩) الصادر من البنك المركزى المصرى بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والمعدله بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها ،بصورة مباشرة وغير مباشرة ،أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك . ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة، كما في / وعن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالى للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

ب– الشركات التابعة والشقيقة

الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركات التابعة.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذى قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك فى تاريخ التبادل مضافًا إليها اية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافى الأصول بما فى ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

ج– التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د– ترجمة العملات الأجنبية

د/١ – عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك.

د/٢ – المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

– تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

– صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

– حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الاستثمار.

– إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

– يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).

– تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ– أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالى بالقيمة العادلة مستبعداً منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

و– الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

– الاثبات والقياس المبدئي:

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعادا للأصول المالية و التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمنى المنصوص علية عامة في القوانين او الأعراف حسب اعراف السوق.
يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة المضافاً اليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

– التصنيف

عند الاثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها:بالتكلفة المستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.
يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

– يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

– ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

– يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

– تمثل القروض و المديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

* الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

– الخسائر الائتمانية المتوقعة

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الاثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدى الى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبة والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة و ذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاث التالية و ذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ

– الاعتراف المبدئي لهذه الأصول

– المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً
بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئى ،يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

– المرحلة الثانية : الخسائر الائتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً – بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ، و لكنها ليست مضمحلة ائتمانياً ، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

– يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردى (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

– يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستنادا على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق – معدل الخسارة عند الإخفاق – الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردى أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر « ١– معدل الاسترداد» ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي)

هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

– التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).

– الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).

– الرافعة المالية للمقترض «Financial Leverage".

– أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

– يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

–المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:
وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءاً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود إية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١–٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الإئتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا على المعايير التالية: –

البيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	▪ إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٣٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * ▪ جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) ▪ انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا	▪ زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدى إلى زيادة المخاطر الائتمانية. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. ▪ طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية. ▪ تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. ▪ العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/ القروض التجارية.
قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	▪ أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبحد أقصى ٣٠ يوم * ▪ متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة	▪ تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

البـــيان	معايير كمية	معايير نوعية
*قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	▪ درجات تصنيف ائتماني ١٠,٩,٨ ▪ و/أو تأ خر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية.	▪ تعثر المقترض مالياً. ▪ اختفاء السوق النشط للأصل المالي او أحد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية.
*قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.	▪ تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	▪ احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. ▪ إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.
قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	▪ تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق	▪ وفاة أو عجز المقترض.

تم تعديلها بناءا على منشور البنك المركزى لتصبح ١٨٠ يوم.

حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ و الذى نص على

أولا: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

١. يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، في حالة وجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقا للتعليمات الحالية).

٢- بالنسبة للعملاء السابق ادراجهم بالمرحلة الثالثة لوجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (٩٠) يوم، يتم ترقيتهم إلى المرحلة الثانية إذا كانت المستحقات تقل عن ١٨٠ يوم، مع استمرار الاحتفاظ بالخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة لهؤلاء العملاء.

٣- يتم ترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة (حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

ثانياً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة – المنتظمة في السداد وفقاً للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ – وجاء تعثرهم نتيجة لتداعيات الأزمة الحالية:

يتعين ترقية هؤلاء العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية مع التأكيد على استمرار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثالثة، إلى أن يقوم العملاء باستيفاء كافة شروط الترقي وفقاً للتعديلات الواردة بالبند أولاً بعاليه، حتى يتسنى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثانية.

ثالثا : يتم تطبيق كافة ما سبق لمدة ١٨ شهرا اعتبارا من ١٤ديسمبر ٢٠٢١

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة «Stage 3" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم «٩" بالفقرة رقم (B5.5.37).

-الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

- تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال ؛و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي تم اخذها بعين الاعتبار:

- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.

– المخاطر التي توثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ،بالإضافة الى توقعاتها بشان أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فأن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

– يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما أذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للأصول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.

ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة–إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة–تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

– إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣– الاستبعاد:

– الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالى او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي أصل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزام جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من

ا يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ،يقيم البنك ما اذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ،فتعتبرالحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ،يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

– انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
– قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يقم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

– يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلائه او ألغائة او انتهاء مدته.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ح – أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

– يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

– يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم،باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس

تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى:

• تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

• تغطيـات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
• تغطيـات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

– يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ – تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .
ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى «صافي الدخل من العائد ». ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى «صافي دخل المتاجرة ».

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى «صافى دخل المتاجرة».

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفترة حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ – تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل «صافي دخل المتاجرة» .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى «صافي دخل المتاجرة».

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ،عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ – تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التى تراكمت فى حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤– المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن «صافي دخل المتاجرة» بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل « صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط– الإعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداه فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات فى الأسواق أو بإستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها بإستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتى قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف «بأرباح وخسائر اليوم الأول) ،بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذٍ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى– إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

– عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

– بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالى قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التى يتم أداء الخدمة فيها.

ل – إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م– اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول المالية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) ببند منفصل ضمن الألتزامات الأخرى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن – اضمحلال الأصول المالية

ن/١ – الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

– صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
– مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
– توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
– تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
– قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.

– اضمحلال قيمة الضمان.

– تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً.
كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تَحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام

أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.
يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

س– الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

٢/ع الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص ومنافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها (تتراوح مابين ٣٣,٣٣٪ إلى ١٠٠ ٪)، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف– الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة. ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	٥-١٠ سنوات
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة ومعدات	١٠ سنوات
أجهزة ومعدات (تليفون محمول)	٣ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص– أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية)، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق– اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها

كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت – المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات.

ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة . ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث – عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان، لاحقاً لذلك، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية ، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

خ – مزايا العاملين

خ /١إلتزامات المعاشات

– يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.
ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أى التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

– كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم اشتراكات محددة.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية. ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض – الاقتـراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافى المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ – رأس المـال

ظ/١ – تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ – توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفترة التي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الارباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣– أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية– حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ– أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولا للبنك .

لا – أرقام المقارنة

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية.

٢– إدارة المخاطر المالية :

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك ، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ – خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

– احتمالات الإخفاق (التأخر) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية

– المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق

– خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد علي الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

– يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

– يعتمد المركز المعرض للإخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. علي سبيل المثال ، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

– وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.
وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

– الرهن العقاري.
– رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
– رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية

للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم.

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ القوائم المالية لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في القوائم المالية في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييـــم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال
ديون جيدة	%٨٠,٢٣	%١٤,٦٤	%٧٨,٣٣	%١٣,٦٦
المتابعة العادية	%١٥,٠٩	%١٩,٢٥	%١٥,٠٩	%١٠,٠٣
المتابعة الخاصة	%١,١٠	%٦,٩٨	%٣,٣٠	%٢١,٤٥
ديون غير منتظمة	%٣,٥٩	%٥٩,١٣	%٣,٢٨	%٥٤,٨٦
	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) ، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

– صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.

– مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

– توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له ،

– تدهور الوضع التنافسي للمقترض .

– قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .

– اضمحلال قيمة الضمان.

– تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم،بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان،بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قِبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان.

أولا: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الاقتصادية:

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	ـــــ	ستة أشهر	تسعة أشهر	اثنا عشر شهراً
المخصص	%٣	%٢٠	%٥٠	%١٠٠

أ.٥ – الحد الأقصى لخطر الإئتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٩,٨٢٥,١٥٩	٧,١٠٥,٩٠٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٤,٢٦٥)	(٢,١٤٩)
ارصدة لدى البنوك	٩,٩٢٣,٦٢٩	٧,٩٢٣,٨٣٥
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين	٢١٢,٠٤١	٥٥٨,٢٥٧
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لافراد:		
حسابات جارية مدينة	٢٦٣,٢٧٣	٢٨٧,٦٨٩
بطلقات ائتمان	٦٥,٢٧٢	٣٨,٠٨٨
قروض شخصية	٣,٧٨٠,٧٧١	٢,٧٠٦,٨٩٢
قروض عقارية	٤٢٥,٧٦٥	١٦٤,١٢٨
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	٢٤,٥٠٨,٢٢٠	١٩,٣٢٦,٧٢٠
قروض مباشرة	٩,٠٣٣,٥١١	٨,٠٢٥,٧٠٤
قروض مشتركة	٦,٧٤٠,٠١٧	٥,٨٠١,٢٦٢
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٣٤,٣٤٢)	(١٢٠,٩٣٩)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٧٠٥,٢٠٢)	(١,٣٢٨,٦٧٢)
قروض وتسهيلات للبنوك	٢٦٨,٥٢٨	٧٢,٢٢٧
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢٠٧)	(٩٩)
استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة	٢٦,٤١٥,٠٧٢	١٨,١٢٩,٧٢١
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥,٢٢٠)	(٢٤,٨٢٦)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	١,٠١٨,٥٢٣	٧٣٧,٤١٠
الإجمـــــالي	**٩٠,٦٠٠,٥٤٥**	**٦٩,٤٠١,١٥٢**

يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات بالنسبة لبنود الميزنية، تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية .

وكما هو مبين بالجدول السابق فأن ٤٧,٧٣ ٪ من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء مقابل ٥٠,٣٩ ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بينما تمثل الاستثمارات في أدوات دين ٢٩,٣٥٪ مقابل ٢٦,٨٩ ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ تثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي :

– ٩٥,٣٢ ٪ من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل ٩٣,٤٢ ٪ في ٣١ ديسمبر٢٠٢١

– ٩٥,٧٤ ٪ من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال مقابل ٩٥,٩٧ ٪ في ٣١ ديسمبر٢٠٢١

– القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ ١,٦١٠ مليون جنيه مصرى مقابل مبلغ ١,١٩٤ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر٢٠٢١

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	٩,٦٧٤,٠٣١	٧,٣٤٢,٠١٤
الاعتمادات المستندية (استيراد)	٢,٧٨٥,٢١٩	١,٨٨٦,١٠١
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	١,٠٢٩,٠١٣	٦٠٨,١٣٥
اوراق مقبوله الدفع	٥١٢,٤٠٠	٥٩٧,٣٠٩
يخصم : غطاءات نقدية	(٣,٨٠٠,١١٩)	(٧٢٨,٣٤٥)
الصافى	**١٠,٢٠٠,٥٤٣**	**٩,٧٠٥,٢١٤**
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن القروض وتسهيلات ائتمانية	٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٦٧١,١٨٤
إجمالي	**١٣,٢٦١,٣٤٩**	**١٢,٣٧٦,٣٩٩**

أ-٦. قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٤٢,٩٠٨,٧٦٢	٣٤,٨٨٦,٩٦١
متأخرات ليست محل اضمحلال	٢٩٧,٧٧٨	٢٦٩,٢١٥
محل اضمحلال	١,٦١٠,٢٨٩	١,١٩٤,٣٠٧
الإجمالي	**٤٤,٨١٦,٨٢٩**	**٣٦,٣٥٠,٤٨٣**
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(١٣٤,٣٤٢)	(١٢٠,٩٣٨)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٧٠٥,٢٠٢)	(١,٣٢٨,٦٧٢)
الصافي	**٤٢,٩٧٧,٢٨٥**	**٣٤,٩٠٠,٨٧٣**

اجمالى القروض و التسهيلات للعملاء مقسمة بالمراحل

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	المرحلة الأولى "الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الائتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة ائتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الائتمانية على مدى العمر (مضمحلة ائتمانيا)"	الاجمالى
الافراد	٤,٤٠٨,٧٥٤	٦٢,٠٥٧	٦٤,٠٣٦	٤,٥٣٤,٨٤٧
المؤسسات	٣٦,٣٦٨,١٧٦	٢,٣٦٧,٥٥٣	١,٥٤٦,٢٥٣	٤٠,٢٨١,٩٨٢
الاجمالى	**٤٠,٧٧٦,٩٣١**	**٢,٤٢٩,٦١٠**	**١,٦١٠,٢٨٩**	**٤٤,٨١٦,٨٢٩**

مخصص القروض و التسهيلات للعملاء مقسم بالمراحل

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الإجمالي
الأفراد	٧٨,٤٧٦	٨,١٠٥	١٤,٤٨٤	١٠١,٠٦٥
المؤسسات	٢١٩,٦٢٧	٣٩٠,٦٧٨	٩٩٣,٨٣٢	١,٦٠٤,١٣٧
الإجمالي	**٢٩٨,١٠٣**	**٣٩٨,٧٨٣**	**١,٠٠٨,٣١٦**	**١,٧٠٥,٢٠٢**

مخصص خسائر الإضمحلال للعملاء مقسم طبقا للتصنيف الداخلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مؤسسات	المرحلة الأولى "الخسائر الائتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الاجمالى
ديون جيدة (١-٥)	١٦٢,٣١٤	٨١٥	-	١٦٣,١٢٩
المتابعة العادية (٦)	٥٧,٣١٣	٢٧٠,٨٨٨	-	٣٢٨,٢٠١
المتابعة الخاصة (٧)	-	١١٨,٩٧٥	-	١١٨,٩٧٥
ديون غير منتظمة (٨-١٠)	-	-	٩٩٣,٨٣٢	٩٩٣,٨٣٢
الاجمالى	**٢١٩,٦٢٧**	**٣٩٠,٦٧٨**	**٩٩٣,٨٣٢**	**١,٦٠٤,١٣٧**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أفراد	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الإجمالي
ديون جيدة	٧٨,٤٧٦	٨,١٠٥	-	٨٦,٥٨١
ديون غير منتظمة	-	-	١٤,٤٨٤	١٤,٤٨٤
الاجمالى	**٧٨,٤٧٦**	**٨,١٠٥**	**١٤,٤٨٤**	**١٠١,٠٦٥**

إجمالي الأرصدة للقروض والتسهيلات للعملاء مقسمة طبقا للتصنيف الداخلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مؤسسات	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الإجمالي
ديون جيدة (١-٥)	٣١,٤١٨,٩٢٣	٦٤,١١٦	-	٣١,٤٨٣,٠٣٩
المتابعة العادية (٦)	٤,٩٤٩,٢٥٣	١,٨١٢,٤٠٣	-	٦,٧٦١,٦٥٦
المتابعة الخاصة (٧)	-	٤٩١,٠٣٣	-	٤٩١,٠٣٣
ديون غير منتظمة (٨-١٠)	-	-	١,٥٤٦,٢٥٣	١,٥٤٦,٢٥٣
الإجمالي	**٣٦,٣٦٨,١٧٦**	**٢,٣٦٧,٥٥٣**	**١,٥٤٦,٢٥٣**	**٤٠,٢٨١,٩٨٢**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أفراد	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الإجمالي
ديون جيدة	٤,٤٠٨,٧٥٤	٦٢,٠٥٧	-	٤,٤٧٠,٨١١
ديون غير منتظمة	-	-	٦٤,٠٣٦	٦٤,٠٣٦
الإجمالي	**٤,٤٠٨,٧٥٤**	**٦٢,٠٥٧**	**٦٤,٠٣٦**	**٤,٥٣٤,٨٤٧**

ويلخص الجدول التالي معلومات عن جودة الأصول والتغيرات في الخسائر الإئتمانية المتوقعة ECL

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
ديون جيدة	٩,٨٢٥,١٥٩	-	-	٩,٨٢٥,١٥٩
الرصيد في نهاية السنة المالية	٩,٨٢٥,١٥٩	-	-	٩,٨٢٥,١٥٩
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤,٢٦٥)	-	-	(٤,٢٦٥)
الصافى	**٩,٨٢٠,٨٩٥**	**-**	**-**	**٩,٨٢٠,٨٩٥**

أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
ديون جيدة	١٤,٠٣٨,١١٧	-	-	١٤,٠٣٨,١١٧
الرصيد في نهاية السنة المالية	١٤,٠٣٨,١١٧	-	-	١٤,٠٣٨,١١٧
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢١,١٢٧)	-	-	(٢١,١٢٧)
الصافى	**١٤,٠١٦,٩٨٩**	**-**	**-**	**١٤,٠١٦,٩٨٩**

قروض و تسهيلات العملاء

مؤسسات	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الاجمالى
ديون جيدة (١-٥)	٣١,٤١٨,٩٢٣	٦٤,١١٦	-	٣١,٤٨٣,٠٣٩
المتابعة العادية (٦)	٤,٩٤٩,٢٥٣	١,٨١٢,٤٠٣	-	٦,٧٦١,٦٥٦
المتابعة الخاصة (٧)	-	٤٩١,٠٣٣	-	٤٩١,٠٣٣
ديون غير منتظمة (٨-١٠)	-	-	١,٥٤٦,٢٥٣	١,٥٤٦,٢٥٣
الاجمالى	**٣٦,٣٦٨,١٧٦**	**٢,٣٦٧,٥٥٣**	**١,٥٤٦,٢٥٣**	**٤٠,٢٨١,٩٨٢**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢١٩,٦٢٧)	(٣٩٠,٦٧٨)	(٩٩٣,٨٣٢)	(١,٦٠٤,١٣٧)
الصافى	**٣٦,١٤٨,٥٤٩**	**١,٩٧٦,٨٧٤**	**٥٥٢,٤٢٠**	**٣٨,٦٧٧,٨٤٤**

أفراد	المرحلة الأولى "الخسائر الإئتمانية على مدى ١٢ شهرا"	المرحلة الثانية "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (غير مضمحلة إئتمانيا)"	المرحلة الثالثة "الخسائر الإئتمانية على مدى العمر (مضمحلة إئتمانيا)"	الاجمالى
ديون جيدة	٤,٤٠٨,٧٥٤	٦٢,٠٥٧	-	٤,٤٧٠,٨١١
ديون غير منتظمة	-	-	٦٤,٠٣٦	٦٤,٠٣٦
الاجمالى	**٤,٤٠٨,٧٥٤**	**٦٢,٠٥٧**	**٦٤,٠٣٦**	**٤,٥٣٤,٨٤٧**
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧٨,٤٧٦)	(٨,١٠٥)	(١٤,٤٨٤)	(١٠١,٠٦٥)
الصافى	**٤,٣٣٠,٢٧٨**	**٥٣,٩٥٢**	**٤٩,٥٥٢**	**٤,٤٣٣,٧٨٢**

قروض و تسهيلات للبنوك

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
ديون جيدة	-	٢٦٨,٥٢٨	-	٢٦٨,٥٢٨
المتابعة العادية	-	-	-	-
المتابعة الخاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة المالية	-	٢٦٨,٥٢٨	-	٢٦٨,٥٢٨
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	(٢٠٧)	-	(٢٠٧)
الصافى	**-**	**٢٦٨,٣٢١**	**-**	**٢٦٨,٣٢١**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في١ يناير ٢٠٢٢	١٣,٦٨١	-	-	١٣,٦٨١
(رد) عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٣,٥٩٠)	-	-	(٣,٥٩٠)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	١١,٠٣٦	-	-	١١,٠٣٦
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٢١,١٢٧**	**-**	**-**	**٢١,١٢٧**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل و التكلفة المستهلكة

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في١ يناير ٢٠٢٢	١١,١٤٥	-	-	١١,١٤٥
(رد) عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٢,٠٥٢)	-	-	(٢,٠٥٢)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	٤,٩٩٩	-	-	٤,٩٩٩
الرصيد في نهاية السنة المالية	**١٤,٠٩٢**	**-**	**-**	**١٤,٠٩٢**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للنقدية و الأرصدة لدى البنك المركزى و أرصدة لدى البنوك

	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في١ يناير ٢٠٢٢	٢,١٤٩	-	-	٢,١٤٩
(رد) عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة	٥٦٦	-	-	٥٦٦
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	١,٥٥٠	-	-	١,٥٥٠
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٤,٢٦٥**	**-**	**-**	**٤,٢٦٥**

قروض وتسهيلات العملاء

قروض وتسهيلات لايوجد عليها متاخرات و ليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري							
التقييم	أفراد				مؤسسات			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
١ - جيدة	٢٦٣,٢٧٣	٥٤,٧١١	٣,٥٢٣,١٨٢	٤٢٠,١٤٨	٢٠,٥٠٩,٨٤٩	٦,٧٩٤,٣٨٨	٤,١٧٨,٨٠٣	٣٥,٧٤٤,٣٥٤
٢- المتابعة العادية	-	-	-	-	٢,٩٣٦,٦٣٣	١,٦٩٤,٥٤٨	٢,٥٣٣,٢٢٩	٧,١٦٤,٤١٠
الإجمالي	**٢٦٣,٢٧٣**	**٥٤,٧١١**	**٣,٥٢٣,١٨٢**	**٤٢٠,١٤٨**	**٢٣,٤٤٦,٤٨٢**	**٨,٤٨٨,٩٣٦**	**٦,٧١٢,٠٣١**	**٤٢,٩٠٨,٧٦٢**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري							
التقييم	أفراد				مؤسسات			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء
١- جيدة	٢٨٧,٦٨٩	٣٤,٤٥٣	٢,٥٦٩,٧٠١	١٥٩,٩٢٧	١٥,٦٠٠,٠٣٩	٦,٠٥١,١٦٨	٣,٦٤٥,١٦٦	٢٨,٣٤٨,١٤٤
٢ -المتابعة العادية	-	-	-	-	٣,٠٨٦,٦٢٠	١,٥٨٥,٦٨٥	١,٨٦٦,٥١٣	٦,٥٣٨,٨١٧
الإجمالي	**٢٨٧,٦٨٩**	**٣٤,٤٥٣**	**٢,٥٦٩,٧٠١**	**١٥٩,٩٢٧**	**١٨,٦٨٦,٦٥٨**	**٧,٦٣٦,٨٥٣**	**٥,٥١١,٦٧٨**	**٣٤,٨٨٦,٩٦١**

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس ، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري				
التقييم	أفراد			مؤسسات	
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى ٣٠يوم	٧,٤٩٦	١٣٥,٦٨٩	٤,٢٥٦	٢٧,٩٨٥	٢٣٢,٣٥٦
متاخرات من ٣١ الى ٩٠يوم	٢,٠٨٠	٥٨,٦١٥	١,٣٦٢	-	٦٥,٤٢٢
الإجمالي	**٩,٥٧٦**	**١٩٤,٣٠٥**	**٥,٦١٧**	**٢٧,٩٨٥**	**٢٩٧,٧٧٨**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري				
التقييم	أفراد			مؤسسات	
	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى ٣٠ يوم	٣,٠٥٨	٦٨,٤٤٩	٣,١٧٦	٣٧,٠٦٦	١٦٦,٤٠٦
متاخرات من ٣٠ الى ٦٠ يوم	٣٩١	١٠,٤٤١	-	٢٩١	٢٧,٨٨٣
متاخرات من ٦٠ الى ٩٠ يوم	٨١	٣٨,٤٤٠	١,٠٢٥	٣٥,٣١١	٧٤,٩٢٦
الإجمالي	**٣,٥٣٠**	**١١٧,٣٣١**	**٤,٢٠١**	**٧٢,٦٦٨**	**٢٦٩,٢١٥**

قروض وتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١,٦١٠,٢٨٩ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ١,١٩٤,٣٠٧ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة وقد بلغت اجمالى القيمة العادلة للضمانات مبلغ ٢٧٧,٢١٩ الف جنيه

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري					
التقييم	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
"قروض محل اضمحلال بصفة منفردة"	985	63,285	1,061,739	484,280	-	1,610,289
الإجمالي	985	63,285	1,061,739	484,280	-	1,610,289

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	ألف جنيه مصري					
التقييم	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
"قروض محل اضمحلال بصفة منفردة"	٨٨	١٩,٨٦٠	٦٤٠,٠٦١	٣١٧,٣٨٢	٢١٦,٩١٦	١,١٩٤,٣٠٧
الإجمالي	**٨٨**	**١٩,٨٦٠**	**٦٤٠,٠٦١**	**٣١٧,٣٨٢**	**٢١٦,٩١٦**	**١,١٩٤,٣٠٧**

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التى تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صـافي المديونية للعمـــلاء الذين تم تسـوية مديونياتهم) مبلغ ٢٠٧,٠٠٠ (فقط مائتان و سبعة مليون جنيه) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أ-٧ أدوات دين الحكومية وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين الحكومية واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في نهاية السنة المالية.

القيمة بالألف جنيه مصري		
إستثمارات في أوراق مالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)	استثمارات في اوراق مالية (ادوات دين)
تقيم B	٢٦,٥٠٣,٩٤٩	١٨,٤١٠,٧٥٧
الإجمالي	**٢٦,٥٠٣,٩٤٩**	**١٨,٤١٠,٧٥٧**

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	قطاع حكومي	قطاع خاص	قطاع عالم خارجى ومعاملات دولية	قطاع الأفراد والأنشطة الأخرى	الإجمالي
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٩,٨٢٥,١٥٩	-	-	-	٩,٨٢٥,١٥٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٤,٢٦٥)	-	-	-	(٤,٢٦٥)
ارصدة لدى البنوك	٧,١٧٧,٥٢٢	٢٤٨,٦٨٣	٢,٤٩٧,٤٢٣		٩,٩٢٣,٦٢٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة			-		-
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين	٢١٢,٠٤١	-	-	-	٢١٢,٠٤١
قروض وتسهيلات للعملاء :					
قروض لافراد:					
حسابات جارية مدينة	-	-	-	٢٦٣,٢٧٣	٢٦٣,٢٧٣
بطلقات ائتمان	-	-	-	٦٥,٢٧٢	٦٥,٢٧٢
قروض شخصية	-	-	-	٣,٧٨٠,٧٧١	٣,٧٨٠,٧٧١
قروض عقارية	-	-	-	٤٢٥,٧٦٥	٤٢٥,٧٦٥
قروض لمؤسسات:					
حسابات جارية مدينة	٧٠٩,٨٦٥	٢٢,٥٨٢,٩٨١	-	١,٢١٥,٣٧٥	٢٤,٥٠٨,٢٢٠
قروض مباشرة	-	٨,٥٤٥,٦٧٩	-	٤٨٧,٨٣١	٩,٠٣٣,٥١١
قروض مشتركة	٣,٣٤١,٥٢٧	٣,٣٩٨,٤٩٠	-	-	٦,٧٤٠,٠١٧
يخصم : إيرادات تحت التسوية	-	(١٣٤,٣٤٢)	-	-	(١٣٤,٣٤٢)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٥٣,٩٦٥)	(١,٦٤٣,٧٤٣)	-	(٧,٤٩٥)	(١,٧٠٥,٢٠٢)
قروض و تسهيلات للبنوك			٢٦٨,٥٢٨	-	٢٦٨,٥٢٨
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	-		(٢٠٧)	-	(٢٠٧)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر :					
أدوات دين	١٤,٩٣٢,٩١٢	٢٢٤,٦١٣	-	-	١٥,١٥٧,٥٢٦
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٠,١٠٤)	(١,٧١٠)	-	-	(٣١,٨١٤)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
أدوات دين	١١,٢٥٧,٥٤٦	-	-	-	١١,٢٥٧,٥٤٦
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣,٤٠٦)	-	-	-	(٣,٤٠٦)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	-	٩,٠٨٤	-	١,٠٠٩,٤٣٩	١,٠١٨,٥٢٣
الإجمالى	**٤٧,٣٦٤,٨٣٤**	**٣٣,٢٢٩,٧٣٦**	**٢,٧٦٥,٧٤٥**	**٧,٢٤٠,٢٣٢**	**٩٠,٦٠٠,٥٤٦**

أ-٨ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية, عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٩,٦٥٤,١٧٤	١٣٩,٠١٧	٣١,٩٦٩	٩,٨٢٥,١٥٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٤,٢٦٥)	-	-	(٤,٢٦٥)
ارصدة لدى البنوك	٩,٩٢٣,٦٢٩	-	-	٩,٩٢٣,٦٢٩
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :	٢١٢,٠٤١	-	-	٢١٢,٠٤١
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لافراد:				
حسابات جارية مدينة	١٣٧,٥٥٣	١١١,٧٦٦	١٣,٩٥٤	٢٦٣,٢٧٣
بطلقات ائتمان	٤٧,٥٤٥	١٣,٨٨٧	٣,٨٤١	٦٥,٢٧٢
قروض شخصية	٢,٣١٥,٦٣١	١,١٧٨,٥٨٧	٢٨٦,٥٥٤	٣,٧٨٠,٧٧١
قروض عقارية	٣٢٦,٧٩٨	٨٨,٢٥٢	١٠,٧١٥	٤٢٥,٧٦٥
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	١٩,٥٤٠,٠٠٠	٤,٦٢٢,٦٩٨	٣٤٤,٩٦٧	٢٤,٥٠٨,٢٢٠
قروض مباشرة	٧,١٣١,٣٠٥	١,٤٢٠,٥٣٩	٤٨١,٦٦٦	٩,٠٣٣,٥١١
قروض مشتركة	٦,٤٠١,١٩٧	١٧٢,٣٧٥	١٦٦,٤٤٤	٦,٧٤٠,٠١٧
قروض أخرى				
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٣١,٠٢٢)	(٣,٣٢٠)	-	(١٣٤,٣٤٢)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٢٥٢,٧٩١)	(٤٣٤,٥٢٠)	(١٧,٨٩١)	(١,٧٠٥,٢٠٢)
قروض و تسهيلات للبنوك	١٣٦,١١٢	١٣٢,٤١٦	-	٢٦٨,٥٢٨
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١٢٢)	(٨٤)	-	(٢٠٧)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر :				
- أدوات دين	١٥,١٥٧,٥٢٦	-	-	١٥,١٥٧,٥٢٦
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣١,٨١٤)	-	-	(٣١,٨١٤)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:				
- أدوات دين	١١,٢٥٧,٥٤٦	-	-	١١,٢٥٧,٥٤٦
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣,٤٠٦)	-	-	(٣,٤٠٦)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	٩٩٩,٨٩٦	١٤,٤٩٢	٤,١٣٥	١,٠١٨,٥٢٣
الإجمالى	**٨١,٨١٨,٠٨٩**	**٧,٤٥٦,١٠٣**	**١,٣٢٦,٣٥٣**	**٩٠,٦٠٠,٥٤٥**

(ب) خطـر السـوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر.ومن ثم يتم« تحديد،ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين ، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشادته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاوراق المالية ، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي ، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

- ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الأقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

- تعطي اختبارات الضغط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة.وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

– يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالى والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية مُوزعة بالعملات المكونة لها

تركز خطر العملة على الادوات المالية

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	جنيه مصري	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	عملات أخرى	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٧,٥١٣,٦٠٥	٢,٢٥٢,٢٧٣	٤٧,١٢٨	٥,٣٥٥	٢,٥٣٤	٩,٨٢٠,٨٩٥
أرصدة لدى البنوك	٤,٠٣٤,٦٦٦	٤,٩٧٠,١٣٠	٦٦٤,٩٦٤	١٧١,٥٧٠	٨٢,٢٩٩	٩,٩٢٣,٦٢٩
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	٣١٢,٠٤١	-	-	-	-	٣١٢,٠٤١
قروض وتسهيلات للعملاء	٣٤,١٨٦,٣٣١	٧,٩٩٦,٠١٨	٧٧٣,٨٥٠	٢١,٠٨٠	٥	٤٢,٩٧٧,٢٨٤
قروض وتسهيلات للبنوك	-	٢٦٨,٣٢١	-	-	-	٢٦٨,٣٢١
استثمارات مالية						
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٩,٤٦٠,٣٢٠	٥,٦٢٣,٠٧٣	٧١٠,٥١٤	-	-	١٥,٧٩٣,٩٠٨
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	١٠,٦٨٠,٥٠٤	٤١٧,٢٤٨	٢١,٤٢٩	-	-	١١,١١٩,١٨١
إستثمارات مالية فى شركات تابعة	٨٩١,٦٤٤	-	-	-	-	٨٩١,٦٤٤
أصول مالية أخرى (عوائد مستحقة)	٩٠٥,٨٤٨	١٠٤,٩١٥	٧,٦٧٩	٧٠	١٠	١,٠١٨,٥٢٣
إجمالي الأصول المالية	٦٧,٩٨٤,٩٦٠	٢١,٦٣١,٩٧٩	٢,٢٢٥,٥٦٥	١٩٨,٠٧٥	٨٤,٨٤٧	٩٢,١٢٥,٤٢٥
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٥,٣٥٠,٠٢٧	١,٤٨٤,٦٠٤	-	-	-	٦,٨٣٤,٦٣١
ودائع للعملاء	٥١,٧٨٠,٥٦٩	١٨,٥٨٣,٨٩١	٢,٢٠٩,٦٧٨	١٩٤,٩٢٩	٨٤,٨٥٢	٧٢,٨٥٣,٩١٩
قروض أخرى	١٠٨,١٣٤	١,٤٧٠,٧٦٨	-	-	-	١,٥٧٨,٩٠٢
التزامات مالية أخرى (عوائد مستحقة)	٤٣٦,٧٠٨	٦٩,١٨٧	١٢	٩	-	٥٠٥,٩١٦
إجمالي الالتزامات المالية	٥٧,٦٧٥,٤٣٨	٢١,٦٠٨,٤٥١	٢,٢٠٩,٦٩٠	١٩٤,٩٣٧	٨٤,٨٥٢	٨١,٧٧٣,٣٦٨
صافى المركز المالي	**١٠,٣٠٩,٥٢٢**	**٢٣,٥٢٧**	**١٥,٨٧٥**	**٣,١٣٨**	**(٦)**	**١٠,٣٥٢,٠٥٧**

ب/٣ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر العائد الذي يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق ايهما أقرب.

ألف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	حتي شهر واحد	أكثر من شهر حتي ثلاث شهور	أكثر من ثلاثة اشهر حتي سنة	أكثر من سنة حتي ثلاثة سنوات	أكثر من ثلاثة سنوات	الإجمالي
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٦,٢٠٠	٤,٥٧٧,٤٠٥	-	-	-	٤,٥٨٣,٦٠٥
أرصدة لدى البنوك	٧,٥٩٩,٠٨٥	-	-	-	-	٧,٥٩٩,٠٨٥
سندات و أوراق مالية أخرى	٣,٦٢٨,٨١٥	٥,٧١٠,٨٤٢	١٠,٩٣٩,٣٥٧	٥,٤٧٣,١٨٠	١,٨١٩,٩٤٨	٢٧,٥٧٢,١٤١
قروض وتسهيلات للعملاء و البنوك	٢٨,٥٣٥,٢١٢	٧,٩٦١,٠١٠	٣,٧١٣,٣٠٩	٢,٧٣٩,٦٧٨	٣,٨٦٢,٣٨١	٤٦,٨١١,٥٩٠
أصول مالية أخري	٧١,٨٣٩	٣٧٨,٨٦٥	١,٣٧٨,٧٥٨	٥٥٦,٦٥٤	٣٠,٦٨٧	٢,٤١٦,٨٠٣
إجمالي الأصول المالية	**٣٩,٨٤١,١٥١**	**١٨,٦٢٨,١٢٢**	**١٦,٠٣١,٤٢٤**	**٨,٧٦٩,٥١١**	**٥,٧١٣,٠١٦**	**٨٨,٩٨٣,٢٢٤**
عقود مشتقات أسعار العائد أغراض المتاجرة						١٣,٩٩١,٦٧٤
إجمالى الأصول ذات الحساسية لأسعار العائد وعقود مشتقات أسعار العائد لغير أغراض المناجرة"	٣٩,٨٤١,١٥١	١٨,٦٢٨,١٢٢	١٦,٠٣١,٤٢٤	٨,٧٦٩,٥١١	٥,٧١٣,٠١٦	٨٨,٩٨٣,٢٢٤
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	٧,٤٢٢,٨٩٧	٥٤٥,٠٣٤	٣,١٣١,٧٥٨	٢,٤٤٦	١٧,٦٢٠	١١,١١٩,٧٥٥
ودائع للعملاء	٣١,٠٥٦,٧٥٩	١٣,٠٧١,٨٣٤	١٣,٤٠٩,٣٧٤	١٣,١٢١,٢٣١	٢,٦١٢,٢٥٧	٧٣,٢٧١,٤٥٤
قروض أخرى	٤٦٨,٤٩٣	٦٤٨,٠٠٧	٤٣٤,٨٤٩	٣٨,٦٧٤	٢٥١	١,٥٩٠,٢٧٤
التزامات مالية أخرى	٢,١٧٩,٨٩٥	-	-	-	-	٢,١٧٩,٨٩٥
إجمالي الالتزامات المالية	**٤١,١٢٨,٠٤٤**	**١٤,٢٦٤,٨٧٤**	**١٦,٩٧٥,٩٨١**	**١٣,١٦٢,٣٥١**	**٢,٦٣٠,١٢٨**	**٨٨,١٦١,٣٧٨**
إجمالى الالتزامات غير الحساسة لأسعار العائد						١٢,٥٢٤,٧٣٥
اجمالى الالتزامات ذات الحساسية لأسعار العائد وعقود مشتقات أسعار العائد لغير أغراض المناجرة	٤١,١٢٨,٠٤٤	١٤,٢٦٤,٨٧٤	١٦,٩٧٥,٩٨١	١٣,١٦٢,٣٥١	٢,٦٣٠,١٢٨	٨٨,١٦١,٣٧٨
فجوة إعادة التسعير	(١,٢٨٦,٨٩٣)	٤,٣٦٣,٢٤٨	(٩٤٤,٥٥٦)	(٤,٣٩٢,٨٤٠)	٣,٠٨٢,٨٨٨	٨٢١,٨٤٦

ج– خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلي:

– يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.

– مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصرى.

– إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض.

– لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الإستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

– وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

– منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والآجال.

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الالتزامات ولتغطية الارتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى البنوك، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء. ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للبنك.بالإضافة إلي ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى لضمان الالتزامات. وللبنك القدرة على مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخرى

د–القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية البنك بالقيمة العادلة:–

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	القيمة بالألف جنيه مصري	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
الأصول المالية		
أرصدة لدى البنوك	٩,٩٢٣,٦٢٩	٩,٩٢٣,٦٢٩
قروض وتسهيلات للعملاء	٤٢,٩٧٧,٢٨٤	٤٢,٩٧٧,٢٨٤
قروض وتسهيلات للبنوك	٢٦٨,٣٢١	٢٦٨,٣٢١
إستثمارات مالية:		
بالتكلفة المستهلكة	١١,١١٩,١٨١	١٠,٧٩٨,٠٦٦
الإلتزامات المالية		
أرصدة مستحقة للبنوك	٦,٨٣٤,٦٣١	٦,٨٣٤,٦٣١
ودائع العملاء	٧٢,٨٥٣,٩١٩	٧٢,٨٥٣,٩١٩
قروض أخرى	١,٥٧٨,٩٠٢	١,٥٧٨,٩٠٢

– أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التي تحمل عائد متغير بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد السائد في الأسواق المالية للديون ذات خطر ائتماني وتاريخ استحقاق مشابه

– قروض وتسهيلات للبنوك

تتمثل القروض والتسهيلات للبنوك في قروض غير الودائع لدي البنوك. وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات المتوقع تحصيلها. ويتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل العائد الحالي في السوق لتحديد القيمة العادلة

– قروض وتسهيلات للعملاء

– استثمارات في أوراق مالية

الاستثمارات في أوراق مالية في الجدول السابق تتضمن فقط الأصول التي تحمل عائد المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التي لم يتمكن البنك من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها .

ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بناء علي أسعار السوق أو الأسعار التي تم الحصول عليها من السماسرة . وإذا لم تتوفر هذه البيانات، يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص ائتمان وتاريخ استحقاق ومعدلات مشابهة

– المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تاريخ استحقاق غير محدد، التي تتضمن ودائع لا تحمل عائد، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب. ويتم تحديد القيمة العادلة للودائع التي تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة بناء علي التدفقات النقدية المخصومة باستخدام سعر العائد علي الديون الجديدة ذات تاريخ استحقاق مشابه

٥– إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: –

– الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

– حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

– الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي:

– الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جم وفقاً لقانون البنك المركزى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ و الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ كما منح البتك المركزى البنوك مهلة لاتتجاوز السنة للمخاطبين به لتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه ، و أجاز البنك المركزى مد هذه المهلة لمدة أو مدد أخرى لاتتجاوز سنتين.

– الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية:

وهى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسى و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

أحد الأنشطة لإدماج العاملين

ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسى و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢	ألف جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رأس المال	٩,٥٩٧,١٧٥	٦,٧٣٢,٧٦٦
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
رأس المـــال المصدر ولمدفوع	٥,٦٠٠,٩٦٠	٣,٢٧٣,٦٠٠
الاحتياطيات	٨٩٤,٧٩١	٨٠٧,٨٠١
الارباح المحتجزة	١,٦٣٦,١٣٥	١,٤٧٤,٨٣٣
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	١١٠,١٤٤	١٦٤,٩٥٢
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	٩٤٤,٦٠١	٧١١,٦٤١
حقوق الأقلية	١٨,٦٨٦	١٢,٥٠٤
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(١١٠,٩٣٣)	(٩٣,٦١٩)
اجمالى الشريحة الاولى	**٩,٠٩٤,٣٨٥**	**٦,٣٥١,٧١٢**
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص	١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة	٤٩٢,٦٩٢	٣٧٠,٩٥٦
اجمالي الشريحة الثانية	٥٠٢,٧٩٠	٣٨١,٠٥٤
الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر :		
إجمالي مخاطر الائتمان	٥٥,٨٧٦,٧٧٧	٤٣,٤٦٣,٣٧٠
إجمالي مخاطر السوق	٢٠٨,٥٧٣	٤٣,٦١٣
إجمالي مخاطر التشغيل	٤,٠٧٢,٨٨٩	٤,١٠٧,٢٣١
إجمالي	**٦٠,١٥٨,٢٣٩**	**٤٧,٦١٤,٢١٤**
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية -مع الاخذ في الاعتبار تاثير اكبر ٥٠ عميل(%)	%١٥,٩٥	%١٤,١٤

بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصرى بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية راس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالى أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣%، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
رأس المـــال المصدر ولمدفوع	٥,٦٠٠,٩٦٠	٣,٢٧٣,٦٠٠
الاحتياطيات	٨٩٤,٧٩١	٨٠٧,٨٠١
"اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية"	١١٠,١٤٤	١٦٤,٩٥٢
الارباح المحتجزة	١,٦٣٦,١٣٥	١,٤٧٤,٨٣٣
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	٩٤٤,٦٠١	٧١١,٦٤١
حقوق الأقلية	١٨,٦٨٦	١٢,٥٠٤
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي	(١١٠,٩٣٣)	(٩٣,٦١٩)
اجمالي الشريحة الأولى	**٩,٠٩٤,٣٨٥**	**٦,٣٥١,٧١٢**
التعرضات داخل وخارج الميزانية:		
إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية	١٠١,٦٢٣,٣٧٥	٧٦,٧٥٦,٠٧٧
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	١٠,٥٩٠,٠١٩	٨,٢٨٤,٧٨٠
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	**١١٢,٢١٣,٣٩٤**	**٨٥,٠٤٠,٨٥٧**
نسبة الرافعة المالية (%)	%٨,١٠	%٧,٤٧

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

يوم التدريب المهني للجامعات

(ج) تحليل القطاعات الجغرافي

الإيرادات و المصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري			
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
إيرادات القطاعات الجغرافية	٧,٦٣٥,٣٥٦	١,٣٦٩,١٨١	١٩٠,٦٥٤	٩,١٩٥,١٩١
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٦,٢٣٣,٣٧٦)	(٨٢٨,٢٤٦)	(١٧٠,٧١٣)	(٧,٢٣٢,٣٣٦)
ربح الفترة قبل الضرائب	١,٤٠١,٩٨٠	٥٤٠,٩٣٤	١٩,٩٤١	١,٩٦٢,٨٥٥
ضرائب الدخل	(٥٢٤,٢٣٦)	(٢٠٢,٢٦٩)	(٧,٤٥٦)	(٧٣٣,٩٦٢)
صافي ربح الفترة	**٨٧٧,٧٤٤**	**٣٣٨,٦٦٥**	**١٢,٤٨٥**	**١,٢٢٨,٨٩٣**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
إيرادات القطاعات الجغرافية	٧,٦٧٥,١٠٦	١,٥٠١,٧٢٩	١٧٣,٥١١	٩,٣٥٠,٣٤٦
مصروفات القطاعات الجغرافية	(٦,٦٠١,٧٢٢)	(١,١١٥,٨٤٥)	(١٧١,٢١٢)	(٧,٨٨٨,٧٧٨)
ربح الفترة قبل الضرائب	١,٠٧٣,٣٨٤	٣٨٥,٨٨٤	٢,٢٩٩	١,٤٦١,٥٦٧
ضرائب الدخل	(٤٣٣,٦٥٠)	(١٥٦,٠٧١)	(٩٣٠)	(٥٩٠,٦٥٠)
صافي ربح الفترة	**٦٣٩,٧٣٤**	**٢٢٩,٨١٤**	**١,٣٦٩**	**٨٧٠,٩١٧**

الأصول و الالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري			
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
أصول القطاعات الجغرافية	٩٤,٣٩١,١٩٢	١,٨٦٥,٩٢٦	٤٦٧,١٣٦	٩٦,٧٢٤,٢٥٤
أجمالى الأصول	**٩٤,٣٩١,١٩٢**	**١,٨٦٥,٩٢٦**	**٤٦٧,١٣٦**	**٩٦,٧٢٤,٢٥٤**
إلتزامات بالقطاعات الجغرافية	٧٩,٠٠٢,١٢٦	١٥,٧٩٨,٧٠٤	١,٩٢٣,٤٢٣	٩٦,٧٢٤,٢٥٤
إجمالي الإلتزامات	**٧٩,٠٠٢,١٢٦**	**١٥,٧٩٨,٧٠٤**	**١,٩٢٣,٤٢٣**	**٩٦,٧٢٤,٢٥٤**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
أصول القطاعات الجغرافية	٧٤,٤١٨,٩٥٦	١,٤٩٣,٠٢٤	٢٨٩,٧٠٠	٧٦,٢٠١,٦٨٠
أجمالى الأصول	**٧٤,٤١٨,٩٥٦**	**١,٤٩٣,٠٢٤**	**٢٨٩,٧٠٠**	**٧٦,٢٠١,٦٨٠**
إلتزامات بالقطاعات الجغرافية	٦١,٦٨٩,٧٣١	١٢,٨٣٥,٧٩٠	١,٦٧٦,١٦٠	٧٦,٢٠١,٦٨٠
إجمالي الإلتزامات	**٦١,٦٨٩,٧٣١**	**١٢,٨٣٥,٧٩٠**	**١,٦٧٦,١٦٠**	**٧٦,٢٠١,٦٨٠**

٥- صافي الدخل من العائد

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
عائد القروض والايرادات المشابهة من :					
قروض وتسهيلات للعملاء:	١,٥٠٨,٥٤١	٥,٠٠٨,٧٧١	٩٧٠,٤٥٢	٥,٤٣٠,٤١٥	٣,٧٦٢,٤٠٥
أذون الخزانة	٣٥٤,٠٣٦	٩٦٤,٨٦٥	١٣٩,٣٤٦	٧٨٤,٨٠٩	٥٠٧,٤٥٦
سندات الخزانة	٤١٣,٧٣٠	١,٥٨٩,٥٣٣	٣٩٦,٢٩٨	١,٧٥٠,٣١٩	١,٣٣٧,٠٤٨
سندات الشركات	٨,٦٥١	٢٨,١٨١	٦,٥٢٨	٣٠,٦٦٤	٢٧,٢٩٠
ودائع وحسابات جارية	١٥٤,٨٦٩	٤٦٩,٩٦٤	٧١,٥٣٥	٢٣٥,٧٩٠	١٩٨,٤٥٦
الإجمالي	**٢,٤٣٩,٨٢٨**	**٨,٠٦١,٣١٤**	**١,٥٨٤,١٦٠**	**٨,٢٣١,٩٩٧**	**٥,٨٣٢,٦٥٦**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:					
للبنوك	(١٢٤,٧٧٦)	(٣٥٥,٧٩٨)	(٤٥,٠٢٦)	(٣٧٢,٦١٣)	(٢٣٥,٤٧٦)
للعملاء	(١,٢٢٧,٧٥٣)	(٤,٤١٩,٦٢٤)	(١,٠٣٥,١٠١)	(٥,٠٩٦,٩٩٩)	(٣,٧٠٨,٩٤٣)
قروض أخرى	(٢٢,٨٨٥)	(٥٩,٦٢٦)	(٨,٩٥١)	(٦١,٠٠١)	(٣٧,٣٦٩)
عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٩٨,١٦٦)	(١٨٠,٤١١)	(٦,٩٣٠)	(١٩,٦٧٢)	(١١,٩٤٢)
الإجمالي	**(١,٤٧٣,٥٨٠)**	**(٥,٠١٥,٤٥٩)**	**(١,٠٩٦,٠٠٨)**	**(٥,٥٥٠,٢٨٥)**	**(٣,٩٩٣,٧٣٢)**
الصافى	**٩٦٦,٢٤٨**	**٣,٠٤٥,٨٥٥**	**٤٨٨,١٥٢**	**٢,٦٨١,٧١٢**	**١,٨٣٨,٩٢٤**

٦- صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
ايرادات الاتعاب والعمولات:					
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان والتشغيل	٢٠٤,٥٣٩	٦٥٠,٠٩٧	١١٩,٢٥٢	٥٩٦,٠٠٩	٤١٣,١٨٠
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٣٠٢	٢,٥٣٦	٣١٥	٢,٤٦٢	٢,٠٥٥
أتعاب أخرى	١٤,٨٢٨	٥٢,١١٣	١٠,٦٣٣	٥٣,٥٨١	٤٠,٣٩٧
إجمالي	**٢١٩,٦٦٩**	**٧٠٤,٧٤٦**	**١٣٠,٢٠٠**	**٦٥٢,٠٥٢**	**٤٥٥,٦٣٢**
مصروفات الاتعاب والعمولات:					
أتعاب أخرى مدفوعة	(٣٦,٢٥٣)	(١٨٥,٩٤٠)	(٣١,٦٣١)	(١٢٤,٠١٧)	(٩٩,٨٦٦)
الإجمالي	(٣٦,٢٥٣)	(١٨٥,٩٤٠)	(٣١,٦٣١)	(١٢٤,٠١٧)	(٩٩,٨٦٦)
الصافى	**١٨٣,٤١٦**	**٥١٨,٨٠٦**	**٩٨,٥٦٩**	**٥٢٨,٠٣٥**	**٣٥٥,٧٦٦**

٧- توزيعات أرباح

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	٩٦	١٢,٩١٥	٠	٩,٩٤٢	٩,٧٣١
شركات تابعة	-	-	-	٣,١٧٨	-
	٩٦	**١٢,٩١٥**	**٠**	**١٣,١٢٠**	**٩,٧٣١**

٨- صافي دخل المتاجرة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٧٩,٥٨٥	١٩٩,٨٦٤	٣١,٥٢١	٢٠٣,٦٩٣	١٣٤,٤٠٧
أرباح (خسائر) عقود مبادلة عملات	-	-	-	٢٠٥	٠
أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٨٤٦	٦٥,٩٧٧	٤,٢٠٧	٣١,٦٤٦	٢٣,٣٨٨
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٥,٣٣٢	٤٥,٢٨٢	١٩,٠٩٢	٤٥,١٣٣	٤٢,٨٨٣
أدوات دين استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٦,٠٤٤	٤٠,٠١٤	٨,٥١١	٤٥,٣٦٧	٣٣,٤٠٤
اجمالى دخل المتاجرة	**٩١,٨٠٧**	**٣٥١,١٣٨**	**٦٣,٣٣١**	**٣٢٦,٠٤٤**	**٢٣٤,٠٨١**

تكريم الموظفين الأعلى أداءا

٩- مصروفات ادارية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
أجور ومرتبات	(١٩٧,٣٨١)	(٧٣٠,٠١٨)	(١٥٥,٠٣٢)	(٨٢٦,٣٧٧)	(٥٦٤,٠٨٢)
تأمينات اجتماعية	(٧,٩١١)	(٣٠,٧٥٠)	(٦,٤١٥)	(٣٦,٣٤١)	(٢٥,٣٤١)
نظم الاشتراكات المحددة	(٨,٨٥٦)	(٣٥,٣٩١)	(٨,٣٦٤)	(٤٩,٠٩٣)	(٣٣,٥٨٥)
نظم المزايا المحددة	(١٣,٠٧٣)	(٥٧,٨٦٦)	(١٣,٥٣٧)	(٧٧,٧٩٥)	(٤٨,٦٣٩)
مصروفات العمليات	(٤٦,٤١٠)	(١٥٨,٢١٢)	(٣١,٢٣٤)	(٢٠٠,٨١٥)	(١٣١,١٥٨)
مصروفات الاتصالات	(١٤,١٢٣)	(٣٨,٣٧٨)	(٨,٩١٣)	(٣٧,٥٤٨)	(٣٠,٤٧٦)
مصروفات الاعمال	(١٧,٢٨٠)	(١٢٥,٩١٦)	(١٣,٨٢٠)	(١١٠,٧٨٤)	(٨٢,٢٤٩)
مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات	(٢,٨٩١)	(١١,٢٨٧)	(١,٨٣٦)	(١١,١١٨)	(٧,٨٨٧)
مصروفات الخدمات	(٨٩,٦٨٦)	(٢٩٢,٢٩٨)	(٦٦,٩٠٣)	(٢٩٧,٥٤٧)	(٢١٨,٥٥٧)
مصروف اهلاك الاصول	(٤٢,٧٢٣)	(١٦٢,٥٤٤)	(٤٠,٥٣٤)	(٢١٨,٣٧٩)	(١٥٥,٤٣٠)
الاجمالى	**(٤٤٠,٣٣٢)**	**(١,٦٤٢,٦٦٢)**	**(٣٤٦,٥٨٩)**	**(١,٨٦٥,٧٩٩)**	**(١,٢٩٧,٤٠٦)**

* المتوسط الشهرى لإجمالى المرتبات والمكافات التى تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يبلغ ٤,٨٨٨ ألف جنيه مصري

١٠- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى:

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(٩١,٧٢٩)	(١٢٨,٣٨٧)	(٢٧٠)	١٣,٤٧٥	١,٤٥٧
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	١٤,٧٨٢	٥٣,٢٥٥	١٣,٣٤٩	٧٩,٢٨٩	٥٣,٨٨٣
إيرادات خدمات قانونية	٦٢	١١٨	٥٦	٢٢٠	١١٥
(عبء) رد مخصصات اخرى	(٢٩,٣٦١)	(٧٤,٣٨٢)	(١٦,٦٣٠)	(٦٠,٠٣٢)	(٤٢,٩٤٦)
(عبء) رد مخصص إلتزامات مزايا التقاعد	-	٤١,٠٦٣	٥,٨٢٠	(١٨,٧١٨)	(٦,٦٣٢)
أرباح (خسائر) رأسمالية	٤٠	٢,٨١٦	(٠)	٨,٠٥٩	٨,٠٥٩
إيرادات (مصروفات) أصول آلت ملكيتها	(٧٥)	١٠٠,٤٠٩	-	-	-
إيرادات متنوعة	١٠,٩٢١	٢٢,٦٠٣	٢,٥٩٧	١٧,٣٩١	١١,٨٣٠
مصروفات متنوعة	٣٩	(٤,٨٠٠)	(١,٨٩٧)	(٤,٨٢١)	(٤,١٣٥)
الاجمالى	**(٩٠,٣٢١)**	**١٢,٦٩٠**	**٣,٠٢٥**	**٣٤,٨٦٤**	**٢١,٦٣٢**

١١- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(٢٦١,١٧٤)	(٣٤٩,٧٧١)	(٦٧,٨٣٣)	(٢٩٦,٣٩١)	(٢٦٥,٣٢٥)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	٩,٩١٧	٣,٥٩٠	٦,٤٤٦	٢٠,٩٨٦	(٤١٧)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	٦٨٧	١,٨١٥	٨٨٣	١,٧٣٨	٢,٢٢٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	٥	(٢٩)	١٥٩	٤٢٠	(٥٩)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	٤٩٩	(٥٦٦)	٢٤٩	١٠,٠٨٧	٤٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات	(١,٥٨١)	٢٣٦	٢٤	(١,٩٤٦)	(٩٢٨)
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(٨٠٦)	(٥,٠٥٢)	-	-	(٣)
الاجمالى	**(٢٥٢,٤٥٣)**	**(٣٤٩,٧٧٦)**	**(٦٠,٠٧٢)**	**(٢٦٥,١٠٧)**	**(٢٦٤,٤٥٨)**

١٢- مصروفات ضرائب الدخل

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
ضرائب الدخل	(١٧٧,٣٨٧)	(٧٣٧,٣٤٩)	(٩٤,٤١٩)	(٥٨٦,٠٨٧)	(٤٠٠,٢٦٤)
الضريبة المؤجلة	٧٥٨	٣,٣٨٧	(٢,٩٥٥)	(٤,٥٦٣)	(٣,٨٠٣)
إجمالي	**(١٧٦,٦٢٩)**	**(٧٣٣,٩٦٢)**	**(٩٧,٣٧٥)**	**(٥٩٠,٦٥٠)**	**(٤٠٤,٠٦٨)**

تسويات لأحتساب السعر الفعلي لضريبه الدخل

	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصري
الربح المحاسبي قبل الضريبه	١,٩٦٢,٨٥٥	١,٤٦١,٥٦٧
سعر الضريبه	%٢٢,٥	%٢٢,٥
ضريبه الدخل المحسوبه علي الربح المحاسبي	٤٤١,٦٤٢	٣٢٨,٨٥٣
يضاف / يخصم		
مصروفات غير قابله للخصم	٣٩٣,٤٥٧	٣٧٥,٤٢٨
إعفاءات ضريبيه	(٦٢١,٣٦٤)	(٦٠١,٥٥١)
تأثير المخصصات	٣٣,٤١٠	١٦,٨٨٠
تأثير الاهلاكات	٨,٤٤٤	(١,٧٥٧)
ضريبه الدخل المستحقة	٢٥٥,٥٨٩	١١٧,٨٥٣
ضريبة الدخل بقائمة الدخل	٧٣٣,٩٦٢	٥٩٠,٦٥٠
سعر الضريبه الفعلى(متضمنة ضرائب اذون و سندات الخزانة)	**%٣٧,٣٩**	**%٤٠,٤١**

١٣- نصيب السهم في صافي أرباح السنة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
صافي أرباح السنة	٢٨٥,٢٣١	١,٢٢٨,٨٩٣	١٥٠,٣٧٩	٨٧٠,٩١٧	٥٠١,٣٨١
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥,٧٠٥	٣٣,٠٠٠	٣,٠٠٨	٢٦,٠١٩	١٠,٠٢٨
حصة العاملين فى الأرباح	٢٨,٥٢٣	١٩٤,٠٠٠	١٥,٠٣٨	١٥٢,٦٦٠	٥٠,١٣٨
حصة المساهمين في صافي أرباح السنة (القابلة للتوزيع)	٢٥١,٠٠٤	٨٤٠,١٤٤	١٣٢,٣٣٣	٦٩٢,٢٣٨	٤٤١,٢١٥
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٣٤٩,٥٨٢	٤١٨,٥٧٩	٢٨٦,٤٤٠	٢٨٦,٤٤٠	٢٨٤,٩٢٤
الإجمالى	**٠,٧٢**	**٢,٠١**	**٠,٤٦**	**٢,٤٢**	**١,٥٥**

١٤- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
نقدية	٣٩٤,٤٥٨	٣٢١,٨٠١
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	٩,٤٣٠,٧٠٢	٦,٧٨٤,١٠٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٤,٢٦٥)	(٢,١٤٩)
الاجمالى	**٩,٨٢٠,٨٩٥**	**٧,١٠٣,٧٥٤**
أرصده ذات عائد	٢,١٠٤,٤٠٦	١,٠٤٧,٤٤٣
أرصده بدون عائد	٧,٧١٦,٤٨٨	٦,٠٥٦,٣١٠
	٩,٨٢٠,٨٩٥	**٧,١٠٣,٧٥٤**

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزى الوديعة الدولارية في إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى لدى البنك المركزى (١٠٪) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٢ فبراير ٢٠٢٣)

١٥– أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	٣٧٠,٣٨٥	١٥٦,١٠٣
ودائع	٩,٥٥٣,٢٤٤	٧,٧٦٧,٧٣٢
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	-	-
الإجمالى	**٩,٩٢٣,٦٢٩**	**٧,٩٢٣,٨٣٥**
البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامى	٤,٠٣١,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠
بنوك محلية	٣,٣٩٥,٢٠٦	٩٣,٩٠٥
بنوك خارجية	٢,٤٩٧,٤٢٣	١,٠٢٩,٩٣٠
يخصم منه : مخصص خسائر اضمحلال:	-	-
الإجمالى	**٩,٩٢٣,٦٢٩**	**٧,٩٢٣,٨٣٥**
أرصدة بدون عائد	٣٧٠,٣٨٥	١٥٦,١٠٣
أرصدة ذات عائد	٩,٥٥٣,٢٤٤	٧,٧٦٧,٧٣٢
الإجمالى	**٩,٩٢٣,٦٢٩**	**٧,٩٢٣,٨٣٥**
أرصدة متداولة	٩,٩٢٣,٦٢٩	٧,٩٢٣,٨٣٥

١٦–أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير	١٠٠,٠٠٠	-
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٢١٩,٨٤٥	٦٠٨,٣٨٥
يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(٧,٨٠٤)	(٥٠,١٢٩)
الاجمالى	**٣١٢,٠٤١**	**٥٥٨,٢٥٧**

تم ادراج أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ضمن نماذج الأعمال ابتداءاً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

١٧– قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
قروض لافراد:		
حسابات جارية مدينة	٢٦٣,٢٧٣	٢٨٧,٦٨٩
بطلقات ائتمان	٦٥,٢٧٢	٣٨,٠٨٨
قروض شخصية	٣,٧٨٠,٧٧١	٢,٧٠٦,٨٩٢
قروض عقارية	٤٢٥,٧٦٥	١٦٤,١٢٨
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	٢٤,٥٠٨,٢٢٠	١٩,٣٢٦,٧٢٠
قروض مباشرة	٩,٠٣٣,٥١١	٨,٠٢٥,٧٠٤
قروض مشتركة	٦,٧٤٠,٠١٧	٥,٨٠١,٢٦٢
إجمالي قروض و تسهيلات العملاء	**٤٤,٨١٦,٨٢٩**	**٣٦,٣٥٠,٤٨٤**
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٣٤,٣٤٢)	(١٢٠,٩٣٩)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٧٠٥,٢٠٢)	(١,٣٢٨,٦٧٢)
الصافي	**٤٢,٩٧٧,٢٨٥**	**٣٤,٩٠٠,٨٧٣**

قروض وتسهيلات للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
أوراق تجارية مخصومة	٢٦٨,٥٢٨	٧٢,٢٢٧
الاجمالى	**٢٦٨,٥٢٨**	**٧٢,٢٢٧**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢٠٧)	(٩٩)
الصافي	**٢٦٨,٣٢١**	**٧٢,١٢٧**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
تحليل حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢٣٥,٢٩٣	٣٦٤,٥٠٦	٧٢٨,٨٧٢	١,٣٢٨,٦٧٢
عبء الإضمحلال	٤٥,٢٥٢	٤,٧٥٥	٢٩٩,٧٦٤	٣٤٩,٧٧١
المستخدم من المخصصات خلال السنة	-	-	(١٥٢,٥٦٤)	(١٥٢,٥٦٤)
متحصلات من ديون سبق اعدامها	٤,٦٦٢	-	-	٤,٦٦٢
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	١٢,٨٩٧	٢٩,٥٢١	١٣٢,٢٤٤	١٧٤,٦٦٢
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٢٩٨,١٠٣**	**٣٩٨,٧٨٢**	**١,٠٠٨,٣١٧**	**١,٧٠٥,٢٠٢**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
تحليل حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	-	٩٩	-	٩٩
رد عبء الإضمحلال	-	٢٩	-	٢٩
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	-	٧٨	-	٧٨
الرصيد في نهاية السنة المالية	**-**	**٢٠٧**	**-**	**٢٠٧**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
تحليل حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢٤٠,٠١٣	١٨٣,٩٩٠	٦٢٠,٠٧١	١,٠٤٤,٠٧٥
عبء الإضمحلال	-	١٨١,٥٥٧	١٣٧,٤٥١	٣١٩,٠٠٨
المحول من المرحلة الأولى للمرحلة الثانية	-	-	-	-
المحول من المرحلة الثانية للمرحلة الثالثة	-	-	-	-
المستخدم من المخصصات خلال السنة	-	-	(١٧,٦٥٦)	(١٧,٦٥٦)
متحصلات من ديون سبق اعدامها	١٨,٨٣٦	-	-	١٨,٨٣٦
رد عبء الإضمحلال	(٢٢,٦١٦)	-	-	(٢٢,٦١٦)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(٩٤٠)	(١,٠٤١)	(١٠,٩٩٤)	(١٢,٩٧٥)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٢٣٥,٢٩٣**	**٣٦٤,٥٠٦**	**٧٢٨,٨٧٢**	**١,٣٢٨,٦٧٢**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
تحليل حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا للأنواع	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	-	٥٣٤	-	٥٣٤
رد عبء الإضمحلال	-	(٤٢٠)	-	(٤٢٠)
فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)	-	(١٥)	-	(١٥)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**-**	**٩٩**	**-**	**٩٩**

١٨- استثمارات مالية

١٨/أ استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
أدوات دين - بالقيمة العادلة		
مدرجة في السوق	١,٢٥٤,٣٦٨	١١,٠٠٥,٢٥٥
يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد	-	(١٩٣,٠٣١)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة :	(١٠,٦٨٦)	(٩,٦٣٧)
الصافى	**١,٢٤٣,٦٨٢**	**١٠,٨٥٢,٥٨٧**
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	١٤,٥٥٠,٧٣٣	٦,٥١٨,٢٥١
يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر:	(٥١٢,٦١٦)	(١٦٢,٨٣٥)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر :	(٢١,١٢٧)	(١٣,٦٨١)
الصافى	**١٤,٠١٦,٩٨٩**	**٦,٣٤١,٧٣٥**
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة		
وثائق صناديق الاستثمار:		
وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	٤٣,٠١٨	٣٧,١٩١
غير مدرجة فى السوق	٤٩٠,٢١٨	٣١٢,٢٤٣
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (١)	**١٥,٧٩٣,٩٠٨**	**١٧,٥٤٣,٧٥٥**

١٨ /ب استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
أدوات دين :		
مدرجة فى السوق	١١,٢٥٧,٥٤٦	٩١٦,٥٢١
يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد	(١٣٤,٩٥٩)	(٤,٤٣٩)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة :	(٣,٤٠٦)	(١,٥٠٨)
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)	**١١,١١٩,١٨١**	**٩١٠,٥٧٤**
إجمالي استثمارات مالية (١+٢)	**٢٦,٩١٣,٠٨٨**	**١٨,٤٥٤,٣٢٩**
أرصدة متداولة	٢٦,٤٢٢,٨٧٠	١٨,١٤٢,٠٨٦
أرصدة غير متداولة	٤٩٠,٢١٨	٣١٢,٢٤٣
	٢٦,٩١٣,٠٨٨	**١٨,٤٥٤,٣٢٩**
أدوات دين ذات عائد ثابت	١٢,٢٧٤,٩١٩	١١,٥١٠,٧٦٩
أدوات دين ذات عائد متغير	٢٢٢,٩٠٤	٢٥٦,٨٣٠
	١٢,٤٩٧,٨٢٢	**١١,٧٦٧,٥٩٩**

فى عام ٢٠١٦ تم إعادة تبويب أدوات دين سندات حكومية من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ،و قد بلغت قيمة السندات فى تاريخ التبويب (والقائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) ٣٩٥,٣٠٨,٧٣٨,٤ جم.

فى عام ٢٠٢٢ .تم إعادة تبويب أدوات دين سندات حكومية من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ،و قد بلغت قيمة السندات فى تاريخ التبويب (والقائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) ٦,٧١٣,٣٧٦,٨٧٥,١٢ جم.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها والتي تغيرت قيمتها العدلة

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	٧,٣٣١,٨٣٥	٧,٠١٠,٧٢٠

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٣٢١,١١٥ الف جم، وذلك من تاريخ إعادة التبويب.

	(القيمة بالألف الجنيه المصرى)		
	إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
الرصيد في أول السنة المالية ١ يوليو ٢٠٢٠	٤,٥٦٧,٥٠٠	١,٠٨٧,٧٤٠	٥,٦٥٥,٢٤٠
إضافات	٧,٦١٦,٢٣٠	٣٧٤,٠٤٢	٧,٩٩٠,٢٧١
إستبعادات (بيع / استرداد)	(٦٩٦,٩٣٣)	(٥٥٢,٢٠٧)	(١,٢٤٩,١٤٠)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	(١٨٩,٩٢٥)	(٤,٤٣٩)	(١٩٤,٣٦٤)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(٢٧,٢٠٨)	٦٠	(٢٧,١٤٧)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(٨٢,٧٦٨)	٤,١٩٨	(٧٨,٥٧٠)
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	١٣,٥٢٩	٢,٦٨٨	١٦,٢١٦
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	١,٥٩٦	(١,٥٠٨)	٨٨
الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١١,٢٠٢,٠٢١**	**٩١٠,٥٧٤**	**١٢,١١٢,٥٩٤**
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ن خلال الدخل الشامل الأخر	**٧,٩٠١,٦٤٩**	**-**	**٧,٩٠١,٦٤٩**
صافى التغير أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	**(١,٦٩٠,٥٨٩)**	**-**	**(١,٦٩٠,٥٨٩)**
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	٥,٠٨٨	-	٥,٠٨٨
التغير فى العوائد التى لم تستحق بعد	١٠٣,٧٩٤	-	١٠٣,٧٩٤
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢١,٧٩٤	-	٢١,٧٩٤
الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١٧,٥٤٣,٧٥٦**	**٩١٠,٥٧٤**	**١٨,٤٥٤,٣٢٩**
إضافات	٢١٩,٦٩٤	١١,٣٢٥,٥٢٧	١١,٥٤٥,٢٢١
إستبعادات (بيع / استرداد)	(١٠,١٨٥,٧٧٤)	(١,١٥٨,٧٧٧)	(١١,٣٤٤,٥٥١)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	١٩٣,٠٣١	(١٣٠,٥٢١)	٦٢,٥١٠
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	٣٥٥,٤٣٨	١٦٠,٩٢١	٥١٦,٣٥٩
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(١٢,٩٧٨)	١٠,٣٢٩	(٢,٦٤٩)
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	٦,٥٣٦	٣,٠٢٥	٩,٥٦١
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٠٤٩)	(١,٨٩٨)	(٢,٩٤٧)
الرصيد في آخر الفترة المالية	**٨,١١٨,٦٥٤**	**١١,١١٩,١٨١**	**١٩,٢٣٧,٨٣٥**
صافى التغير أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	٨,٠٣٢,٤٨١	-	٨,٠٣٢,٤٨١
التغير فى العوائد التى لم تستحق بعد	(٣٤٩,٧٨١)	-	(٣٤٩,٧٨١)
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧,٤٤٧)	-	(٧,٤٤٧)
الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٥,٧٩٣,٩٠٨**	**١١,١١٩,١٨١**	**٢٦,٩١٣,٠٨٨**

وتتمثل أذون الخزانة من خلال الدخل الشامل الأخر في:		
أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	١,١٣٠,٠٠٠	١٦٥,٦٠٠
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٢,٨٥٤,٩٢٥	٤٥٤,٦٧٥
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٢,٦٤٠,٠٠٠	١,٠١٢,٠٧٥
أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم	٧,٩٧٤,٦٤٣	٤,٨٨٠,٨١٣
الإجمالى	**١٤,٥٩٩,٥٦٨**	**٦,٥١٣,١٦٣**
يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(٥١٢,٦١٦)	(١٦٢,٨٣٥)
الإجمالى	**١٤,٠٨٦,٩٥٢**	**٦,٣٥٠,٣٢٨**
صافى التغير في القيمة العادلة	(٤٠,٦٢٧)	٥,٠٨٨
فروق تقييم عملات اجنبية	(٨,٢٠٩)	-
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢١,١٢٧)	(١٣,٦٨١)
الصافى	**١٤,٠١٦,٩٨٩**	**٦,٣٤١,٧٣٥**

* تم ادراج أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ضمن نماذج الأعمال ابتداءاً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٢,٥٠٠ الف جنية مصرى مرهون للبنك المركزى المصرى مقابل التمويل العقارى ومبلغ ١١٣,٩٥٠ الف جنية مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٪ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الف جنيه مصري					
أرباح (خسائر) استثمارات مالية	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر)	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر)	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر)
أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	٤,٩٧١	٤,٩٧١
ارباح بيع اذون خزانة	٨,٢٨١	١٤,٦٣٧	١,٠٦٥	٣,٤٥٦	١,٩٣٥
ارباح بيع سندات حكومية	١٧	(٧٥٢)	٢٧٢	٢٧٢	٢٧٢
الاجمالى	**٨,٣٩٩**	**١٣,٨٨٤**	**١,٣٣٧**	**٨,٦٩٨**	**٧,١٧٨**

١٩- إستثمارات مالية فى شركات تابعة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩٥	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩٥
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩٠	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩٠
شركه بيتا الماليه القابضه	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩٠	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩٠
الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٠٥٣	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٠٥٣
المصري للاستثمارات العقارية	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠٠
شركه ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠٠
شركة EBE FACTORS	١١٢,٥٠٠	٨٣,٣٣٣	٣٧,٥٠٠	٧٥,٠٠٠
شركة إيجيبت كابيتال العقارية	٣	٠,٠٥٠	٣	٠,٠٥٠
الاجمالى	**٨٩١,٦٤٤**		**٨١٦,٦٤٤**	

* الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركات التابعة.

* يساهم البنك في كلأ من شركة تنمية السياحة المصرية وشركة سهل حشيش بطريق غير مباشر من خلال شركة ايجيبت كابيتال القابضة ، حيث يملك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية.

وفيما يلى البيانات المالية المتعلقة بالشركات التابعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ :

	اجمالي الاصول	"الالتزامات بدون حقوق الملكية"	صافى الأرباح قبل الضرائب عن ١٢ شهور	صافي الأرباح عن ١٢ شهور
شركة ايجيبت كابيتال القابضة	٥٠٠,١٩٤	٢٨,٤٦٣	٢٩,٣٣١	٢٧,٧٧٥
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٢٩,٤٩٢	١١١	٧٦٤	٥٢٤
شركة بيتا المالية القابضة	١٠٩,٣٦٢	٣٢	٢١٨	١٠٤
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٨٠١,٧٠٢	٢٨٥,٨٩١	٧٨,٣٢١	٥٨,٧٧١
المصري للاستثمارات العقارية	٧٥٠,٠٠٠	٤٢٨,٩٨٢	٢١,٤٢٣	١٧,٠٠٢
شركه ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٤٣٨,٢٣٥	٢١٧,٧١٣	٢٢,٤٠٤	١٧,٧٢٠
شركه تنمية السياحة المصرية	٢٤٧,٠١١	٢١,٥٦٨	(٤,٩٧٠)	(٥,٨٣٨)
شركة إيجيبت كابيتال العقارية	٩,٢٢١	١١٦	٧٥٨	٥٩٨
شركة سهل حشيش	١٧٥,٧٦٧	١٨,٠٢٥	٢١,٣٦١	١٦,٨٠٤
شركة EBE FACTORS	٧٥٤,٩٥٩	٦٤٢,٧٦٤	(٥,٣٨٧)	(٥,٣١٥)

وفيما يلى البيانات المالية المتعلقة بالشركات التابعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	اجمالي الاصول	"الالتزامات بدون حقوق الملكية"	صافى الأرباح قبل الضرائب	صافي الارباح
شركة ايجيبت كابيتال القابضة	٤٥٨,٢٥٦	١٣,٩٢٥	٧٧١	٣١٨
العالمية القابضة للاستثمارات المالية	٢٨,٩٨٦	١١٣	١,٢٣٥	٩٠٤
شركة بيتا المالية القابضة	١٠٩,٣١٤	٨٨	٣١٤	٢٣٧
الشركة المصرية لضمان الصادرات	٦٨٢,٤٦٦	٢١٥,٢٩٠	١٤٣,١٧١	١٠٨,٧٧٦
المصري للاستثمارات العقارية	٧٢٤,٦٦٢	٤٢٠,٦٤٦	٥٧,٩٧٠	٤٥,٦٦٨
شركه ايه بيتا للاستثمارات العقارية	٣٩٥,٨١٥	١٩٣,٠١٢	٢٦,١٩٥	٢٠,٤٧٦
شركه تنمية السياحة المصرية	٢٤٤,٥٠٦	١٣,٢٢٦	(٤,٥٦٩)	(٤,٥٩٠)
شركة إيجيبت كابيتال العقارية	٨,٦٨٠	١٧٣	١,٠٩٣	٨٣١
شركة سهل حشيش	١٧٥,٨٣٧	١٤,٧٤٥	١٥,٣٨٧	١٤,١٣١
شركة EBE FACTORS	١٥٠,٨٣٢	١١٨,٣٢١	(١٧,١٠٩)	(١٧,٤٨٩)

٢٠- أصول غير ملموسة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	١٦٨,٥٢٧	١٠١,٨٩٢
الاضافات	٣١,٠١٩	٦٦,٦٣٥
الاستبعادات	(٩)	-
صافي القيمة الدفترية في نهاية السنة المالية (١)	**١٩٩,٥٣٧**	**١٦٨,٥٢٧**
مجمع الاستهلاك اول السنة المالية	١١٩,٢٩٥	٦٤,٢٤٩
استهلاك السنة المالية	٣٨,١٩٤	٥٥,٠٤٦
مجمع الاستهلاك في نهاية السنة المالية (٢)	**١٥٧,٤٨٩**	**١١٩,٢٩٥**
صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة في نهاية السنة المالية (١-٢)	**٤٢,٠٤٧**	**٤٩,٢٣٢**

٢١- أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة*	١,٠٢٣,٦٥٨	٧٣٧,٤١٠
مصروفات مقدمة	١١٤,٩٩٧	٧٢,٦٠٠
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٨٧٨,٧٤٧	٦٦٨,٣٢٣
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*	٤١,٤٦٤	٣٥٨,٦٣٠
تأمينات وعهد	١٠,٥٢٠	١٠,٨٦٠
أصول تحت التسوية	٢١٩,٠٠٨	١٠٩,٢٤٢
حقوق مالية مشتراة	٢,٣٧٣,٧٨٥	٣,٥٤٥,٨٥٢
الاجمالى	**٤,٦٦٢,١٧٩**	**٥,٥٠٢,٩١٦**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة للعموائد المستحقة	(٥,١٣٥)	-
الصافى	**٤,٦٥٧,٠٤٤**	**٥,٥٠٢,٩١٦**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	٤٢٣,٣٦١	٢٠١,٤٣٥
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	٨٧,٤٣٩	٣١,٣٩٨
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية	٥١٢,٨٥٩	٥٠٤,٥٧٧
الاجمالى	**١,٠٢٣,٦٥٨**	**٧٣٧,٤١٠**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة للعموائد المستحقة	(٥,١٣٥)	-
الصافى	**١,٠١٨,٥٢٣**	**٧٣٧,٤١٠**

* ا تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى». واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. واذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ ٪ من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

إحتفالات رأس السنة

٢٢- الأصول الثابتة

البيان	ألف جنيه مصري								
	اراضى	مبانى و انشاءات	نظم الية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات و تركيبات	أجهزة و معدات	أثاث	أخرى	الإجمالي
التكلفة في أول السنة المالية (٣)	٣٣,٨٢٨	٥٨٦,٧٩٢	٢٠٦,٩٣٥	١٢,٩٣٨	٤٢١,٤٧٣	٣٩,٩٢٢	٣٠,٩٠٧	١١,٤٣٧	١,٣٤٤,٢٣٢
الإضافات خلال السنة المالية	١١٨,٩١١	٣١,٣٧٨	٢٢,٧٧٣	٣,٤٠٠	٤٢,٤٥٦	١,١٣٢	٢,١٣٣	٩٤٧	٢٢٣,١٣١
الإستبعادات خلال السنة المالية	-	-	(١٨,٣٢١)	-	(٤,٨١٤)	(١,٠٢٢)	(٣٢٢)	(٧٢)	(٢٤,٥٥١)
التكلفة في نهاية السنة المالية (١)	**١٥٢,٧٤٠**	**٦١٨,١٧١**	**٢١١,٣٨٧**	**١٦,٣٣٨**	**٤٥٩,١١٥**	**٤٠,٠٣٢**	**٣٢,٧١٨**	**١٢,٣١٢**	**١,٥٤٢,٨١٢**
مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)	-	٦٩,١٣١	١٥١,٦٨٥	٨,٦٦٠	٢٦٦,٢٦٠	١٥,٢١٣	١٢,٩١٣	٢,١٨٢	٥٢٦,٠٤٤
إهلاك السنة المالية	-	١٥,١٧٤	٣٦,٠٤٩	١,٥٤١	٦٤,٦٨١	٣,٦٢٠	٢,٨٥٤	٤٣٠	١٢٤,٣٥٠
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	-	(١٨,٢٢٨)	-	(٤,٨١٤)	(٩٣٧)	(٣٢١)	(٦٧)	(٢٤,٣٦٧)
مجمع الإهلاك في نهاية السنة المالية (٢)	**-**	**٨٤,٣٠٥**	**١٦٩,٥٠٦**	**١٠,٢٠١**	**٣٢٦,١٢٨**	**١٧,٨٩٧**	**١٥,٤٤٧**	**٢,٥٤٥**	**٦٢٦,٠٢٧**
صافى الأصول في نهاية السنة المالية (١-٢)	١٥٢,٧٤٠	٥٣٣,٨٦٦	٤١,٨٨١	٦,١٣٧	١٣٢,٩٨٨	٢٢,١٣٦	١٧,٢٧١	٩,٧٦٧	٩١٦,٧٨٥
صافي الاصول في اول السنة المالية(٣-٤)	**٣٣,٨٢٨**	**٥١٧,٦٦٢**	**٥٥,٢٤٩**	**٤,٢٧٨**	**١٥٥,٢١٣**	**٢٤,٧٠٩**	**١٧,٩٩٤**	**٩,٢٥٥**	**٨١٨,١٨٨**

* تم إعادة التبويب بمبلغ ٢٣,٥٦ مليون جنية من الأراضى إلى المباني من أرصدة التكلفة في اول السنة المالية
* تم إعادة تقدير العمر الأنتاجى لبند تجهيزات و تركيبات لتصبح ١٠ سنوات بدلاً من ٥ سنوات وذلك إعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢
* تتضمن الأصول الثابتة أصول لم تسجل بعد بأسم البنك بمبلغ ٩٤,٨٧٣ ألف جنية مصري

٢٣- استثمارات عقارية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٣,٣٦٩	٣,٣٦٩
القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)	٣,٣٦٩	٣,٣٦٩
مجمع الاهلاك اول السنة المالية	١,٨٤٥	١,٧٧٠
اهلاك السنة	٥٠	٧٥
مجمع الاهلاك في اخر السنة المالية (٢)	١,٨٩٥	١,٨٤٥
صافي الاستثمارات العقارية فى اخر السنة المالية (١-٢)	**١,٤٧٥**	**١,٥٢٥**

مسابقة Enactus الختامية والنهائية

٢٤-أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

	الأصول الضريبة المؤجلة		الالتزامات الضريبة المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)	١,٥٤٦	١,٣٤٧		
الاثر الضريبى للفرق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى	-		٣,٢٩٢	٦,٤٨٠
فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل			٢٣,٤٣٠	٩٣
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	**١,٥٤٦**	**١,٣٤٧**	**٢٦,٧٢٢**	**٦,٥٧٣**
صافى الضريبة التى ينشأ عنها (التزام / اصل			**٢٥,١٧٦**	**٥,٢٢٧**

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة	الأصول الضريبة المؤجلة		الالتزامات الضريبة المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية السنة	١,٣٤٧	١,٨٠٧	٦,٥٧٣	٤,٥٨٧
الاضافات	١٩٩		٢٣,٣٣٧	٤,١٠٣
الأستبعادات	-	(٤٦٠)	(٣,١٨٨)	(٢,١١٧)
الرصيد في نهاية السنة	**١,٥٤٦**	**١,٣٤٧**	**٢٦,٧٢٢**	**٦,٥٧٣**

٢٥- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	٢٧	٦١,٨٤٩
ودائع	٦,٨٣٤,٦٠٤	٢,٤٨١,٨٤٨
	٦,٨٣٤,٦٣١	**٢,٥٤٣,٦٩٧**
بنوك محلية	٥,٧٢١,١٧٨	٢,٤٨٦,٩٨٣
بنوك خارجية	١,١١٣,٤٥٣	٥٦,٧١٤
	٦,٨٣٤,٦٣١	**٢,٥٤٣,٦٩٧**
أرصدة بدون عائد	٢٧	٦١,٨٤٩
أرصدة ذات عائد	٦,٨٣٤,٦٠٤	٢,٤٨١,٨٤٨
	٦,٨٣٤,٦٣١	**٢,٥٤٣,٦٩٧**
أرصدة متداولة	٦,٨٣٤,٦٣١	٢,٥٤٣,٦٩٧
	٦,٨٣٤,٦٣١	**٢,٥٤٣,٦٩٧**

٢٦- عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء	٤,١٧٢,٨١٨	٢٢,٠٦٩

الإفطار مع رئيس مجلس الإدارة التنفيذى

٢٧- ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
ودائع تحت الطلب	٢٩,٧١١,٠٤٩	٢٨,٥٢٠,٧١٠
ودائع لأجل وبإخطار	٣٠,٤٢٠,٥٤٣	٢٤,٩٧٨,١٩٤
حسابات التوفير وشهادات الادخار	١٠,٥٤٠,٤٦٢	٩,٧٩٥,٠١٤
ودائع أخرى	٢,١٨١,٨٦٦	١,٠٨٦,٨٥٩
الاجمالى	**٧٢,٨٥٣,٩١٩**	**٦٤,٣٨٠,٧٧٧**
ودائع افراد	١٣,١٨٥,٠٣٤	١٢,٧٩٩,٢٠٠
ودائع مؤسسات	٥٩,٦٦٨,٨٨٥	٥١,٥٨١,٥٧٧
الاجمالى	**٧٢,٨٥٣,٩١٩**	**٦٤,٣٨٠,٧٧٧**
بدون عائد	١٢,٢٩٨,١٨٨	٧,٠٢٧,٩٤٠
ذات عائد ثابت	٦٠,٢١٤,٣٤٣	٥٦,٨٤٠,٧٤١
ذات عائد متغير	٣٤١,٣٨٧	٥١٢,٠٩٦
الاجمالى	**٧٢,٨٥٣,٩١٩**	**٦٤,٣٨٠,٧٧٧**
ارصدة متداولة	٣١,٨٩٢,٩١٥	٢٩,٦٠٧,٥٦٩
ارصدة غير متداولة	٤٠,٩٦١,٠٠٤	٣٤,٧٧٣,٢٠٨
الاجمالى	**٧٢,٨٥٣,٩١٩**	**٦٤,٣٨٠,٧٧٧**

٢٨- قروض أخرى

	تاريخ الإستحقاق	سعر الفائدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	١٣ فراير ٢٠٢٣	% ٤,٤٨	٥٩,٢٢٧	٤٧١,٥٠١
قرض برنامج التنمية الزراعية	٢١ مارس ٢٠٢٣	% ٤,٠٠	٨,٠٠٠	٢٦,١١١
قرض بنك الاستثمار الأوروبي	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	% ٤,٤٩	٩٢,٤٢٨	١٤٧,٢٣٠
اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلى المصرى	٩ فبراير ٢٠٢٦	% ١,٧٥	١٠,٦٢٠	١٤,٧٦٥
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	١٥ يونيو ٢٠٢٦	% ٧,٢٧	٤٩٩,٦٨٨	٣٥٧,١٩٨
قرض صندوق سند	٥ يناير ٢٠٢٦	% ٥,٨٢	٤٤٨,٢٧٣	٣٣٥,٧٦٦
قرض مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%	١ يوليو ٢٠٢٥	% ٣,٠٠	٨٧,١٥٧	١٥٩,٢٨٨
قرض جهاز تنمية المشروعات	١ أكتوبر ٢٠٢٧	% ١١,٠٠	٢,٣٥٧	٣,٢١٤
قرض البنك الاوروبى لإعادة الأعمار والتنمية	١٨ مايو ٢٠٢٥	% ٦,٧٣	٣٧١,١٥١	-
الاجمالى			**١,٥٧٨,٩٠٢**	**١,٥١٥,٠٧٣**
أرصدة متداولة			١٥٩,٦٥٦	٤٩٧,٦١٢
أرصدة غير متداولة			١,٤١٩,٢٤٧	١,٠١٧,٤٦١
الاجمالى			**١,٥٧٨,٩٠٢**	**١,٥١٥,٠٧٣**

٢٩- التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٥٠٥,٩١٦	٢٤٣,٦٦٨
إيرادات محصلة مقدماً	٣٠,١٥٠	١٨,٨٨٦
مصروفات مستحقة	٢٠٦,١٣٧	١٦٠,٨٥٣
ضرائب وتأمينات مستحقة	٧٨,٨٢٩	٤٧,٦٩٠
خصوم تحت التسوية	٥٧٥,٥٠٩	٣٧٥,١٦٨
الاجمالى	**١,٣٩٦,٥٤١**	**٨٤٦,٢٦٥**

٣٠- مخصصات أخرى:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
البيان							
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	٣٣,٣٥٩	٣٤,٢٢٨	-	-	-	(٣٢,٠٨٠)	٣٥,٥٠٧
مخصص قضايا	٥,٩٨٧	١,٩٣٤	٦٣٠	-	(١,٦١٩,٣)	(٦١)	٦,٨٧١
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	٣١,٣٣٧	٢٣,١٤٦	٥,٠٨٤	-	(١٧,٠٠١)	-	٤٢,٥٦٦
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	٥١	٤٦٦		-	(٢٠)	-	٤٩٧
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	٢,٩٧٢	-	-	-	(٢,١٨٩)	-	٧٨٣
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	٧٧,١١٣	٣٨,٢٢٧	-	-	(٥,٥٠٦)	-	١٠٩,٨٣٤
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	٣,٨١٣	٢٥,٨٤٧	-	-	(٢٣,١٢٩)	-	٦,٥٣١
الاجمالى	**١٥٤,٦٣٤**	**١٢٣,٨٢١**	**٥,٧١٤**	**-**	**(٤٩,٤٣٨)**	**(٣٢,١٤١)**	**٢٠٢,٥٨٩**

في أحد ملتقيات التوظيف

31 ديسمبر 2021	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
البيان							
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	١٠١,٢٠٧	٤٩,٣٠٠	-	-	-	(١١٧,١٤٨)	٣٣,٣٥٩
مخصص قضايا	٨,٠٣٥	١,٣٢٣	(٣٦)	-	(٣٦٥)	(٢,٩٧٠)	٥,٩٨٧
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	١٨,٧٦٢	١٨,٦٠٣	(١٧٥)	-	(٥,٨٥٣)	-	٣١,٣٣٧
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	١٦٢	٣,٤٧٤	٦	-	(٣,٥٩١)	-	٥١
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	٢,٥٩٤	٩٨٧	-	-	(٦٠٩)	-	٢,٩٧٢
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	٨٣,٠٠٩	١٦,٠٠٠	-	-	(٢٢,٤٥١)	-	٧٧,١١٣
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	١,١٦٣	٦,٩١٥	-	-	(٤,٢٦٥)	-	٣,٨١٣
الاجمالى	**٢١٤,٩٣٣**	**٩٧,١٥٧**	**(٢٠٥)**	**-**	**(٣٧,١٣٤)**	**(١٢٠,١١٨)**	**١٥٤,٦٣٤**

– بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة

– يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالى ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

رعاية حضور نهائيات كأس العالم

٣١– إلتزامات مزايا التقاعد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
إلتزامات مدرجة بالميزانية عن :		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	٠	٤٤,٨٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	(٤١,٠٦٣)	١٨,٧١٨

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
تتمثل الحركة على الالتزمات خلال السنة فيما يلى:		
تقدير الالتزمات في بداية العام	٤٤,٨٣١	٣٣,٩٩١
خسائر اكتوارية	-	١٠,٨٦١
تكلفة العائد	-	٧,٨٥٩
مزايا مدفوعة	(٣,٧٨٤)	(٧,٨٨٠)
مخصصات انتفى الغرض منها	(٤١,٠٤٧)	-
تقدير الالتزمات في نهاية السنة	**-**	**٤٤,٨٣١**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
تسوية الميزانية العمومية		
التزامات الميزانية العمومية	٤٤,٨٣١	٣٣,٩٩١
خسائر اكتوارية	-	١٠,٨٦١
حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح و الخسائر	(٤١,٠٤٧)	٧,٨٥٩
المزايا المدفوعة	(٣,٧٨٤)	(٧,٨٨٠)
تقدير الالتزامات في نهاية السنة	**-**	**٤٤,٨٣١**

قام البنك بإعادة تقييم نظام العلاج الطبي المقدم من البنك للسادة العاملين بعد التقاعد و ذلك من خلال انتداب خبير اكتوارى متخصص لتحديد مدى التزام البنك اكتواريا بتكوين مخصص التزامات تقاعد و قد اسفرت الدراسة على ان وثيقة التامين الخاصة بالعلاج الطبى هى عبارة عن نظام اشتراك محدد و بالتالى لايوجد اي التزام اكتوارى على البنك تجاة نظام العلاج المطبق اعمالا بنصوص الفقرات من ٤٩ الى ٥٤ من معيار التزامات مزايا التقاعد

٣٢- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال:

* بلغ رأس المال المرخص به ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ موزع على ٥٢٧,٣٦٠,٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات.

- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ و بلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنية .

- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣.

- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في سبتمبر ١٩٩٨.

- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنية.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنية.

- قرار مجلس إدارة رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٥ مارس ٢٠٠٧.

- قرار مجلس إدارة رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ مايو ٢٠٠٨.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادى في ١٢ يونيو ٢٠١٧.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١,٠٠٠ مليون جنية.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادى في ٦ يونيو ٢٠٢١.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ، نقدى تم التأشير في صحيفة الاستثمار في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٥ على توزيع مبلغ ٣٢٧ مليون جنية أسهم مجانية – توزيع عينى.

(ب) الاحتياطيات

تتمثل الاحتياطيات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
احتياطي المخاطر البنكية العام (١)	٢٣١,٣٣٣	١٢٣,٢٥٩
احتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت ملكيتها للبنك (٢)	١,٩١٣	-
احتياطي قانوني (٣)	٥٢٠,٩٠٢	٤٣٣,٩٢٩
احتياطي عام	١٧٢,٥١٧	١٧٢,٥١٧
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات من خلال الدخل الشامل الاخر (٤)	١١٢,٣٨٦	١٦٥,٣٧٨
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر بالعملة الأجنبية	(٢٣,٤٣٠)	(٩٣)
احتياطي خاص	٢٢,٤٤٠	٢٢,٤٤٠
احتياطي رأسمالي (٥)	١٩٥,٤٣٢	١٩٥,٤٣٢
الاجمالى	**١,٢٣٣,٤٩٣**	**١,١١٢,٨٦١**

١- احتياطي المخاطر البنكية العام:

يمثل الزيادة فى المخصصات المحسوبة وفقاً لأسس الجدارة الأئتمانية عن مخصص الأضمحلال طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بشأن متطلبات تطبيق معيار IFRS9 ، وبالأضافة إلى المتبقى من اثر تطبيق معيار IFRS9 حيث تم دمج أرصدة احتياطى المخاطر البنكية العام و احتياطى IFRS9 والأحتياطى الخاص بالائتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولى (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- أحتياطى المخاطر البنكية – أصول آلت ملكيتها:

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ ٪ من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانونى:

وفقا للنظام الأساسى بالبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠٪ من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى ٥٠٪ من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة – إستثمارات من خلال الدخل الشامل الاخر:

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر

٥- احتياطي رأسمالى:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
(١) احتياطي المخاطر البنكية العام		
رصيد أول السنة المالية	١٢٣,٢٥٩	٩٠٩
محول من الأرباح المحتجزة	١٠٨,٠٧٥	١٢٢,٣٤٨
المحول من احتياطي IFRS٩		
المحول من الاحتياطي الخاص		
اثر التطبيق الأولى لمعيار IFRS٩		
الرصيد بعد التعديل	٢٣١,٣٣٣	١٢٣,٢٥٩
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٢٣١,٣٣٣**	**١٢٣,٢٥٩**
(٢) احتياطي المخاطر البنكية - أصول الت ملكيتها للبنك		
رصيد أول السنة المالية	-	١٦,٣٩٤
المحول من و الى إحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	١,٨٧٦
المحول الى الأرباح المحتجزة	١,٩١٣	(١٨,٢٧٠)
الرصيد فى اخر السنة المالية	**١,٩١٣**	**-**
(٣) احتياطي قانوني		
رصيد أول السنة المالية	٤٣٣,٩٢٩	٣٣٢,٥٧٠
محول من الأرباح المحتجزة	٨٦,٩٧٣	١٠١,٣٥٩
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٥٢٠,٩٠٢**	**٤٣٣,٩٢٩**
(٤) احتياطي عام		
رصيد أول السنة المالية	١٧٢,٥١٧	١٧٢,٥١٧
الرصيد فى اخر السنة المالية	**١٧٢,٥١٧**	**١٧٢,٥١٧**

(٥) احتياطي خاص		
رصيد أول السنة المالية	٢٢,٤٤٠	٢٢,٤٤٠
المحول لاحتياطى المخاطر البنكية العام		-
الرصيد بعد التعديل	٢٢,٤٤٠	٢٢,٤٤٠
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٢٢,٤٤٠**	**٢٢,٤٤٠**
(٦) احتياطي رأسمالي		
رصيد أول السنة المالية	١٩٥,٤٣٢	١٩٥,٣١٢
تدعيم الاحتياطى الرأسمالى	-	١١٩
الرصيد فى اخر السنة المالية	١٩٥,٤٣٢	١٩٥,٤٣٢
(٧) احتياطي القيمة العادلة –استثمارات من خلال الدخل الشامل الأخر		
رصيد أول السنة المالية	١٦٥,٢٨٥	٢٣٦,١٨٦
اثر تعديل سياسات محاسبية	-	٥,٠٨٨
الرصيد بعد التعديل	١٦٥,٢٨٥	٢٤١,٢٧٤
صافي التغير في القيمة العادلة	(٤٨,٣٦٥)	(٧٨,٥٧٠)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر بالعملة الأجنبية	(٢٣,٣٣٧)	٢,١١٧
المحول الى الأرباح المحتجزة	(٤,٦٢٧)	٤٦٦
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٨٨,٩٥٦**	**١٦٥,٢٨٥**
إجمالي الإحتياطيات في أخر السنة المالية	**١,٢٣٣,٤٩٣**	**١,١١٢,٨٦١**
(٨) الأرباح المحتجزة		
رصيد أول السنة المالية	٢,٣٠٢,٦٤٥	٢,٣٠٣,١٩٤
اثر تعديل سياسات محاسبية	-	١,١٨٥
صافي أرباح السنة المالية	١,٢٢٨,٨٩٣	٨٦٩,٧٣١
توزيعات السنة المالية السابقة	(٥١٣,٩٧٩)	(٦٨٠,٢٠٠)
المحول للاحتياطيات	(٨٤,٢٥٩)	(٦٨,٩١٨)
المحول الى إحتياطى مخاطر بنكية عام	(١٠٨,٠٧٥)	(١٢٢,٣٤٨)
الرصيد فى اخر السنة المالية	**٢,٨٢٥,٢٢٦**	**٢,٣٠٢,٦٤٥**

٣٣- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كألتزام مالى و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستنعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذأسوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الأدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزى الصادر فى هذا الشأن.

٣٤- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	٣٩٤,٤٥٨	٣٢١,٨٠٠
أرصدة لدى البنوك	٩,٩٢٣,٦٢٩	٧,٩٢٣,٨٣٥
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	١,٣١٦,٣٥٠	١٦٥,٦٠٠
	١١,٦٣٤,٤٣٧	**٨,٤١١,٢٣٥**

٣٥- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية والأصول ثابتة و عقود التأجير التشغيلى و ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالى مبلغ ٨٧٩,٤٦٠ ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب بعد
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر	١,١٦٢,٤٨٨	٧٢٣,١٧٧	٤٣٩,٣١١
استثمارات مالية في شركات تابعة	-	-	-
إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة	-	-	٤١٠,١٢٥
الإجمالي	**١,١٦٢,٤٨٨**	**٧٢٣,١٧٧**	**٨٤٩,٤٣٦**

(ب)/٢ إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلى

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلى غير قابلة للألغاء وفقاً لما يلى :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
لا تزيد عن سنة واحدة	١,٠٧٢	٥٥٢
أكثر من خمس سنوات	٢٨,٩٥٣	٣١,٥٤٦
الإجمالي	**٣٠,٠٢٤**	**٣٢,٠٩٨**

(ج) ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	٩,٦٧٤,٠٣١	٧,٣٤٢,٠١٤
الاعتمادات المستندية (استيراد)	٢,٧٨٥,٢١٩	١,٨٨٦,١٠١
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	١,٠٢٩,٠١٣	٦٠٨,١٣٥
اوراق مقبوله الدفع	٥١٢,٤٠٠	٥٩٧,٣٠٩
يخصم : غطاءات نقدية	(٣,٨٠٠,١١٩)	(٧٢٨,٣٤٥)
الصافى	١٠,٢٠٠,٥٤٣	٩,٧٠٥,٢١٤
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن القروض وتسهيلات ائتمانية	٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٦٧١,١٨٤
الإجمالي	**١٣,٢٦١,٣٤٩**	**١٢,٣٧٦,٣٩٩**

حفل إفتتاح فرع ميرفت سلطان

٣٦- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك مع الأطراف ذات العلاقة على ذات الأسس التي يتعامل بها مع الغير، وتم الدخول في العديد من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من خلال النشاط العادي للبنك ، ويتضمن ذلك القروض والودائع ومبادلات العملات الأجنبية. وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة في نهاية السنة المالية فيما يلي:

(أ) شركات تابعة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣٠ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
الأصول		
قروض وتسهيلات للعملاء	١٩٦,١٢٣	٤٠,٤٣٧
الألتزامات		
ودائع العملاء	١٧٢,٤٨٠	٧٨,٦٢٩

(ب) المساهمين:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣٠ يونيو ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
الأصول		
أرصدة لدى البنوك	٣,١٤٠,٦٣٥	٢٦٤,٣٢٨
الالتزامات:		
أرصدة مستحقة للبنوك	-	١,٥٠٠,٠٠٠
عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء	٤,١٥١,٨٠٤	-
ودائع العملاء	٣٧٨,٥٠٨	٤,٥٢١,٨٨٨

مزايا مجلس الإدارة والإدارة العليا :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
المرتبات والمزايا قصيرة الأجل	٧٤,٦١٠	٨٢,٩٩٩

٣٧- الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

- ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧

تم انهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وانهاء النزاع امام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١

تم الفحص وتم إحالة الملف الى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة والملف حاليا منظور امام القضاء.

السنوات ٢٠١٢-٢٠١٦

تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩

تم الفحص بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

- ضرائب الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/٠٦/٣٠

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

يقوم البنك بتوريد الضريبة بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

- ضرائب الأجور والمرتبات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٠

يقوم البنك بتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

- يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفى المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

٣٨ – صناديق الاستثمار:

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الأول – الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمته الاسمية وفقا لنشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جم) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ١٠٦,٤٤١ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٤,٤٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٦١,٥٣ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ١١١,٩ ألف جنيه عمولة الإدارة وحسن الأداء حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الثانى – النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٧٧٤,٣١٦ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهى تمثل نسبة ٥,١٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٤٧٩,٣٧٧ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٢مليون جنية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي – كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفستمنتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٥١,٦٧٦ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٦,٧٦٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٢٦,٦٦٠٩ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٤٥ ألف جنية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٩– أرقام المقارنة:

– تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للفترة الحالية.

– في ظل تغيير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم عرض قائمة الدخل المستقلة والايضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المستقلة وقائمة التدفقات النقدية المستقلة لفترة اثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بالفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ثمانية عشر شهراً) وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.

– حتى تصبح الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (اثنى عشر شهراً) قابلة للمقارنة فقد تم إضافة قائمة ثالثة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (اثنى عشر شهراً) بقائمة الدخل وذلك استناداً للفقرتين ٣٨ج و٣٨د بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) «عرض القوائم المالية»

– تم تعديل أرقام المقارنة نتيجة أدراج أذون الخزانة والأوراق الحكومية ضمن نماذج الأعمال حيث تم تعديل أرصدة الاحتياطيات بمبلغ ٥,٠٨٨ ألف جنية قيمة تقييم أذون الخزانة والأوراق الحكومية من خلال الدخل الشامل الآخر وأرصدة الأرباح المحتجزة بمبلغ ١,١٨٥ ألف جنية قيمة تقييم أذون الخزانة والأوراق الحكومية من خلال الأرباح والخسائر.

– تم تعديل أرقام المقارنة نتيجة أدراج بند عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء كبند منفصل ضمن الألتزامات المالية بمبلغ ٢٢,٠٦٩ ألف جنية.

٤٠– أحداث هامة:

– يتابع البنك المصري لتنمية الصادرات تطورات أزمة روسيا وأوكرانيا ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري وإنعكاس تلك الأزمة على عملاء البنك بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبناءاً على ذلك فإن البنك مستمر في تطبيق إجراءات الحماية الداخلية من خلال مراقبة ومراجعة مستوى المخصصات وكذلك نسبة تغطية المحفظة لتخفيف حدة التأثير على محفظة القروض.

– قامت لجنة السياسات بالبنك المركزي لمواجهة الضغوط التضخمية و المحافظة على الاقتصاد الكلى برفع سعرى الإقراض و الخصم بمقدار ٦٠٠ نقطة خلال عام ٢٠٢٢ ، و كان لهذا الارتفاع أثر إيجابي على هامش الفائدة وبدوره على صافى الدخل من العائد.

– قام البنك المركزي باتباع سياسات تخدم مرونة اسعار صرف العملات الأجنبية و بالشكل الذى يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية علما بان الارتفاعات بأسعار الصرف كان لها أثرعلى بنود الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية وكذلك قائمة الدخل و الخاص بتقييم مراكز العملة كما هو موضح بإيضاحى ٨،١٠ .

– الرغم من انحسار جائحة فيروس كرونا (COVID-19) فإن البنك مستمر في مراقبة الموقف وذلك من خلال خطة استمرارية الأعمال و ممارسات إدارة المخاطر الأخرى

- والبنك مستمر في التعامل مع متغيرات السوق من خلال تطبيق سياسات مرنة ، أخذا في الاعتبار بأن الوضع الاقتصادي يعتبر امراً تقديرياً و غير مؤكد و ستستمر الإدارة في تقييم الوضع الحالي و تأثيراته بانتظام.

تقرير مراقبي الحسابات عن القوائم المالية المجمعة

الى السادة / مساهمي البنك المصري لتنمية الصادرات – «شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة البنك، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الـرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات – شركة مساهمة مصرية – في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرة توجيه انتباه

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً وكما هو مبين بالإيضاح رقم (٣٧) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة في ظل تغيير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم عرض قائمة الدخل المجمعة والايضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المجمعة وقائمة التدفقات النقدية المجمعة للسنة المالية من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (أثنى عشر شهراً) مقارنة بالفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ثمانية عشر شهراً) وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق ، وحتى تصبح الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (أثنى عشر شهراً) قابلة للمقارنة فقد تم إضافة قائمة ثالثة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (أثنى عشر شهراً) بقائمة الدخل وذلك استناداً للفقرتين ٣٨ج و٣٨د بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) «عرض القوائم المالية».

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٢٧ فبراير ٢٠٢٣

مراقبا الحسابات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي
مصطفى شوقي MAZARS
محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع
الجهاز المركزي للمحاسبات

الميزانية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصرى	(١٢)	٩,٨٢٠,٨٩٥	٧,١٠٣,٧٥٤
أرصده لدي البنوك	(١٣)	٩,٩٢٨,٤٧٤	٧,٩٢٤,٠٨٥
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٤)	٣٨٠,٦٩٤	٥٩٧,١٥٩
قروض وتسهيلات للعملاء بالصافى	(١٥)	٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٣٤,٩٠٣,٩٣٠
قروض وتسهيلات للبنوك بالصافى	(١٥)	٢٦٨,٣٢١	٧٢,١٢٧
إستثمارات مالية :			
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٦)/أ	١٥,٨٣٦,٢٤٦	١٧,٧٢٦,٩٠٥
- بالتكلفة المستهلكة	(١٦)/ب	١٢,١٠٣,٣٦٦	١,٦٥١,٨٤١
إستثمارات مالية فى شركات شقيقة	(١٧)	٦,٨٧٥	٦,٨٧٥
أصول غير ملموسة	(١٨)	٤٢,٤٧٨	٤٩,٦٤٦
أصول أخري	(١٩)	٥,٦٧٥,١٧٤	٥,٩٤٨,٣٥٢
أصول ثابتة	(٢٠)	١,٠٨٦,٤١٥	٩٨٢,١٦٥
المخزون	(٢١)	٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
أصول ضريبية مؤجلة	(٢٢)	١٥٢	١٠٣
إجمالي الأصول		**٩٨,٣٠٣,٩٠٤**	**٧٧,٢٦٩,٣٢٩**
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقه للبنوك	(٢٣)	٦,٨٣٤,٦٣١	٢,٥٤٣,٦٩٧
عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء	(٢٤)	٤,١٧٢,٨١٨	٢٢,٠٦٩
ودائع العملاء	(٢٥)	٧٢,٦٨١,٤٣٩	٦٤,٣٠٢,١٤٨
أدوات دين مصدرة	(٢٦)	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
قروض أخرى	(٢٧)	١,٩٨٨,٢٨٦	١,٥٧٧,٥١٨
إلتزامات أخري	(٢٨)	٢,٣٢٥,٥٥٩	١,٦٤١,٤٥٤

مخصصات أخرى	(٢٩)	٢٤٩,٠٣٦	١٩٤,٦٣٢
إلتزامات ضريبية مؤجلة	(٢٢)	٣٧,٨٦٧	٦,٦٩٦
إلتزامات مزايا التقاعد	(٣٠)	-	٤٤,٨٣١
إجمالي الإلتزامات		**٨٨,٣٣٩,٦٣٦**	**٧٠,٣٨٣,٠٤٥**
حقوق الملكية			
راس المال المصدر والمدفوع	(٣١)	٥,٢٧٣,٦٠٠	٣,٢٧٣,٦٠٠
مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال	(٣١)	٣٢٧,٣٦٠	-
إحتياطيات	(٣١)	١,١٠٧,٨٣٧	٩٧٨,٢٣٦
أرباح محتجزة		٣,٠٦٥,٥١٠	٢,٤٥٥,٣٥٨
حقوق الأقلية		١٩٥,٠١١	١٧٩,٠٩٠
إجمالي حقوق الملكية		**٩,٩٦٤,٣١٨**	**٦,٨٨٦,٢٨٤**
إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية		٩٨,٣٠٣,٩٥٤	٧٧,٢٦٩,٣٢٩

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .
تقرير مراقبى الحسابات مرفق .

قائمة الدخل المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(٥)	٢,٥٢١,٦٥٦	٨,٢٠٨,٤٩١	١,٦٣٧,٢٣٤	٨,٤٢٧,٥٨٦	٥,٩٩٢,١٥٢
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٥)	(١,٤٧١,٧٤٠)	(٥,٠١٢,٩٧١)	(١,٠٨٤,٦٥٤)	(٥,٥٣٥,٩٨٥)	(٣,٩٩٨,٦٩٢)
صافي الدخل من العائد		**١,٠٤٩,٩١٦**	**٣,١٩٥,٥٢٠**	**٥٥٢,٥٨٠**	**٢,٨٩١,٦٠١**	**١,٩٩٣,٤٦٠**
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٦)	٢٧٨,٠٠١	٨١١,٢٣١	١٧٥,٤٨٥	٧٦٢,١١٢	٥٤١,٢١٠
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٦)	(٦٦,٤٧٣)	(٢٢٧,٤٠١)	(٣٥,٧٥٢)	(١٣٢,٥٩٩)	(١٠٥,٤٨٩)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**٢١١,٥٢٨**	**٥٨٣,٨٣٠**	**١٣٩,٧٣٣**	**٦٢٩,٥١٣**	**٤٣٥,٧٢١**
توزيعات أرباح	(٧)	٩٦	١٢,٩١٥	-	٩,٩٤٢	٩,٧٣٢
صافى دخل المتاجرة	(٨)	٩٣,٤٣٥	٣٥٤,٠٩٨	٦٣,٧١٩	٣٣٠,٠٢٥	٢٣٦,٢٦٥
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(١٦)/ب	٨,٣٩٩	١٣,٨٨٤	١,٣٣٧	٨,٦٩٨	٧,١٧٨
رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان	(٩)	(٢٦٢,٤٢٣)	(٣٦٠,٥٨٧)	(٦١,١٧٣)	(٢٦٦,٢٠٨)	(٢٦٥,٥٥٩)
مصروفات إدارية	(١٠)	(٤٧٣,٩٩٥)	(١,٧١١,٣٢٣)	(٣٧٧,٩١١)	(١,٩٥٢,٩٥٨)	(١,٣٦٩,٠٣٤)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري	(١١)	(٨٤,٨٨٥)	٢٠,٨٩٧	(١٦,٤٧٤)	٣٢,٢٣٤	٢٢,٤٨١
صافى الربح قبل الضرائب		**٥٤٢,٠٧١**	**٢,١٠٩,٢٣٤**	**٣٠١,٨١١**	**١,٦٨٢,٨٤٧**	**١,٠٧٠,٢٤٤**
ضرائب الدخل		(١٩٦,٥١٥)	(٧٧٢,٢٦٩)	(١٠٥,٨٢٧)	(٦٣٩,٥٤٠)	(٤٤٥,٩٤٤)
الضرائب المؤجلة		١٠٩	٢,٢٣١	(٩,١٩٠)	(٦,٣٠٦)	٢,٨٤٠
صافى أرباح السنة		**٣٤٥,٦٦٥**	**١,٣٣٩,١٩٦**	**١٨٦,٧٩٤**	**١,٠٣٧,٠٠١**	**٦٢٧,١٤٠**
يتمثل فى:						
نصيب المساهمين في البنك		٣٣٥,٨٧٩	١,٣٢٠,٨٨٣	١٨٢,٦٦٨	١,٠١٦,٣٠١	٦١٠,٩٣٤
نصيب الأقلية		٩,٧٨٤	١٨,٣١٣	٤,١٢٦	٢٠,٧٠٠	١٦,٢٠٦
		٣٤٥,٦٦٣	**١,٣٣٩,١٩٦**	**١٨٦,٧٩٤**	**١,٠٣٧,٠٠١**	**٦٢٧,١٤٠**

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	رأس المال المدفوع الف جنيه مصرى	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال الف جنيه مصرى	الاحتياطيات								
			إحتياطى قانونى الف جنيه مصرى	إحتياطى عام الف جنيه مصرى	إحتياطى خاص الف جنيه مصرى	إحتياطي رأسمالي الف جنيه مصرى	احتياطي المخاطر البنكية العام الف جنيه مصرى	احتياطي المخاطر البنكية -أصول ألت ملكيتها للبنك الف جنيه مصرى	إحتياطي القيمة العادلة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الف جنيه مصرى	أرباح محتجزة الف جنيه مصرى	حقوق الأقلية الف جنيه مصرى	الإجمالى الف جنيه مصرى
الرصيد فى أول السنة المالية	**٢,٧٢٨,٠٠٠**	**-**	**٣١٩,٤٣٨**	**٢٤,٩٩٨**	**٢٥,٧٦٦**	**١٩٥,٣١٢**	**٩٠٩**	**١٦,٣٩٤**	**٢٣٦,١٨٦**	**٢,٣٧٤,١٥٣**	**١٣٠,٩٠٣**	**٦,٠٥٢,٠٥٩**
اثر تعديل سياسات محاسبية									٩,٥٧٨			٩,٥٧٨
الرصيد فى أول الفترة المالية- بعد التعديل	٢,٧٢٨,٠٠٠	-	٣١٩,٤٣٨	٢٤,٩٩٨	٢٥,٧٦٦	١٩٥,٣١٢	٩٠٩	١٦,٣٩٤	٢٤٥,٧٦٤	٢,٣٧٤,١٥٣	١٣٠,٩٠٣	٦,٠٦١,٦٣٧
قيمة زيادة راس المال وفقا لقرار الجمعية العمومية	٥٤٥,٦٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	(٥٤٥,٦٠٠)	-	-
المحول الي الاحتياطي الرأسمالي	-	-	-	-	-	١١٩	-	-	-	(١١٩)	-	-
المحول الي الاحتياطي العام	-	-	-	٤,٢٣٢	-	-	-	-	-	(٦,٠٠٠)	١,٧٦٨	-
المحول الى الإحتياطي القانونى	-	-	١١٦,٧١٠	-	-	-	-	-	-	(١٢٠,٥٦٣)	٣,٨٥٣	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	-	-	-	١٢٢,٣٥٠	-	-	(١٢٢,٣٥٠)	-	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	(١٦,٣٩٤)	-	١٦,٣٩٤	-	-
صافى التغير فى الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	(٨٢,٧٢٢)	-	-	(٨٢,٧٢٢)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,١١٧	-	-	٢,١١٧
صافى التغير في الاحتياطي الخاص	-	-	-	-	٢,٧٧٨	-	-	-	-	(٥,١٠٣)	-	(٢,٣٢٥)
حقوق الأقلية بشركة Ebe.Factor	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢,٥٠٠	١٢,٥٠٠
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٦٦	٩,٣٩٠	٩,٣٦٧	١٩,٢٢٣
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٦١,١٤٧)	-	(١٦١,١٤٧)
صافى أربحاح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠١٦,٣٠٠	٢٠,٧٠٠	١,٠٣٧,٠٠٠
الرصيد في أخر السنة المالية	**٣,٢٧٣,٦٠٠**	**-**	**٤٣٦,١٤٨**	**٢٩,٢٣٠**	**٢٨,٥٤٤**	**١٩٥,٤٣١**	**١٢٣,٢٥٩**	**-**	**١٦٥,٦٢٥**	**٢,٤٥٥,٣٥٦**	**١٧٩,٠٩٠**	**٦,٨٨٦,٢٨٤**

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢											
الرصيد فى أول السنة المالية	**٣,٢٧٣,٦٠٠**		**٤٣٦,١٤٨**	**٢٩,٢٣٠**	**٢٨,٥٤٤**	**١٩٥,٤٣١**	**١٢٣,٢٥٩**	**-**	**١٦٠,٥٣٩**	**٢,٤٥٤,١٧١**	**١٧٩,٠٩٠**	**٦,٨٨٠,٠١٢**
اثر تعديل سياسات محاسبية	-		-	-	-	-	-	-	٥,٠٨٨	١,١٨٥	-	٦,٢٧٣
الرصيد فى أول الفترة المالية- بعد التعديل	٣,٢٧٣,٦٠٠	-	٤٣٦,١٤٨	٢٩,٢٣٠	٢٨,٥٤٤	١٩٥,٤٣١	١٢٣,٢٥٩	-	١٦٥,٦٢٧	٢,٤٥٥,٣٥٦	١٧٩,٠٩٠	٦,٨٨٦,٢٨٥
زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من خلال الاكتتاب النقدى	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٠,٠٠٠	٢,٠١٠,٠٠٠
قيمة زيادة راس المال وفقا لقرار الجمعية العمومية	-	٣٢٧,٣٦٠	-	-	-	-	-	-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	-	-
المحول الي الاحتياطي العام	-	-	-	٢,١١٧	-	-	-	-	-	(٣,٠٠٠)	٨٨٤	-
المحول الى الإحتياطي القانونى	-	-	٨٩,٨٤٦	-	-	-	-	-	-	(٩٠,٤٣٢)	٥٨٥	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	-	-	-	١٠٨,٠٧٥	-	-	(١٠٨,٠٧٥)	-	-
المحول الى الإحتياطي المخاطر البنكية اصول الت ملكيتها	-	-	-	-	-	-	-	١,٩١٣	-	(١,٩١٣)	-	-
صافى التغير فى الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤٨,٦٨٤)	-	-	(٤٨,٦٨٤)
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٣,٣٣٧)	-	-	(٢٣,٣٣٧)
صافى التغير في الاحتياطي الخاص	-	-	-	-	٤,٢٩٨	-	-	-	-	-	٤,٣٤٢	٨,٦٤٠
المحول الى الأرباح المحتجزة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٤,٦٢٧)	٢٩,٨١٣	(٢٣,٢٠٣)	١,٩٨٣
توزيعات الأرباح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٠٩,٧٦٧)	-	(٢٠٩,٧٦٧)
صافى أرباح السنة المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٣٢٠,٨٨٤	١٨,٣١٣	١,٣٣٩,١٩٨
الرصيد في أخر السنة المالية	**٥,٢٧٣,٦٠٠**	**٣٢٧,٣٦٠**	**٥٢٥,٩٩٤**	**٣١,٣٤٧**	**٣٢,٨٤٢**	**١٩٥,٤٣١**	**٢٣١,٣٣٤**	**١,٩١٣**	**٨٨,٩٧٩**	**٣,٠٦٥,٥٠٥**	**١٩٠,٠١١**	**٩,٩٦٤,٣١٨**

– تعتبر الإيضاحات متممه لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي الأرباح قبل الضرائب		٢,١٠٩,٢٣٤	١,٦٨٢,٨٤٧
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك أصول ثابتة	(٢٠)	١٣٢,٥٧٦	١٧٥,١٠٠
استهلاك أصول غير ملموسة	(١٨)	٣٨,٢٦٤	٥٥,٠٦٢
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء	(٩)	٣٤٩,٩٥٧	٢٩٦,٣٩١
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	(٩)	(٣,٥٣٨)	(٢٠,٩٨٦)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	(٩)	(١,٨١٥)	(١,٧٣٨)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	(٩)	٦٣	(٤٢٠)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٩)	٥٦٦	(١٠,٠٨٧)
عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين شركات	(٩)	(٢٣٦)	١,٩٤٦
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(٩)	١٥,٥٨٩	١,٠٩٨
عبء (رد) المخصصات الأخرى	(٢٩)	٧٤,٩٨٣	٦٢,١٣٨
خسائر (أرباح) بيع أصول الت ملكيتها	(١١)	(١٠٠,٤٠٩)	(٨,٠٥٩)
أرباح رأسمالية		(٢,٨١٦)	-
فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الاجنبية		(٥١٦,٣٥٩)	٢٧,١٤٧
عبء (رد) التزامات التقاعد	(٣٠)	(٤١,٠٦٣)	١٨,٧١٨
فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى	(٢٩)	٢٣,٣٤١	(١,٦٢٦)
توزيعات الأرباح		(١٢,٩١٥)	(٩,٩٤٢)
استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية		(٩,٥٦١)	(١٦,٢١٦)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات المستخدمة فى أنشطة التشغيل		**٢,٠٥٥,٨٦٢**	**٢,٢٥١,٣٧٤**

صافى النقص (الزيادة) فى الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك	(١٢)	(٢,٦٤٢,٣٣٣)	(٣,١٢٣,٦٤٧)
اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى		(٦,٤٥٧,٩٨٤)	٦١٦,٣١١
أصولماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(١٤)	(١٢٩,٧٥٢)	(٢,٨٧١)
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	(١٥)	(٨,٥١٥,٥٦٠)	(٣,٩٢٨,٤٨٨)
المشتقات المالية (بالصافي)		-	(٢٠٥)
أصول أخري	(١٩)	(٢٠٥,٠٢٨)	(٤,٠٥٩,٨٢١)
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٣)	٤,٢٩٠,٩٣٤	(١,٣٨٧,٦٧٠)
عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٢٤)	٤,١٥٠,٧٤٩	(٨٣٧)
ودائع العملاء	(٢٥)	٨,٣٧٩,٢٩٢	٢٠,٣٥٥,١٠٦
التزامات اخري	(٢٨)	٤٢٦,١٥٩	٣٤٢,٩٧٤
ضرائب الدخل المسددة		(٥١٤,٣٢٣)	(٥٨٣,٥٨٢)
مخصصات أخري	(٢٩)	(٢٦,٢٩٣)	(١٢١,٢٤٧)
إلتزمات مزايا تقاعد	(٣٠)	(٣,٧٨٤)	(٧,٨٨٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		**٨٠٧,٩٤٠**	**١٠,٣٤٩,٥١٧**
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢٠)	(٧٧,٥٧٧)	(٢٦٨,٦٥٨)
متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها		٤٤٠,٢٠٠	٢٦,٤٣٠
أرباح رأسمالية		٢,٨١٦	-
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(١٨)	(٣١,١٠٦)	(٦٧,٠٣٧)
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٦)/أ	(٤١٢,٧٢٥)	(٧,٦٠٩,١٩٤)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	(١٦)/أ	١٠,٣٢٦,٢٦٥	٦٩٦,٩٣٣
مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٦)/ب	(١١,١٩٥,٠٠٦)	(٣٦٩,٦٠٣)
متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٦)/ب	١,١٥٨,٧٧٧	٥٥٢,٢٠٧
توزيعات أرباح محصلة		١٢,٩١٥	٩,٩٤٢
صافي التدفقات النقدية الناتجة من(المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		**٢٢٤,٥٥٩**	**(٧,٠٢٨,٩٨٠)**

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	إيضاح رقم	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
محصل (مسدد) من أدوات دين وقروض أخرى	(٢٧)	٤١٠,٧٦٨	(١٣٥,٣٢٠)
زيادة رأس المال		٢,٠١٠,٠٠٠	
توزيعات الارباح المدفوعة		(٢٠٩,٧٦٧)	(١٦١,١٤٧)
تغير حقوق الأقلية		١٠,٦٢٣	-
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل		**٢,٢٢١,٦٢٤**	**(٢٩٦,٤٦٧)**
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال السنة المالية	(٣٣)	٣,٢٥٤,١٢٢	٣,٠٢٤,٠٧٠
رصيد النقدية ومافي حكمها فى أول السنة المالية		٨,٤١١,٢٣٥	٥,٣٨٧,٤١٥
رصيد النقدية ومافي حكمها فى آخر السنة المالية		**١١,٦٦٥,٣٥٧**	**٨,٤١١,٤٨٥**
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(١٢)	٩,٨٢٠,٨٩٥	٧,١٠٣,٧٥٤
أرصدة لدى البنوك	(١٣)	٩,٩٢٨,٤٧٤	٧,٩٢٤,٠٨٥
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى		١٥,٢١٣,٣٥٧	٧,٦١٢,٩١٧
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الألزامي	(١٢)	(٩,٤٢٦,٤٣٧)	(٦,٧٨١,٩٥٤)
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(١٣,٨٧٠,٩٣٢)	(٧,٤٤٧,٣١٧)
		١١,٦٦٥,٣٥٧	**٨,٤١١,٤٨٥**

معاملات غير نقدية

مبلغ ١٥٩,٤٦١ الف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة و الأصول الغير ملموسة

مبلغ ٧٦,٣٢٩ الف جنية مصرى قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى إحتياطي القيمه العادله والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبة الموجلة والارباح المحتجزة

مبلغ ٢٠,٧٥٥ الف جنية مصرى قيمة أصول ألت ملكيتها تم تحويلها من قروض وتسهيلات العملاء إلى الأرصدة المدينة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغير في الأرصدة المدينة وقروض وتسهيلات العملاء

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

قائمة الدخل الشامل الاخر المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	السنة المالية المنتهية في٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهرا) ألف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٨ شهر) ألف جنيه مصري
صافى أرباح السنة	**٣٤٥,٦٦٥**	**١,٣٣٩,١٩٦**	**١٨٦,٧٩٤**	**١,٠٣٧,٠٠١**
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢٥,٤٦٢	(٢٥,١٧٩)	(٦,٩٢٦)	(٣٠,٤٠٦)
أرباح (خسائر) فروق تقييم أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٨٣,٣٠١	(١٣٧,٦٧٧)	(١٥,٠٦٢)	(٤٨,٣٦٧)
أرباح (خسائر) فروق تقييم صناديق إستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٧,٦٨٩	٥,٨٢٧	٢,٩٧٤	٥,٩٢٦
أرباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٦٤,٧٩١	١٠٣,٧١٨	(٧٥٨)	(٩,٤٠٩)
ضرائب الدخل	**(١٤,٥٧٨)**	**(٢٣,٣٣٧)**	**١٧٠**	**٢,١١٧**
صافى الدخل الشامل للسنة	**٥١٢,٣٣٠**	**١,٢٦٢,٥٤٨**	**١٦٧,١٩١**	**٩٥٦,٨٦٢**

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

الايضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

ا– معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقا لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسى بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبى– مركز المدينة - القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجارى وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد أربعة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٥٨٠ موظف في تاريخ القوائم المالية.

وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر.

إعتمد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠٢٣

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ – أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس الأدارة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات اعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) «الأدوات المالية» الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، و يتم الرجوع لمعايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه القواعد و التعليمات .

وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعًا كليًا في القوائم المالية المجمعة وهى الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبيًا بالتكلفة ناقصًا خسائر الاضمحلال .

تم تجميع القوائم المالية للشركات وفقا لأخر قوائم مالية للشركات التابعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/ا – الشركات التابعة:

– الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.

– يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتبارا من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.

– تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتبارا من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة التى للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بالألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بالألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %
شركة إيجيبت كابيتال القابضة	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩
العالمية القابضة للإستثمارات المالية	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩
شركة بيتا المالية القابضة	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩
الشركة المصرية لضمان الصادرات	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥
المصري للإستثمارات العقارية	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠
شركة إيه بيتا للإستثمارات العقارية	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠
ايجيبت كابيتال العقارية	٣	٠,٠٥	٣	٠,٠٥
شركة EBE FACTORS	١١٢,٥٠٠	٨٣,٣٣	٣٧,٥٠٠	٧٥,٠٠

كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتى تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.

- نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة:

– شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية والزيادة في رؤوس أموالها.

– الشركة العالمية القابضة للتنمية والستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

– شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

– الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك المصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

– شركة المصرى للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

– شركة إيه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

– شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

– شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشات السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلات وإقامة وتملك المنشأت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئيا أو كليا و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكملة لهذه المنشات و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشترك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشات التي تزاول أعمالا شبيهة بإعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

– شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة - سابقا - شركة مساهمة مصرية" طبقا لأحكام القانون ٢٣٠ لسنه ١٩٨٩ بناءا علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

– شركة أي بى اى للتخصيم:

انشات طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١و خاضعة لاحكام قانون سوق المال و تم قيدها بالسجل التجارى و حصلت على ترخيص مزوالة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية

ويتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافًا إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما فى ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ – المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلا على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضروريًا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ – المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ – الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء .

ج– التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د– ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ – المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

– تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم

الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

• صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر للأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.

• حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مُؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مُؤهلة لصافي الاستثمار.

• إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

– يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).

– تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ – أذون الخزانة

يتم الإعتراف الأولى بأذون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالى بالقيمة العادلة مستبعداً منها رصيد العوائد التى لم تستحق بعد.

و – الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

– الاثبات والقياس المبدئي:

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعادا للأصول المالية و التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمنى المنصوص علية عامة في القوانين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة المضافاً اليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

– التصنيف:

عند الاثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها:بالتكلفة المستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض و المديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

*الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

* الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغيراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الاثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدى الى تغيرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبة والناتجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة و ذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر .يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية و ذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي لهذه الأصول :

– المرحلة الأولى:

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئى ،يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

– المرحلة الثانية :

الخسائر الائتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً – بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ، و لكنها ليست مضمحلة ائتمانياً ، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

– يتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الائتمان على أساس فردى (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

– يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستنادا على المعادلة التالية:

(معدل احتمالية الإخفاق – معدل الخسارة عند الإخفاق – الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردى أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء ائتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولا إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية

والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلى لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة عند التعثر « ١– معدل الاسترداد» ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي)

هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

– التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).

– الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).

– الرافعة المالية للمقترض (Financial Leverage).

– أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفنا.

– يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

–المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:
وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءاً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءاً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود إية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (١–٦).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعا ملحوظا في مخاطر الإئتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءا على المعايير التالية: –

البـــيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	▪ إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٣٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * ▪ جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) ▪ انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا	▪ زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدى إلى زيادة المخاطر الائتمانية. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. ▪ طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. ▪ تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة او التدفقات النقدية. ▪ تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. ▪ العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية.
قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	▪ أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم وبحد أقصى ٣٠ يوم * ▪ متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهرا السابقة.	▪ تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالا في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استنادا على المعايير التالية:

البـــيان	معايير كمية	معايير نوعية
قروض الشركات الكبرى والمتوسطة	▪ درجات تصنيف ائتماني ٨, ٩, ١٠. ▪ و/أو تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد اقساطه التعاقدية.	▪ تعثر المقترض مالياً. ▪ اختفاء السوق النشط للأصل المالي او أحد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية. ▪ احتمال أن يدخل المقترض في مرحلة الإفلاس او اعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. ▪ إذا تم شراء أصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.
قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا والمتناهية الصغر.	▪ تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	
قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية	▪ تأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق.	▪ وفاة أو عجز المقترض.

تم تعديلها بناءا على منشور البنك المركزى لتصبح ١٨٠ يوم.

حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ و الذى نص على

أولا: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

١- يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، في حالة وجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقا للتعليمات الحالية).

٢- بالنسبة للعملاء السابق ادراجهم بالمرحلة الثالثة لوجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (٩٠) يوم، يتم ترقيتهم إلى المرحلة الثانية إذا كانت المستحقات تقل عن ١٨٠ يوم، مع استمرار الاحتفاظ بالخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة لهؤلاء العملاء.

٣- يتم ترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة (حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

ثانياً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة – المنتظمة في السداد وفقاً للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ – وجاء تعثرهم نتيجة لتداعيات الأزمة الحالية:

يتعين ترقية هؤلاء العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية مع التأكيد على استمرار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثالثة، إلى أن يقوم العملاء باستيفاء كافة شروط الترقي وفقاً للتعديلات الواردة بالبند أولاً بعاليه، حتى يتسنى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثانية.

ثالثا : يتم تطبيق كافة ما سبق لمدة ١٨ شهرا اعتبارا من ١٤ديسمبر ٢٠٢١

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة (Stage 3) يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم (٩) بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

-الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

– تقييم نموذج الاعمال

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال ؛و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلى المعلومات التي تم اخذها بعين الاعتبار:

- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العلمي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.

- المخاطر التي توثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة ، و أسباب تلك المبيعات ،بالإضافة الى توقعاتها بشان أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك ،فأن المعلومات الخاصة

بأنشطة المبيعات لا يمكن اخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة ، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية .

– يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما أذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم: لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العالة للأصول المالية عند الاثبات المبدئي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.
ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة–إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة–تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

– إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدئي ، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣– الاستبعاد:

–الأصول المالية

يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالى او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالي الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

عند استبعاد الأصول المالية ، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالي او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالي المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزم جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل.

اذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية ،يقيم البنك ما اذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية ،فتعتبرالحقوق التعاقدية

للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها . ففي هذه الحالة ،يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

– انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.

– قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل و لكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يقم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول و لكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.

الالتزامات المالية

– يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلائه او ألغائة او انتهاء مدته.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ح – أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

– يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

– يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة.

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المُركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

– تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة

تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلى :

– تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).

– تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .

– تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .
ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

– يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ – تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى «صافي الدخل من العائد». ويُؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى «صافي دخل المتاجرة ».

ويُؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المُغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى «صافى دخل المتاجرة».

وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ – تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل «صافي دخل المتاجرة» .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند

المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى «صافي دخل المتاجرة».

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ – تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤– المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن «صافي دخل المتاجرة» بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل « صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر» وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط – الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التى تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداه فى تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة فى تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات فى الأسواق أو بإستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك فى معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها بإستخدام نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الإعتراف الأولى بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التى يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتى قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفى هذه الحالة لا يتم الإعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف «بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الإعتراف بالربح والخسارة المؤجلة لكل حالة على حدى، وذلك إما بإستهلاكها على عمر الأداة المالية المقتناة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الإعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة بإستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذٍ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الإعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى– إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة» أو «تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة» بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

– عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

– بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالى قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك علي اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضا عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.
ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل – إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م – اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول المالية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) ببند منفصل ضمن الألتزامات الأخرى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن – اضمحلال الأصول المالية

ن/١ – الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.
وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أياً مما يلي:

– صعوبات مالية كبيره تواجه المقترض أو المدين.
– مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
– توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
– تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
– قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
– اضمحلال قيمة الضمان.
– تدهور الحالة الائتمانية.
ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى

على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك. ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

س– الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع – الأصول غير الملموسة

ع/١ برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.
يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدى إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

ع/٢ الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها (تتراوح مابين ٣٣,٣٣٪ إلى ١٠٠٪) ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الاضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف – الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الاضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

المباني والإنشاءات	٤٠ سنة
أعمال تجهيزات وتكييفات	١٠-٥ سنوات
خزائن حديدية	٢٠ سنة
آلات تصوير وفاكس	٨ سنوات
سيارات ووسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة كهربائية	١٠ سنوات
أجهزة كهربائية (تليفون محمول)	٣ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	٣ سنوات
أثاث	١٠ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاسترداية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاسترداية.

وتمثل القيمة الاسترداية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص– أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالى ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما فى ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذى لم يتم إستهلاكه بعد، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعُهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل فى تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التى كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق– اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد.

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاسترادية. وتمثل القيمة الاسترادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلي قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر– الإيجارات

ر/١ – الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ – التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتُهلك على مدار العمر

الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المُماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش– النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت – المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام ـ دون تأثره بمعدل الضرائب الساري ـ الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث – عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهى تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تَحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى.

ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى .

خ – مزايا العاملين

خ/١ – إلتزامات المعاشات

– يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٥٤ لسنة١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدى إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقا للائحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أى التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدما ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

– كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد مزايا المعاش بإعتبارها نظم إشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافى على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

خ/٢ – إلتزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم اشتراكات محددة.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة المالية كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالى .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض– الاقتـراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المُستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ– رأس المـال

ظ/١ – تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ – توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين وأعضاء مجلس الإدارة فى الارباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣– أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية– حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو اعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم اضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ– أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولا للبنك

لا– أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالى.

٢– إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطى مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلي ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ – خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج المركز المالى مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلي مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

– احتمالات الإخفاق (التأخر) من قِبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية

– المركز الحالي والتطور المستقبلي المُرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق

– خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد علي الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالى (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.
يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر علي مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلي أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدي احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدي احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها علي التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك	
التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق علي المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر.

علي سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلي المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث. وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدي توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلي تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون علي أنها طريقة للحصول علي جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان علي مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم

مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلي ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني علي مستوي المقترض / المجموعة والمُنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالى ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا.

يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشاديه لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

– الرهن العقاري
– رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع
– رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالباً ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعي البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى.

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخري ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالى وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المُصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلي من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

أ/٣ سياسة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالى لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالى في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة.

ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالى المتعلقة بالقروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

تقييـــم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢١	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال
ديون جيدة	%٨٠,٢٣	%١٤,٦٤	%٧٨,٣٣	%١٣,٦٦
المتابعة العادية	%١٥,٠٩	%١٩,٢٥	%١٥,٠٩	%١٠,٠٣
المتابعة الخاصة	%١,١٠	%٦,٩٨	%٣,٣٠	%٢١,٤٥
ديون غير منتظمة	%٣,٥٩	%٥٩,١٣	%٣,٢٨	%٥٤,٨٦
	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

– صعوبات مالية كبير تواجه المقترض أو المدين.

– مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.

– توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.

– تدهور الوضع التنافسي للمقترض .

– قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .

– اضمحلال قيمة الضمان.

– تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالى على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قِبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المُعرضة لخطر الائتمان.

أولا: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

ثانيا: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقا للأنشطة الاقتصادية

شروط التصنيف	قروض منتظمة	قروض غير منتظمة		
		دون المستوى	مشكوك في تحصيلها	رديئة
مدة التأخر في السداد	ـــــ	ستة أشهر	تسعة أشهر	إثنا عشر شهراً
المخصص	%٣	%٢٠	%٥٠	%١٠٠

أ-٥ الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٩,٨٢٥,١٥٩	٧,١٠٥,٩٠٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٤,٢٦٥)	(٢,١٤٩)
ارصدة لدى البنوك	٩,٩٢٨,٥٠٩	٧,٩٢٤,٠٨٥
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥)	-
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين	٢١٢,٠٤١	٥٥٨,٢٥٧
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لافراد:		
حسابات جارية مدينة	٢٦٣,٢٧٣	٢٨٧,٦٨٩
بطلقات ائتمان	٦٥,٢٧٢	٣٨,٠٨٨
قروض شخصية	٣,٧٨٠,٧٧١	٢,٧٠٦,٨٩٢
قروض عقارية	٤٢٥,٧٦٥	١٦٤,١٢٨
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	٢٤,٥٠٨,٢٢٠	١٩,٣٢٩,٧٧٧
قروض مباشرة	٨,٩٠٩,١٧٦	٨,٠٢٥,٧٠٤
قروض مشتركة	٦,٧٤٠,٠١٧	٥,٨٠١,٢٦٢
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٣٤,٣٤٢)	(١٢٠,٩٣٨)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٣٢٨,٦٧٢)
قروض وتسهيلات للبنوك	٢٦٨,٥٢٨	٧٢,٢٢٦
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢٠٧)	(٩٩)
استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة	٢٧,٤٤١,٤٧٦	١٩,٠٣١,٨٠٨
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥,٣٦١)	(٢٤,٨٢٦)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	١,٠٨٥,٦٦٨	٧٧٩,٧٠١
الإجمـــــالي	**٩١,٥٧٣,٩٩٢**	**٧٠,٣٤٨,٨٣٨**

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	٩,٦٧٤,٠٣١	٧,٣٤٢,٠١٤
الاعتمادات المستندية (استيراد)	٢,٧٨٥,٢١٩	١,٨٨٦,١٠١
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	١,٠٢٩,٠١٣	٦٠٨,١٣٥
اوراق مقبوله الدفع	٥١٢,٤٠٠	٥٩٧,٣٠٩
يخصم : غطاءات نقدية	(٣,٨٠٠,١١٩)	(٧٢٨,٣٤٥)
الصافى	١٠,٢٠٠,٥٤٣	٩,٧٠٥,٢١٤
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٦٧١,١٨٤
إجمالي	**١٣,٢٦١,٣٤٩**	**١٢,٣٧٦,٣٩٩**

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال	٤٢,٧٨٤,٤٢٨	٣٤,٨٩٠,٠١٨
متأخرات ليست محل اضمحلال	٢٩٧,٧٧٨	٢٦٩,٢١٥
محل اضمحلال	١,٦١٠,٢٨٩	١,١٩٤,٣٠٧
الإجمالي	٤٤,٦٩٢,٤٩٤	٣٦,٣٥٣,٥٤٠
يخصم: إيرادات تحت التسوية	(١٣٤,٣٤٢)	(١٢٠,٩٣٨)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٣٢٨,٦٧٢)
الصافي	**٤٢,٨٥٢,٤٧٧**	**٣٤,٩٠٣,٩٣٠**

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لايوجد عليها متاخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				ألف جنيه مصري			
	أفـراد				مؤسسـات			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
١- جيدة	٢٦٣,٢٧٣	٥٤,٧١١	٣,٥٢٣,١٨٢	٤٢٠,١٤٨	٢٠,٣٨٥,٥١٥	٦,٧٩٤,٣٨٨	٤,١٧٨,٨٠٣	٣٥,٦٢٠,٠١٨
٢-المتابعة العادية	-	-	-	-	٢,٩٣٦,٦٣٣	١,٦٩٤,٥٤٨	٢,٥٣٣,٢٢٩	٧,١٦٤,٤١٠
الإجمالي	**٢٦٣,٢٧٣**	**٥٤,٧١١**	**٣,٥٢٣,١٨٢**	**٤٢٠,١٤٨**	**٢٣,٣٢٢,١٤٧**	**٨,٤٨٨,٩٣٦**	**٦,٧١٢,٠٣١**	**٤٢,٧٨٤,٤٢٨**

التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١				ألف جنيه مصري			
	أفـراد				مؤسسـات			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
١- جيدة	٢٨٧,٦٨٩	٣٤,٤٥٣	٢,٥٦٩,٧٠١	١٥٩,٩٢٧	١٥,٦٠٣,٠٩٦	٦,٠٥١,١٦٨	٣,٦٤٥,١٦٦	٢٨,٣٥١,٢٠١
٢-المتابعة العادية	-	-	-	-	٣,٠٨٦,٦٢٠	١,٥٨٥,٦٨٥	١,٨٦٦,٥١٣	٦,٥٣٨,٨١٧
الإجمالي	**٢٨٧,٦٨٩**	**٣٤,٤٥٣**	**٢,٥٦٩,٧٠١**	**١٥٩,٩٢٧**	**١٨,٦٨٩,٧١٦**	**٧,١٣٦,٨٥٣**	**٥,٥١١,٦٧٨**	**٣٤,٨٩٠,٠١٨**

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخارت ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري					
	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى ٣٠يوم	٧,٤٩٦	١٣٥,٦٨٩	٤,٢٥٦	٥٦,٩٣٠	٢٧,٩٨٥	٢٣٢,٣٥٦
متاخرات من ٣١ الى ٩٠يوم	٢,٠٨٠	٥٨,٦١٥	١,٣٦٢	٣,٣٦٤	-	٦٥,٤٢٢
الإجمالي	**٩,٥٧٦**	**١٩٤,٣٠٥**	**٥,٦١٧**	**٦٠,٢٩٤**	**٢٧,٩٨٥**	**٢٩٧,٧٧٨**

التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري					
	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
متاخرات حتى ٣٠يوم	٣,٠٥٨	٦٨,٤٤٩	٣,١٧٦	٥٤,٦٥٧	٣٧,٠٦٦	١٦٦,٤٠٦
متاخرات من ٣٠ الى ٦٠ يوم	٣٩١	١٠,٤٤١	-	١٦,٧٥٨	٢٩١	٢٧,٨٨٣
متاخرات من ٦٠ الى ٩٠ يوم	٨١	٣٨,٤٤٠	١,٠٢٥	٦٧	٣٥,٣١١	٧٤,٩٢٦
الإجمالي	**٣,٥٣٠**	**١١٧,٣٣١**	**٤,٢٠١**	**٧١,٤٨٣**	**٧٢,٦٦٨**	**٢٦٩,٢١٥**

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١,٦١٠,٢٨٩ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل مبلغ ١,١٩٤,٣٠٧ الف جنيه فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة وقد بلغت اجمالى القيمة العادلة للضمانات مبلغ ٢٧٧,٢١٩ الف جنيه

التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري					
	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
"قروض محل اضمحلال بصفة منفردة"	٩٨٥	٦٣,٢٨٥	١,٠٦١,٧٣٩	٤٨٤,٢٨٠	-	١,٦١٠,٢٨٩
الإجمالي	**٩٨٥**	**٦٣,٢٨٥**	**١,٠٦١,٧٣٩**	**٤٨٤,٢٨٠**	**-**	**١,٦١٠,٢٨٩**

التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري					
	أفراد			مؤسسات		
	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	إجمالى القروض والتسهيلات للعملاء
"قروض محل اضمحلال بصفة منفردة"	٨٨	١٩,٨٦٠	٦٤٠,٠٦١	٣١٧,٣٨٢	٢١٦,٩١٦	١,١٩٤,٣٠٧
الإجمالي	**٨٨**	**١٩,٨٦٠**	**٦٤٠,٠٦١**	**٣١٧,٣٨٢**	**٢١٦,٩١٦**	**١,١٩٤,٣٠٧**

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المُعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التى تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٢٠٧,٠٠٠ (فقط مائتان و سبعة مليون جنيه) فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أ/٦ – أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر السنة المالية.

إستثمارات في أوراق مالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
	إستثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)	إستثمارات في أوراق مالية (أدوات دين)
تقييم B	٢٧,٣٩٥,٢٥٣	١٩,٣٠٨,٤٠٨
الإجمالي	**٢٧,٣٩٥,٢٥٣**	**١٩,٣٠٨,٤٠٨**

أ/٨ – تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

– القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري				
	القاهرة الكبرى	الإسكندرية الدلتا وسيناء	الوجه القبلي	الإجمالي
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٩,٦٥٤,١٧٤	١٣٩,٠١٧	٣١,٩٦٩	٩,٨٢٥,١٥٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٤,٢٦٥)	-	-	(٤,٢٦٥)
ارصدة لدى البنوك	٩,٩٢٨,٥٠٩	-	-	٩,٩٢٨,٥٠٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥)	-	-	(٣٥)
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :	٢١٢,٠٤١	-	-	٢١٢,٠٤١
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لافراد:				
حسابات جارية مدينة	١٣٧,٥٥٣	١١١,٧٦٦	١٣,٩٥٤	٢٦٣,٢٧٣
بطلقات ائتمان	٤٧,٥٤٥	١٣,٨٨٧	٣,٨٤١	٦٥,٢٧٢
قروض شخصية	٢,٣١٥,٦٣١	١,١٧٨,٥٨٧	٢٨٦,٥٥٤	٣,٧٨٠,٧٧١
قروض عقارية	٣٢٦,٧٩٨	٨٨,٢٥٢	١٠,٧١٥	٤٢٥,٧٦٥
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	١٩,٥٤٠,٠٠٠	٤,٦٢٢,٦٩٨	٣٤٤,٩٦٧	٢٤,٥٠٨,٢٢٠
قروض مباشرة	٧,٠٠٦,٩٧١	١,٤٢٠,٥٣٩	٤٨١,٦٦٦	٨,٩٠٩,١٧٦
قروض مشتركة	٦,٤٠١,١٩٧	١٧٢,٣٧٥	١٦٦,٤٤٤	٦,٧٤٠,٠١٧
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٣١,٠٢٢)	(٣,٣٢٠)	-	(١٣٤,٣٤٢)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٢٥٣,٢٦٤)	(٤٣٤,٥٢٠)	(١٧,٨٩١)	(١,٧٠٥,٦٧٥)
قروض و تسهيلات للبنوك	١٣٦,١١٢	١٣٢,٤١٦	-	٢٦٨,٥٢٨
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١٢٢)	(٨٤)	-	(٢٠٧)
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:				
- أدوات دين	١٥,٣٣٤,٥٦٣	-	-	١٥,٣٣٤,٥٦٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣١,٨١٤)	-	-	(٣١,٨١٤)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:				
- أدوات دين	١٢,١٠٦,٩١٣	-	-	١٢,١٠٦,٩١٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣,٥٤٧)	-	-	(٣,٥٤٧)
أصول أخرى(إيرادات مستحقة)	١,٠٦٧,٠٤١	١٤,٤٩٢	٤,١٣٥	١,٠٨٥,٦٦٨
الإجمـــــالي	**٨٢,٧٩١,٥٣٦**	**٧,٤٥٦,١٠٣**	**١,٣٢٦,٣٥٣**	**٩١,٥٧٣,٩٩٢**

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري					
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	قطاع حكومي	قطاع خاص	قطاع عالم خارجى ومعاملات دولية	قطاع الأفراد والأنشطة الأخرى	الإجمالي
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزى	٩,٨٢٥,١٥٩	-	-	-	٩,٨٢٥,١٥٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٤,٢٦٥)	-	-	-	(٤,٢٦٥)
ارصدة لدى البنوك	٧,١٧٧,٥٢٢	٢٥٣,٥٦٣	٢,٤٩٧,٤٢٣	-	٩,٩٢٨,٥٠٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥)	-	-	-	(٣٥)
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:	٢١٢,٠٤١	-	-	-	٢١٢,٠٤١
قروض وتسهيلات للعملاء :					
قروض لافراد:					
حسابات جارية مدينة	-	-	-	٢٦٣,٢٧٣	٢٦٣,٢٧٣
بطلقات ائتمان	-	-	-	٦٥,٢٧٢	٦٥,٢٧٢
قروض شخصية	-	-	-	٣,٧٨٠,٧٧١	٣,٧٨٠,٧٧١
قروض عقارية	-	-	-	٤٢٥,٧٦٥	٤٢٥,٧٦٥
قروض لمؤسسات:					
حسابات جارية مدينة	٧٠٩,٨٦٥	٢٢,٥٨٢,٩٨١	-	١,٢١٥,٣٧٥	٢٤,٥٠٨,٢٢٠
قروض مباشرة	-	٨,٤٢١,٣٤٥	-	٤٨٧,٨٣١	٨,٩٠٩,١٧٦
قروض مشتركة	٣,٣٤١,٥٢٧	٣,٣٩٨,٤٩٠	-	-	٦,٧٤٠,٠١٧
يخصم : إيرادات تحت التسوية	-	(١٣٤,٣٤٢)	-	-	(١٣٤,٣٤٢)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٥٤,٤٣٧)	(١,٦٤٣,٧٤٣)	-	(٧,٤٩٥)	(١,٧٠٥,٦٧٥)
قروض و تسهيلات للبنوك	-	-	٢٦٨,٥٢٨	-	٢٦٨,٥٢٨
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	-	-	(٢٠٧)	-	(٢٠٧)
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:					
- أدوات دين	١٥,١٠٩,٩٥٠	٢٢٤,٦١٣	-	-	١٥,٣٣٤,٥٦٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٠,١٠٤)	(١,٧١٠)	-	-	(٣١,٨١٤)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:					
- أدوات دين	١٢,١٠٦,٩١٣	-	-	-	١٢,١٠٦,٩١٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣,٥٤٧)	-	-	-	(٣,٥٤٧)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	-	٩,٠٨٤	-	١,٠٧٦,٥٨٤	١,٠٨٥,٦٦٨
الإجمـــــالي	**٤٨,٣٩٠,٥٨٩**	**٣٣,١١٠,٢٨١**	**٢,٧٦٥,٧٤٥**	**٧,٣٠٧,٣٧٧**	**٩١,٥٧٣,٩٩٢**

(ب) خطـر السـوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر.ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة ، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين ، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشادته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلبا على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغير أغراض المتاجرة مما ينعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١– أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

– يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الاوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، توظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي ، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.

– ويطبق البنك الاسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظة المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق علي حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقا للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.

– كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظة لغير أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا إحتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الأقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

إختبارات الضغوط (Stress Testing)

–تعطي اختبارات الضغط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة.وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد ، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢– خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

– يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالى والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية مُوزعة بالعملات المكونة لها

ب/٣ – خطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقديةالمستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج– خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

د– إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: –

–الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.

– حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.

– الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصرى في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصرى أن يقوم البنك بما يلي:

– الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.

– الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية :

وهى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصرى بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساند عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسى و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢

	ألف جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	ألف جنيه مصري ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
رأس المال	٩,٥٩٧,١٧٥	٦,٧٣٢,٧٦٦
الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)		
رأس المـــال المصدر ولمدفوع	٥,٦٠٠,٩٦٠	٣,٢٧٣,٦٠٠
الاحتياطيات	٨٩٤,٧٩١	٨٠٧,٨٠١
الارباح المحتجزة	١,٦٣٦,١٣٥	١,٤٧٤,٨٣٣
اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	١١٠,١٤٤	١٦٤,٩٥٢
الأرباح المرحلية - ربع سنوية	٩٤٤,٦٠١	٧١١,٦٤١
حقوق الأقلية	١٨,٦٨٦	١٢,٥٠٤
إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى	(١١٠,٩٣٣)	(٩٣,٦١٩)
اجمالى الشريحة الاولى	٩,٠٩٤,٣٨٥	٦,٣٥١,٧١٢
الشريحة الثانية (رأس المال المساند)		
45% من قيمة الاحتياطي الخاص	١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة	٤٩٢,٦٩٢	٣٧٠,٩٥٦
اجمالي الشريحة الثانية	٥٠٢,٧٩٠	٣٨١,٠٥٤
الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر :		
إجمالي مخاطر الائتمان	٥٥,٨٧٦,٧٧٧	٤٣,٤٦٣,٣٧٠
إجمالي مخاطر السوق	٢٠٨,٥٧٣	٤٣,٦١٣
إجمالي مخاطر التشغيل	٤,٠٧٢,٨٨٩	٤,١٠٧,٢٣١
إجمالي	**٦٠,١٥٨,٢٣٩**	**٤٧,٦١٤,٢١٤**
معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية -مع الاخذ في الاعتبار تاثير اكبر 50 عميل(%)	%١٥,٩٥	%١٤,١٤

بناءا على أرصدة القوائم المالية المجمعة للبنك ووفقا لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢، تم بدء تطبيق قرار البنك المركزى المصرى بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية راس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر ، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي ، وتشير نسبة الرافعة المالية الى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالى أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣٪، ويلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ .

الشريحة الاولي (راس المال الاساسي):	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
رأس المـــال المصدر ولمدفوع	٥,٦٠٠,٩٦٠	٣,٢٧٣,٦٠٠
الاحتياطيات	٨٩٤,٧٩١	٨٠٧,٨٠١
"اجمالى رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية"	١١٠,١٤٤	١٦٤,٩٥٢
الارباح المحتجزة	١,٦٣٦,١٣٥	١,٤٧٤,٨٣٣
الأرباح المرحلية - ربع سنوبة	٩٤٤,٦٠١	٧١١,٦٤١
حقوق الأقلية	١٨,٦٨٦	١٢,٥٠٤
إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي	(١١٠,٩٣٣)	(٩٣,٦١٩)
اجمالي الشريحة الأولى	**٩,٠٩٤,٣٨٥**	**٦,٣٥١,٧١٢**
التعرضات داخل وخارج الميزانية:		
"إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية"	١٠١,٦٢٣,٣٧٥	٧٦,٧٥٦,٠٧٧
إجمالي التعرضات خارج الميزانية	١٠,٥٩٠,٠١٩	٨,٢٨٤,٧٨٠
إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية	١١٢,٢١٣,٣٩٤	٨٥,٠٤٠,٨٥٧
نسبة الرافعة المالية (%)	%٨,١٠	%٧,٤٧

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها.

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- صافي الدخل من العائد

عائد القروض والايرادات المشابهة من :	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
قروض وتسهيلات للعملاء	١,٥١٢,٢٦٧	٥,٠١٢,٨٩٠	٩٧١,١٢٥	٥,٤٣٤,٢٦٦	٣,٧٦٦,٨٩٤
أذون الخزانة	٤١٢,٣٣٥	١,٠٧٠,١٨٤	١٥٧,٨٠٥	٨٩٨,٣٠٠	٥٨٠,٠٧٤
سندات الخزانة	٤١٩,٢٦٤	١,٦٠٤,٠٠٩	٤١٢,٣١٠	١,٧٨٠,٦١٦	١,٣٦٧,٣٤٤
سندات الشركات	٨,٦٥١	٢٨,١٨١	٦,٥٢٨	٣٠,٦٦٤	٢٧,٢٩٠
ودائع وحسابات جارية	١٥٤,٨٦٩	٤٦٩,٩٦٤	٧١,٥٣٥	٢٣٥,٧٩٠	١٩٨,٤٥٦
أخرى	١٤,٢٧٠	٢٣,٢٦٣	١٧,٩٣٠	٤٧,٩٥٠	٥٢,٠٩٤
إجمالي	**٢,٥٢١,٦٥٦**	**٨,٢٠٨,٤٩١**	**١,٦٣٧,٢٣٤**	**٨,٤٢٧,٥٨٦**	**٥,٩٩٢,١٥٢**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من: ودائع وحسابات جارية:					
للبنوك	(١٢٤,٧٧٦)	(٣٥٥,٧٩٨)	(٤٥,٠٢٦)	(٣٧٢,٦١٣)	(٢٣٥,٤٧٦)
للعملاء	(١,٢٢٤,٦٦٣)	(٤,٤١٤,٦٣٦)	(١,٠٢٤,٨٠٢)	(٥,٠٧٧,٧٨٢)	(٣,٧١٠,٧٢٠)
قروض أخرى	(٢٤,١٣٥)	(٦٢,١٢٦)	(٨,٩٤١)	(٦٤,٧٥١)	(٣٩,٣٨٧)
عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٩٨,١٦٦)	(١٨٠,٤١١)	(٦,٩٣٠)	(١٩,٦٧٢)	(١١,٩٤٢)
أخرى	-	-	١,٠٤٤	(١,١٦٧)	(١,١٦٧)
إجمالي	**(١,٤٧١,٧٤٠)**	**(٥,٠١٢,٩٧١)**	**(١,٠٨٤,٦٥٤)**	**(٥,٥٣٥,٩٨٥)**	**(٣,٩٩٨,٦٩٢)**
صافى	**١,٠٤٩,٩١٦**	**٣,١٩٥,٥٢٠**	**٥٥٢,٥٨٠**	**٢,٨٩١,٦٠١**	**١,٩٩٣,٤٦٠**

٦- صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

ايرادات الاتعاب والعمولات :	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان والتشغيل	٢٠٤,٥٣٩	٦٥٠,٠٩٧	١١٩,٢٥٢	٥٩٦,٠٠٩	٤١٣,١٨٠
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٣٠٢	٢,٥٣٦	٣١٥	٢,٤٦٢	٢,٠٥٥
أتعاب أخرى	٧٣,١٦٠	١٥٨,٥٩٨	٥٥,٩١٨	١٦٣,٦٤٢	١٢٥,٩٧٥
إجمالي	**٢٧٨,٠٠١**	**٨١١,٢٣١**	**١٧٥,٤٨٥**	**٧٦٢,١١٢**	**٥٤١,٢١٠**
مصروفات الاتعاب والعمولات					
أتعاب أخرى مدفوعة	(٦٦,٤٧٣)	(٢٢٧,٤٠١)	(٣٥,٧٥٢)	(١٣٢,٥٩٩)	(١٠٥,٤٨٩)
إجمالي	**(٦٦,٤٧٣)**	**(٢٢٧,٤٠١)**	**(٣٥,٧٥٢)**	**(١٣٢,٥٩٩)**	**(١٠٥,٤٨٩)**
صافى	**٢١١,٥٢٨**	**٥٨٣,٨٣٠**	**١٣٩,٧٣٣**	**٦٢٩,٥١٣**	**٤٣٥,٧٢١**

٧- توزيعات أرباح

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	٩٦	١٢,٩١٥	-	٩,٩٤٢	٩,٧٣٢
	٩٦	**١٢,٩١٥**	**-**	**٩,٩٤٢**	**٩,٧٣٢**

٨- صافي دخل المتاجرة

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	٧٩,٥٨٥	١٩٩,٨٦٤	٣١,٥٢١	٢٠٣,٦٩٣	١٣٤,٤٠٧
أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات	-	-	-	٢٠٥	-
أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة	١,٩٧٥	٦٧,٧٠٤	٤,٨٥٣	٣٢,٦٦٥	٢٤,٢٨٨
فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٥,٨٣١	٤٦,٥١٥	١٨,٨٣٤	٤٨,٠٩٥	٤٤,١٦٧
أدوات دين استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٦,٠٤٤	٤٠,٠١٤	٨,٥١١	٤٥,٣٦٧	٣٣,٤٠٤
اجمالى دخل المتاجرة	**٩٣,٤٣٥**	**٣٥٤,٠٩٨**	**٦٣,٧١٩**	**٣٣٠,٠٢٥**	**٢٣٦,٢٦٥**

٩- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
الخسائر الائتمانية المتوقعة لائتمان	(٢٦١,٣٦١)	(٣٤٩,٩٥٧)	(٦٧,٨٣٣)	(٢٩٦,٣٩١)	(٢٦٥,٣٢٥)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية	٩,٨٦٥	٣,٥٣٨	٦,٤٤٦	٢٠,٩٨٦	(٤١٧)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية	٦٨٧	١,٨١٥	٨٨٣	١,٧٣٨	٢,٢٢٥
الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك	٧٣٧	(٦٣)	١٥٩	٤٢٠	(٥٩)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك	(٢٦٧)	(٥٦٦)	٢٤٩	١٠,٠٨٤	٤٦
الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات	(١,٥٨١)	٢٣٦	٢٤	(١,٩٤٦)	(٩٢٨)
الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى	(١٠,٥٠٣)	(١٥,٥٨٩)	(١,١٠١)	(١,٠٩٨)	(١,١٠١)
	(٢٦٢,٤٢٣)	**(٣٦٠,٥٨٧)**	**(٦١,١٧٣)**	**(٢٦٦,٢٠٨)**	**(٢٦٥,٥٠٩)**

١٠- مصروفات ادارية

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
أجور ومرتبات	(٢١٥,٣٥٧)	(٧٦٥,٨٠٧)	(١٧٠,٤٨٨)	(٨٧١,٦٩١)	(٦٠١,٠٩١)
تأمينات اجتماعية	(٨,٢٦٧)	(٣١,٥٦٠)	(٦,٧٣١)	(٣٧,٢٢١)	(٢٦,١٥٥)
نظم الاشتراكات المحددة	(٩,٥٣٠)	(٣٦,٦٥٢)	(٨,١٦٧)	(٥٠,٢٧٦)	(٣٣,٧٤٢)
نظم المزايا المحددة	(١٤,٣٧٠)	(٦١,٠٥٤)	(١٤,٧٦٩)	(٨٢,٠٩٤)	(٥١,٦٩٦)
مصروفات العمليات	(٤٩,٨٤١)	(١٦٤,٥٢٦)	(٣٤,٠٢٧)	(٢٠٧,٧١٤)	(١٣٨,٢٣٦)
مصروفات الاتصالات	(١٤,١٥٨)	(٣٨,٤٤٤)	(٨,٩٢٠)	(٣٧,٦٥١)	(٣٠,٥٣٩)
مصروفات الاعمال	(٢٠,٠٧٤)	(١٣٣,٣٤٠)	(٢٠,٢٢١)	(١١٨,٦٢٨)	(٨٩,٩٢٧)
مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات	(٣,٠٧٠)	(١١,٥٣٥)	(١,٨٢٠)	(١١,٢٥٥)	(٧,٩٤٤)
مصروفات الخدمات	(٩١,٩٩٩)	(٢٩٧,٥٦٣)	(٦٩,٥٧٣)	(٣٠٦,٢٦٥)	(٢٢٥,٩٣٠)
مصروف اهلاك الاصول	(٤٧,٣٢٩)	(١٧٠,٨٤٠)	(٤٣,١٩٤)	(٢٣٠,١٦٢)	(١٦٣,٧٧٤)
الاجمالى	**(٤٧٣,٩٩٥)**	**(١,٧١١,٣٢٣)**	**(٣٧٧,٩١١)**	**(١,٩٥٢,٩٥٨)**	**(١,٣٦٩,٠٣٤)**

* المتوسط الشهرى لإجمالى المرتبات والمكافات التى تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يبلغ ٤,٨٨٨ ألف جنيه مصري

١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
"أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر"	(٨٧,٤٤٩)	(١١٧,٠٣٧)	٦٠٤	١٤,١٧٩	٣,٧١٥
إيرادات تلكس وسويفت وبريد ومطبوعات وتصوير	١٤,٧٨٢	٥٣,٢٥٥	١٣,٣٤٩	٧٩,٢٨٩	٥٣,٨٨٣
إيرادات خدمات قانونية	٦٢	١١٨	٥٦	٢٢٠	١١٥
(عبء) رد مخصصات أخرى	(٢٥,١٠٧)	(٧٤,٩٨٣)	(٣٥,٥٤٠)	(٦٢,١٣٨)	(٤٤,٨٨١)
(عبء) رد مخصص إلتزامات مزايا التقاعد	-	٤١,٠٦٣	٥,٨٢٠	(١٨,٧١٨)	(٦,٦٣٢)
أرباح (خسائر) رأسمالية	٢٠٨	٣,٠٢٤	(٠)	٨,٩٧٦	٨,٩٧٦
أرباح (خسائر) أصول آلت ملكيتها	(٧٥)	١٠,٤٠٩	-	-	-
إيرادات متنوعة	١١,٥٢٩	٢٣,٨٥٠	١,٧٩٦	١٩,١٠٩	١٣,٤١٨
مصروفات متنوعة	١,١٦٦	(٨,٨٠٠)	(٢,٥٥٩)	(٨,٦٨٣)	(٦,١١٣)
	(٨٤,٨٨٥)	**٢٠,٨٩٧**	**(١٦,٤٧٤)**	**٣٢,٢٣٤**	**٢٢,٤٨١**

١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
نقدية	٣٩٤,٤٥٨	٣٢١,٨٠٠
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	٩,٤٣٠,٧٠٢	٦,٧٨٤,١٠٣
يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(٤,٢٦٥)	(٢,١٤٩)
الاجمالى	**٩,٨٢٠,٨٩٥**	**٧,١٠٣,٧٥٤**
أرصده ذات عائد	٢,١٠٤,٤٠٦	١,٠٤٧,٤٤٣
أرصده بدون عائد	٧,٧١٦,٤٨٨	٦,٠٥٦,٣١٠
	٩,٨٢٠,٨٩٥	**٧,١٠٣,٧٥٤**

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزى الوديعة الدولارية في إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى لدى البنك المركزى (١٠٪) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٢ فبراير ٢٠٢٣)

١٣- أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	٣٧٥,٢٦٥	١٥٦,١٠٣
ودائع	٩,٥٥٣,٢٤٤	٧,٧٦٧,٩٨٢
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥)	-
الإجمالى	**٩,٩٢٨,٤٧٤**	**٧,٩٢٤,٠٨٥**
البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامى	٤,٠٣١,٠٠٠	٦,٨٠٠,٠٠٠
بنوك محلية	٣,٤٠٠,٠٨٦	٩٤,١٥٥
بنوك خارجية	٢,٤٩٧,٤٢٣	١,٠٢٩,٩٣٠
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣٥)	-
الإجمالى	**٩,٩٢٨,٤٧٤**	**٧,٩٢٤,٠٨٥**
أرصدة بدون عائد	٣٧٥,٢٦٥	١٥٦,١٠٣
أرصدة ذات عائد متغير	٩,٥٥٣,٢١٠	٧,٧٦٧,٩٨٢
الإجمالى	**٩,٩٢٨,٤٧٤**	**٧,٩٢٤,٠٨٥**
أرصدة متداولة	٩,٩٢٨,٤٧٤	٧,٩٢٤,٠٨٥

١٤- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
أدوات دين:		
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	٢١٩,٨٤٥	٦٠٨,٣٨٥
يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	(٧,٨٠٤)	(٥٠,١٢٩)
محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير	١٠٠,٠٠٠	-
وثائق صناديق الاستثمار:		
صندوق البنك المصرى لتمنية الصادرات – ذات العائد التراكمى	٦٨,٦٥٤	٣٨,٩٠٢
الاجمالى	**٣٨٠,٦٩٤**	**٥٩٧,١٠٩**

* تم ادراج أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ضمن نماذج الأعمال ابتداءاً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

١٥- قروض وتسهيلات للعملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
قروض لافراد:		
حسابات جارية مدينة	٢٦٣,٢٧٣	٢٨٧,٦٨٩
بطلقات ائتمان	٦٥,٢٧٢	٣٨,٠٨٨
قروض شخصية	٣,٧٨٠,٧٧١	٢,٧٠٦,٨٩٢
قروض عقارية	٤٢٥,٧٦٥	١٦٤,١٢٨
قروض لمؤسسات:		
حسابات جارية مدينة	٢٤,٥٠٨,٢٢٠	١٩,٣٢٩,٧٧٧
قروض مباشرة	٨,٩٠٩,١٧٦	٨,٠٢٥,٧٠٤
قروض مشتركة	٦,٧٤٠,٠١٧	٥,٨٠١,٢٦٢
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٣٤,٣٤٣)	(١٢٠,٩٤٠)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٣٢٨,٦٧٢)
الصافي	**٤٢,٨٥٢,٤٧٧**	**٣٤,٩٠٣,٩٣٠**

قروض وتسهيلات للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
أوراق تجارية مخصومة	٢٦٨,٥٢٨	٧٢,٢٢٦
الاجمالى	**٢٦٨,٥٢٨**	**٧٢,٢٢٦**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢٠٧)	(٩٩)
الصافي	**٢٦٨,٣٢١**	**٧٢,١٢٧**

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢٣٥,٢٩٣	٣٦٤,٥٠٦	٧٢٨,٨٧٢	١,٣٢٨,٦٧٢
عبء الإضمحلال	٤٥,٧٢٥	٤,٧٥٥	٢٩٩,٧٦٤	٣٥٠,٢٤٤
المستخدم من المخصصات خلال السنة	-	-	(١٥٢,٥٦٤)	(١٥٢,٥٦٤)
متحصلات من ديون سبق اعدامها	٤,٦٦٢	-	-	٤,٦٦٢
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	١٢,٨٩٧	٢٩,٥٢١	١٣٢,٢٤٤	١٧٤,٦٦٢
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٢٩٨,٥٧٦**	**٣٩٨,٧٨٢**	**١,٠٠٨,٣١٧**	**١,٧٠٥,٦٧٥**

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا للأنواع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	-	٩٩	-	٩٩
عبء الإضمحلال	-	٢٩	-	٢٩
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	-	٧٨	-	٧٨
الرصيد في نهاية السنة المالية	**-**	**٢٠٧**	**-**	**٢٠٧**

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢٤٠,٠١٣	١٨٣,٩٩٠	٦٢٠,٠٧١	١,٠٤٤,٠٧٥
عبء الإضمحلال	-	١٨١,٥٥٧	١٣٧,٤٥١	٣١٩,٠٠٨
المستخدم من المخصصات خلال السنة	-	-	(١٧,٦٥٦)	(١٧,٦٥٦)
متحصلات من ديون سبق اعدامها	١٨,٨٣٦	-	-	١٨,٨٣٦
رد عبء الإضمحلال	(٢٢,٦١٦)	-	-	(٢٢,٦١٦)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	(٩٤٠)	(١,٠٤١)	(١٠,٩٩٤)	(١٢,٩٧٥)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**٢٣٥,٢٩٣**	**٣٦٤,٥٠٧**	**٧٢٨,٨٧٢**	**١,٣٢٨,٦٧٢**

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا للأنواع

	٣١ ديسمبر ٢٠٢١			
	المرحلة الأولى ١٢ شهر ألف جنيه مصري	المرحلة الثانية مدى الحياة ألف جنيه مصري	المرحلة الثالثة مدى الحياة ألف جنيه مصري	الإجمالي ألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	-	٥٣٤	-	٥٣٤
عبء الإضمحلال	-	(٤٢٠)	-	(٤٢٠)
فروق تقييم عملات أجنبية(+/-)	-	(١٥)	-	(١٥)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**-**	**٩٩**	**-**	**٩٩**

١٦- استثمارات مالية

١٦/أ- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
أدوات دين ـ بالقيمة العادلة		
مدرجة في السوق	١,٢٩٦,٤٤٦	١١,٢٣٨,١٤٣
يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد	-	(١٩٣,٠٣١)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١٠,٦٨٦)	(٩,٦٣٧)
الصافى	**١,٢٨٥,٧٦٠**	**١١,٠٣٥,٤٧٥**
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	١٤,٥٥٠,٧٣٣	٦,٥١٨,٢٥١
يخصم منه : عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	-	-
يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	(٥١٢,٦١٦)	(١٦٢,٨٣٥)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	(٢١,١٢٧)	(١٣,٦٨١)
الصافى	**١٤,٠١٦,٩٨٩**	**٦,٣٤١,٧٣٥**
وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة	٤٣,٠١٨	٣٧,١٩١
غير مدرجة فى السوق	٤٩٠,٤٧٩	٣١٢,٥٠٤
إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (1)	**١٥,٨٣٦,٢٤٦**	**١٧,٧٢٦,٩٠٤**

١٦/ب- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
أدوات دين:		
مدرجة فى السوق	١١,١٢٢,٥٨٧	٩١٦,٥٢١
يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد		(٤,٤٣٩)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٣,٤٠٦)	(١,٥٠٨)
الصافى	**١١,١١٩,١٨١**	**٩١٠,٥٧٤**
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة	١,٠٣٦,٥٧٥	٧٦٩,٢٠٠
يخصم منه : عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	-	
يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة	(٥٢,٢٤٨)	(٢٧,٩٣٣)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة	(١٤١)	
الصافى	**٩٨٤,١٨٥**	**٧٤١,٢٦٧**
إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (2)	١٢,١٠٣,٣٦٦	١,٦٥١,٨٤١
إجمالي استثمارات مالية (2+1)	٢٧,٩٣٩,٦١٢	١٩,٣٧٨,٧٤٥
أرصدة متداولة	٢٧,٤٤٩,١٣٤	١٩,٠٦٦,٢٤١
أرصدة غير متداولة	٤٩٠,٤٧٩	٣١٢,٥٠٤
	٢٧,٩٣٩,٦١٢	**١٩,٣٧٨,٧٤٥**
أدوات دين ذات عائد ثابت	٢٧,١٨٣,٣٥٣	١٨,٧٧٢,٢٢١
أدوات دين ذات عائد متغير	٢٢٢,٩٠٤	٢٥٦,٨٣٠
	٢٧,٤٠٦,٢٥٧	**١٩,٠٢٩,٠٥١**

فى عام ٢٠١٦ تم إعادة تبويب أدوات دين سندات حكومية من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ،و قد بلغت قيمة السندات فى تاريخ التبويب (والقائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) ٣٩٥,٣٠٨,٧٣٨,٤ جم.

فى عام ٢٠٢٢ .تم إعادة تبويب أدوات دين سندات حكومية من بند إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر الى بند إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ،و قد بلغت قيمة السندات فى تاريخ التبويب (والقائمة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢) ٦,٧١٣,٣٧٦,٨٧٥,١٢ جم.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ للسندات الحكومية التي تم إعادة تبويبها والتي تغيرت قيمتها العدلة

	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
سندات حكومية	٧,٣٣١,٨٣٥	٧,٠١٠,٧٢٠

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيعترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تبويب السندات الحكومية مبلغ ٣٢١,١١٥ الف جم، وذلك من تاريخ إعادة التبويب

(القيمة بالالف الجنيه المصرى)			
	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصري	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ألف جنيه مصري	الاجمالى ألف جنيه مصري
الرصيد في ١ يوليو ٢٠٢٠	**٤,٥٦٧,٧٦١**	**١,٠٨٧,٧٤٠**	**٥,٦٥٥,٥٠١**
إضافات	٧,٧٩٩,١١٩	٣٧٤,٠٤٢	٨,١٧٣,١٦١
إستبعادات (بيع / استرداد)	(٦٩٦,٩٣٣)	(٥٥٢,٢٠٧)	(١,٢٤٩,١٤٠)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	(١٨٩,٩٢٥)	(٤,٤٣٩)	(١٩٤,٣٦٤)
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	(٢٧,٢٠٨)	٦٠	(٢٧,١٤٧)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(٨٢,٧٦٨)	٤,١٩٨	(٧٨,٥٧٠)
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	١٣,٥٢٩	٢,٦٨٨	١٦,٢١٦
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	١,٥٩٦	(١,٥٠٨)	٨٨
الرصيد في آخر الفترة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١١,٣٨٥,١٧٠**	**٩١٠,٥٧٤**	**١٢,٢٩٥,٧٤٥**
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ن خلال الدخل الشامل الأخر فى ١ يوليو ٢٠٢٠	٧,٩٠١,٦٤٩	٥٢٠,٢٦٢	٨,٤٢١,٩١٠
صافى التغير أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	(١,٦٩٠,٥٨٩)	٢١٩,٣٧٥	(١,٤٧١,٢١٤)
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	٥,٠٨٨	٠	٥,٠٨٨
عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء		٠	-
التغير فى عوائد لم تستحق	١٠٣,٧٩٤	١,٦٣١	١٠٥,٤٢٤
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢١,٧٩٤	٠	٢١,٧٩٤
الرصيد في أول السنة المالية ١ يناير ٢٠٢٢	**١٧,٧٢٦,٩٠٦**	**١,٦٥١,٨٤١**	**١٩,٣٧٨,٧٤٧**
إضافات	٢١٩,٦٩٤	١١,٣٢٥,٥٢٧	١١,٥٤٥,٢٢١
إستبعادات (بيع / استرداد)	(١٠,٣٢٦,٢٦٥)	(١,١٥٨,٧٧٧)	(١١,٤٨٥,٠٤٢)
التغير فى عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	١٩٣,٠٣١	(١٣٠,٥٢١)	٦٢,٥١٠
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	٣٥٥,٤٣٨	١٦٠,٩٢١	٥١٦,٣٥٩
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(١٣,٢٩٧)	١٠,٣٢٩	(٢,٩٦٧)
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	٦,٥٣٦	٣,٠٢٥	٩,٥٦١
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٠٤٩)	(١,٨٩٨)	(٢,٩٤٨)
الرصيد في آخر السنة المالية	**٨,١٦٠,٩٩٣**	**١١,٨٦٠,٤٤٩**	**٢٠,٠٢١,٤٤١**
صافى التغير أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	٨,٠٣٢,٤٨١	٢٦٧,٣٧٥	٨,٢٩٩,٨٥٦
عمليات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء	-		-
التغير فى عوائد لم تستحق	(٣٤٩,٧٨١)	(٢٤,٣١٦)	(٣٧٤,٠٩٦)
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧,٤٤٧)	(١٤١)	(٧,٥٨٨)
الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٥,٨٣٦,٢٤٦**	**١٢,١٠٣,٣٦٧**	**٢٧,٩٣٩,٦١٣**

وتتمثل أذون الخزانة من خلال الدخل الشامل الأخر في:

أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم	١,١٣٠,٠٠٠	١٦٥,٦٠٠
أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم	٢,٨٥٤,٩٢٥	٤٥٤,٦٧٥
أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم	٢,٦٤٠,٠٠٠	١,٠١٢,٠٧٥
أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم	٧,٩٧٤,٦٤٣	٤,٨٨٠,٨١٣
الإجمالى	**١٤,٥٩٩,٥٦٨**	**٦,٥١٣,١٦٣**
يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد	(٥١٢,٦١٦)	(١٦٢,٨٣٥)
الإجمالى	**١٤,٠٨٦,٩٥٢**	**٦,٣٥٠,٣٢٨**
صافى التغير في القيمة العادلة	(٤٠,٦٢٧)	٥,٠٨٨
أذون خزانة مباعة مع الالتزام بإعادة الشراء	(٨,٢٠٩)	
يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	(٢١,١٢٧)	(١٣,٦٨١)
الصافى	**١٤,٠١٦,٩٨٩**	**٦,٣٤١,٧٣٥**

* تم ادراج أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى ضمن نماذج الأعمال ابتداءاً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٢,٥٠٠ الف جنية مصرى مرهون للبنك المركزى المصرى مقابل التمويل العقارى ومبلغ ١١٣,٩٥٠ الف جنية مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٪ فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أرباح (خسائر) استثمارات مالية	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ الف جنيه مصرى	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى	الثلاثة أشهر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الف جنيه مصرى	الفترة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٨ شهر) الف جنيه مصرى	الأثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢١ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (١٢ شهر) الف جنيه مصرى
أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	٤,٩٧١	٤,٩٧١
ارباح بيع اذون خزانة	٨,٣٨١	١٤,٦٣٧	١,٠٦٤	٣,٤٥٥	١,٩٣٥
ارباح بيع سندات حكومية	١٧	(٧٥٣)	٢٧٣	٢٧٢	٢٧٢
الاجمالى	**٨,٣٩٩**	**١٣,٨٨٤**	**١,٣٣٧**	**٨,٦٩٨**	**٧,١٧٨**

١٧– استثمارات مالية في شركات الشقيقة

	31 ديسمبر 2022	نسبة المساهمة	31 ديسمبر 2021	نسبة المساهمة
	الف جنيه مصرى	%	الف جنيه مصرى	%
شركة فيلة للفنادق العائمة	6,875	28.94%	6,875	28.94%
الاجمالى	**6,875**	**28.94%**	**6,875**	**28.94%**

* شركة فيلة للفنادق العائمة هي احدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

١٨– أصول غير ملموسة

	31 ديسمبر 2022 ألف جنيه مصري	31 ديسمبر 2021 ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	١٦٨,٩٥٦	١٠١,٩١٩
الاضافات	٣١,١٠٦	٦٧,٠٣٧
الاستبعادات	(٩)	-
صافي القيمة الدفترية اخر السنة المالية (١)	**٢٠٠,٠٥٣**	**١٦٨,٩٥٦**
مجمع الاستهلاك اول السنة المالية	١١٩,٣١١	٦٤,٢٤٩
استهلاك السنة المالية	٣٨,٢٦٤	٥٥,٠٦٢
مجمع استهلاك الاستبعادات	-	-
مجمع الاستهلاك في اخر السنة المالية (٢)	١٥٧,٥٧٥	١١٩,٣١١
صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة فى اخر السنة المالية (١-٢)	**٤٢,٤٧٨**	**٤٩,٦٤٦**

١٩- أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	١,٠٩٠,٨٠٣	٧٧٩,٧٠١
مصروفات مقدمة	١١٥,٩٨٩	٧٣,٢٩٦
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	١,٠٢٥,٣٦٨	٨٠٩,٤٧٧
أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*	٤١,٤٦٤	٣٥٨,٦٣٠
تأمينات وعهد	١١,٣٦٨	١١,٣٤٥
أصول تحت التسوية	١,٠٢١,٥٣٢	٣٧٠,٠٥٢
حقوق مالية مشتراة	٢,٣٧٣,٧٨٥	٣,٥٤٥,٨٥٢
الاجمالى	**٥,٦٨٠,٣٠٩**	**٥,٩٤٨,٣٥٢**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة للعوائد المستحقة	(٥,١٣٥)	-
الصافى	**٥,٦٧٥,١٧٤**	**٥,٩٤٨,٣٥٢**

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل	٤٩٠,٥٠٦	٢٤٣,٧١٨
عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك	٨٧,٤٣٩	٣٨,٥٢٠
عوائد مستحقة عن استثمارات مالية	٥١٢,٨٥٩	٤٩٧,٤٦٣
الاجمالى	**١,٠٩٠,٨٠٣**	**٧٧٩,٧٠١**
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة للعوائد المستحقة	(٥,١٣٥)	-
الصافى	**١,٠٨٥,٦٦٨**	**٧٧٩,٧٠١**

المشروعات تحت التنفيذ

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية السنة	٨٠٩,٤٧٧	٨٣٥,١٨٧
الإضافات خلال السنة	٢٥٥,٤٥٢	١٦٩,٠١٩
الاستبعادات	(٣٩,٥٦١)	(١٩٤,٧٢٩)
الرصيد في نهاية السنة المالية	**١,٠٢٥,٣٦٨**	**٨٠٩,٤٧٧**

* تُثبت الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التى آلت بها للبنك التى تتمثل فى قيمة الديون التى قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفى حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال فى قيمة تلك الأصول فى تاريخ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافى قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى». واذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال فى أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التى كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه ، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. واذا لم يتم التصرف فى هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم إحتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ ٪ من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافى إيرادات ومصروفات الأصول التى آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

٢٠- الأصول الثابتة

البيان	اراضى	مبانى و انشاءات	نظم الية متكاملة	وسائل نقل	تجهيزات و تركيبات	أجهزة و معدات	اثاث	أخرى	الإجمالي
التكلفة في أول السنة المالية (٣)	١٣٣,٨١٢	٦٥٦,٦٦٧	٢١١,٢٩٢	١٩,٨٤٠	٤٢٥,٦٥٢	٧٩,٣٨٥	٥٢,٩٩٥	٤٥,٩٣٥	١,٦٢٥,٥٧٨
الإضافات خلال السنة المالية	١١٨,٩١١	٣٣,٩١٣	٢٣,٥٧٧	٤,٣٩٩	٤٣,١٩٥	٦,٤٩٩	٤,١٨٩	٢,٣٥٥	٢٣٧,٠٣٨
الإستبعادات خلال السنة المالية	-	-	(١٨,٣٢١)	(١٤٣)	(٤,٨١٩)	(١,٤٦٣)	(١,١٥٩)	(٧٥)	(٢٥,٩٨٠)
التكلفة في آخر السنة المالية (١)	٢٥٢,٧٢٤	٦٩٠,٥٨٠	٢١٦,٥٤٨	٢٤,٠٩٦	٤٦٤,٠٢٨	٨٤,٤٢٠	٥٦,٠٢٥	٤٨,٢١٥	١,٨٣٦,٦٣٦
مجمع الإهلاك في أول السنة المالية (٤)	-	١٠٣,٨٣١	١٥٤,٣٨٨	١٢,٠٤٦	٢٦٩,٠٠٩	٤٥,٢١٣	٢٧,٦٥٢	٣١,٢٧٣	٦٤٣,٤١٣
إهلاك السنة المالية	-	١٧,٠٤٤	٣٦,٥٣٣	٢,٤٨٥	٦٥,٣٨٢	٥,٩٣٢	٤,٢٧٢	٩٢٥	١٣٢,٥٧٣
مجمع إهلاك الإستبعادات	-	(١)	(١٨,٢٢٨)	(١٤٤)	(٤,٨١٩)	(١,٣٦٠)	(١,١٤٣)	(٧٠)	(٢٥,٧٦٤)
مجمع الإهلاك في اخر السنة المالية (٢)	-	١٢٠,٨٧٤	١٧٢,٦٩٤	١٤,٣٨٧	٣٢٩,٥٧٢	٤٩,٧٨٥	٣٠,٧٨٢	٣٢,١٢٨	٧٥٠,٢٢١
صافى الأصول في آخر السنة المالية (١-٢)	٢٥٢,٧٢٤	٥٦٩,٧٠٦	٤٣,٨٥٤	٩,٧٠٩	١٣٤,٤٥٦	٣٤,٦٣٦	٢٥,٢٤٤	١٦,٠٨٧	١,٠٨٦,٤١٥
صافي الاصول في اول السنة المالية(٣-٤)	**١٣٣,٨١٢**	**٥٥٢,٨٣٦**	**٥٦,٩٠٣**	**٧,٧٩٤**	**١٥٦,٦٤٢**	**٣٤,١٧٢**	**٢٥,٣٤٣**	**١٤,٦٦٢**	**٩٨٢,١٦٥**

* تم إعادة التبويب بمبلغ ٢٣,٥٦ مليون جنية من الأراضى إلى المباني من أرصدة التكلفة في اول السنة المالية .
* تم إعادة تقدير العمر الأنتاجى لبند تجهيزات و تركيبات لتصبح ١٠ سنوات بدلاً من ٥ سنوات وذلك إعتباراً من ١ يناير ٢٠٢٢.
* تتضمن الأصول الثابتة أصول لم تسجل بعد بأسم البنك بمبلغ ٩٤,٨٧٣ ألف جنية مصري.

٢١- المخزون

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
القيمة الدفترية في اول السنة المالية	٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
القيمة الدفترية فى نهاية السنة المالية (١)	٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
مجمع الاهلاك فى اول السنة المالية	-	-
مجمع الاهلاك في نهاية السنة المالية (٢)	-	-
صافي الاستثمارات العقارية فى نهاية السنة المالية (١-٢)	**٣٠٢,٣٨٧**	**٣٠٢,٣٨٧**

قيمة الأرض المملوكة لشركة المصرى للأستثمارات العقارية أحدى الشركات التابعة للبنك بشارع النزهة و التي تم تحويلها من الأستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للإستثمار العقارى الفقرة رقم ٥٧ ب

قيمة الأرض المملوكة لشركة ايه بيتا للأستثمارات العقارية أحدى الشركات التابعة للبنك بمحافظة الأسماعلية و التي تم تحويلها من الأستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءاً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للإستثمار العقارى الفقرة رقم ٥٧ ب

٢٢- أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايُعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة- يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية علي الأصول مقابل الضريبة الحالية علي الالتزامات وأيضا عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبة. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة :

البنك	الأصول الضريبة المؤجلة		الالتزامات الضريبة المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)	١,٥٤٦	١,٣٤٧	-	-
الاثر الضريبى للفرق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى	-	-	٣,٢٩٢	٦,٤٨٠
فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل	-	-	٢٣,٤٣٠	٩٣
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	١,٥٤٦	١,٣٤٧	٢٦,٧٢٢	٦,٥٧٤
صافى الضريبة التى ينشأ عنها (التزام) / اصل			٢٥,١٧٦	٥,٢٢٧
الشركات				
أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة	١٥٢	١٠٣	١٢,٦٩١	١,٤٦٩
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل/ (إلتزام)	**١٥٢**	**١٠٣**	**٣٧,٨٦٧**	**٦,٦٩٦**

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة	الأصول الضريبة المؤجلة		الالتزامات الضريبة المؤجلة	
	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
الرصيد في بداية السنة	١,٣٤٧	١,٨٠٧	٦,٠٧٣	٤,٥٨٧
الاضافات	١٩٩	-	٢٣,٣٣٧	٤,١٠٣
الأستبعادات	-	(٤٦٠)	(٣,١٨٨)	(٢,١١٧)
الرصيد في نهاية الفترة	**١,٥٤٦**	**١,٣٤٧**	**٢٦,٧٢٢**	**٦,٥٧٤**

٢٣- أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
حسابات جارية	٢٧	٩,٥٩١
ودائع	٦,٨٣٤,٦٠٤	٢,٥٣٤,١٠٥
	٦,٨٣٤,٦٣١	**٢,٥٤٣,٦٩٧**
بنوك محلية	٥,٧٢١,١٧٨	٢,٤٨٦,٩٨٣
بنوك خارجية	١,١١٣,٤٥٣	٥٦,٧١٤
	٦,٨٣٤,٦٣١	**٢,٥٤٣,٦٩٧**
أرصدة بدون عائد	٢٧	٦١,٨٤٩
أرصدة ذات عائد	٦,٨٣٤,٦٠٤	٢,٤٨١,٨٤٨
	٦,٨٣٤,٦٣١	**٢,٥٤٣,٦٩٧**
أرصدة متداولة	٦,٨٣٤,٦٣١	٢,٥٤٣,٦٩٧

٢٤- عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء	٤,١٧٢,٨١٨	٢٢,٠٦٩

٢٥- ودائع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
ودائع تحت الطلب	٢٩,٦٢٣,٠٥٩	٢٨,٥٠٢,٢٦٢
ودائع لأجل وبإخطار	٣٠,٣٣٦,٠٥٣	٢٤,٩١٨,٠١٢
حسابات التوفير وشهادات الادخار	١٠,٥٤٠,٤٦٢	٩,٧٩٥,٠١٤
ودائع أخرى	٢,١٨١,٨٦٦	١,٠٨٦,٨٥٩
الاجمالى	**٧٢,٦٨١,٤٣٩**	**٦٤,٣٠٢,١٤٨**
ودائع افراد	١٣,١٨٥,٠٣٤	١٢,٧٩٩,٢٠٠
ودائع مؤسسات	٥٩,٤٩٦,٤٠٥	٥١,٥٠٢,٩٤٨
الاجمالى	**٧٢,٦٨١,٤٣٩**	**٦٤,٣٠٢,١٤٨**
بدون عائد	١٢,٢١٠,١٩٨	٧,٠٠٩,٤٩٣
ذات عائد ثابت	٦٠,١٢٩,٨٥٤	٥٦,٧٨٠,٥٥٩
ذات عائد متغير	٣٤١,٣٨٧	٥١٢,٠٩٦
الاجمالى	**٧٢,٦٨١,٤٣٩**	**٦٤,٣٠٢,١٤٨**

٢٦- أدوات دين مصدرة :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومى في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥٪ و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزامتها

٢٧- قروض أخرى

	تاريخ الاستحقاق	سعر الفائدة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
قرض برنامج تمويل التجارة العربية	١٣ فبراير ٢٠٢٣	%٤,٤٨	٥٩,٢٢٧	٤٧١,٥٠١
قرض برنامج التنمية الزراعية	٢١ مارس ٢٠٢٣	%٤,٠٠	٨,٠٠٠	٢٦,١١١
قرض بنك الاستثمار الأوروبي	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	%٤,٤٩	٩٢,٤٢٨	١٤٧,٢٣٠
اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلى المصرى	٩ فبراير ٢٠٢٦	%١,٧٥	١٠,٦٢٠	١٤,٧٦٥
قرض GREEN FOR GROWTH FUND	١٥ يونيو ٢٠٢٦	%٧,٢٧	٤٩٩,٦٨٨	٣٥٧,١٩٨
قرض صندوق سند	٥ يناير ٢٠٢٦	%٥,٨٢	٤٤٨,٢٧٣	٣٣٥,٧٦٦
قرض مبادرة البنك المركزى المصرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%	١ يوليو ٢٠٢٥	%٣,٠٠	٨٧,١٥٧	١٥٩,٢٨٨
قرض جهاز تنمية المشروعات	١ أكتوبر ٢٠٢٦	%١١,٠٠	٢,٣٥٧	٣,٢١٤
قروض شركة اية .بى فاكتور			٤٠٩,٣٨٤	٦٢,٤٤٥
قرض البنك الاوروبى لإعادة الأعمار والتنمية	١٨ مايو ٢٠٢٥	%٦,٧٣	٣٧١,١٥١	-
الاجمالى			**١,٩٨٨,٢٨٦**	**١,٥٧٧,٥١٨**
أرصدة متداولة			١٥٩,٦٥٦	٤٩٧,٦١٢
أرصدة غير متداولة			١,٨٢٨,٦٣١	١,٠٧٩,٩٠٦
الاجمالى			**١,٩٨٨,٢٨٦**	**١,٥٧٧,٥١٨**

٢٨- التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٥٧٦,٥٠٤	٢٩٤,٣٧٣
إيرادات محصلة مقدماً	٦١,٨١٤	٢٢,١٢٦
مصروفات مستحقة	٢١٠,٧٤١	١٦١,١٣٧
ضرائب وتأمينات مستحقة	٨٠,٧٠٠	٤٧,٦٩٠
دائنو توزيعات	١٠٠	٢٥٠
خصوم تحت التسوية	١,٣٩٥,٧٠١	١,١١٥,٨٧٨
الاجمالى	**٢,٣٢٥,٥٠٩**	**١,٦٤١,٤٥٤**

٢٩- مخصصات أخرى:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
البيان	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	٣٧,١٩٣	٣٦,٤١٨	-	-	-	٦٧	(٣٣,٣٨٠)	٤٠,٢٩٨
مخصص قضايا	٥,٨٢٥	٢,٠٥٣	٦٣٠	-	(٥,٧٤٢)	-	(٦١)	٢,٧٠٥
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	٣١,٤٩٩	٢٣,١٤٦	٥,٠٨٤	-	(١٧,٠٠١)	٥,٠٢٦	-	٤٧,٧٥٤
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	٥١	٤٦٦	-	-	(٢٠)	-	-	٤٩٧
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	٢,٩٧٢	-	-	-	(٢,١٨٩)	-	-	٧٨٣
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	٧٧,١١٣	٣٨,٢٢٧	-	-	(٥,٤٧٩)	-	-	١٠٩,٨٦٢
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	٣,٨١٢	٢٥,٨٢٠	-	-	(٢٣,١٢٩)	-	-	٦,٥٠٣
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣٦,١٦٣	٥٣,٠٣٧	١٣,٩٦٤	-	(٦٤,٥٨٦)	٢,٠٥٥	-	٤٠,٦٣٣
الاجمالى	**١٩٤,٦٣٢**	**١٧٩,١٦٧**	**١٩,٦٧٨**	**-**	**(١١٨,١٤٧)**	**٧,١٤٨**	**(٣٣,٤٤١)**	**٢٤٩,٠٣٦**

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	الرصيد في أول السنة المالية	المكون خلال السنة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	اعادة التبويب بين المخصصات	ردعبء مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر السنة المالية
البيان	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)	١٠٤,٤٧٩	٥١,٥٢٨	-	-	(٢,٠٣٧)	١,٥٠٠	(١١٨,٢٧٧)	٣٧,١٩٣
مخصص قضايا	٧,٨٧٣	١,٣٢٣	(٣٦)	-	(٣٦٥)	-	(٢,٩٧٠)	٥,٨٢٥
مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى	١٨,٩٢٤	١٨,٦٠٣	(١٧٥)	-	(٥,٨٥٣)	-	-	٣١,٤٩٩
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية	١٦٢	٣,٤٧٤	٦	-	(٣,٥٩١)	-	-	٥١
مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة	٢,٥٩٤	٩٨٧	-	-	(٦٠٩)	-	-	٢,٩٧٢
مخصص ارتباطات -مرحلة أولى	٨٣,٠٠٩	١٦,٠٠٠	-	-	(٢٢,٤٥١)	-	-	٧٧,١١٣
مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية	١,١٦٢	٦,٩١٥	-	-	(٤,٢٦٥)	-	-	٣,٨١٢
المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات	٣٥,٧٤٩	٥٥,٠٤٢	-	-	(٥٤,٦٢٨)	-	-	٣٦,١٦٣
الاجمالى	**٢٥٣,٩٥٣**	**١٥٤,٤٢٧**	**(٢٠٥)**	**-**	**(٩٣,٧٩٩)**	**١,٥٠٠**	**(١٢١,٢٤٧)**	**١٩٤,٦٣٢**

– بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة
– يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالى ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

٣٠– إلتزامات مزايا التقاعد

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
إلتزامات مدرجة بالميزانية عن :		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	-	٤٤,٨٣١

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل :		
المزايا العلاجية بعد التقاعد	(٤١,٠٦٣)	١٨,٧١٨

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
تتمثل الحركة على الالتزامات خلال السنة فيما يلى:		
تقدير الالتزامات في بداية العام	٤٤,٨٣١	٣٣,٩٩١
خسائر اكتوارية	-	١٠,٨٦١
تكلفة العائد	-	٧,٨٥٩
مزايا مدفوعة	(٣,٧٨٤)	(٧,٨٨٠)
مخصصات انتفى الغرض منها	(٤١,٠٤٧)	-
تقدير الالتزامات في نهاية السنة	-	٤٤,٨٣١
تسوية الميزانية العمومية		
التزامات الميزانية العمومية	٤٤,٨٣١	٣٣,٩٩١
خسائر اكتوارية	-	١٠,٨٦١
حساب مزايا التقاعد المعترف به في حساب الأرباح و الخسائر	(٤١,٠٤٧)	٧,٨٥٩
المزايا المدفوعة	(٣,٧٨٤)	(٧,٨٨٠)
تقدير الالتزامات في نهاية السنة	**-**	**٤٤,٨٣١**

قام البنك بإعادة تقييم نظام العلاج الطبي المقدم من البنك للسادة العاملين بعد التقاعد و ذلك من خلال انتداب خبير اكتوارى متخصص لتحديد مدى التزام البنك اكتواريا بتكوين مخصص التزامات تقاعد و قد اسفرت الدراسة على ان وثيقة التامين الخاصة بالعلاج الطبى هى عبارة عن نظام اشتراك محدد و بالتالى لايوجد اي التزام اكتوارى على البنك تجاة نظام العلاج المطبق اعمالا بنصوص الفقرات من ٤٩ الى ٥٤ من معيار التزامات مزايا التقاعد

٣١- رأس المال والاحتياطيات

* بلغ رأس المال المرخص به ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٢٧٣,٦٠٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ موزع على ٥٢٧,٣٦٠,٠٠٠ سهم عادي ، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات

- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ و بلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنية .
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣.
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣.
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في سبتمبر ١٩٩٨.
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنية.
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنية.
- قرار مجلس إدارة رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٥ مارس ٢٠٠٧.
- قرار مجلس إدارة رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ مايو ٢٠٠٨.
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨.
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠.
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادى في ١٢ يونيو ٢٠١٧.
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١,٠٠٠ مليون جنية.
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادى في ٦ يونيو ٢٠٢١.
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه ، نقدى تم التأشير في صحيفة الاستثمار في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢.
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٥ على توزيع مبلغ ٣٢٧ مليون جنية أسهم مجانية – توزيع عينى.

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه – نقدى تم التأشير في صحيفة الاستثمار في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢

- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٥ على توزيع مبلغ ٣٢٧ مليون جنية أسهم مجانية – توزيع عينى

(ب) الاحتياطيات

– تتمثل الاحتياطيات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ فيما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
احتياطي المخاطر البنكية العام	٢٣١,٣٣٣	١٢٣,٢٥٩
احتياطي المخاطر البنكية- أصول ألت ملكيتها للبنك	١,٩١٣	-
احتياطي قانوني	٥٢٥,٩٩٣	٤٣٦,١٤٨
احتياطي عام	٣١,٣٤٧	٢٩,٢٣١
احتياطي القيمة العادلة – استثمارات مان خلال الدخل الشامل	١١٢,٤٠٧	١٦٥,٧١٦
الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية	(٢٣,٤٣٠)	(٩٣)
احتياطي خاص	٣٢,٨٤٢	٢٨,٥٤٣
احتياطي رأسمالي	١٩٥,٤٣٢	١٩٥,٤٣٢
الاجمالى	**١,١٠٧,٨٣٧**	**٩٧٨,٢٣٦**

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقى من اثر تطبيق معيار IFRS 9 حيث تم دمج أرصدة احتياطى المخاطر البنكية العام و احتياطى IFRS 9 والأحتياطى الخاص بالائتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولى للمعيار الدولـــى (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- أحتياطى المخاطر البنكية – أصول آلت ملكيتها :

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقًا لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطى المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ ٪ من قيمة هذه الأصول سنويًا خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الاحتياطي القانونى :

وفقا للنظام الأساسى بالبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠٪ من الأرباح سنوياً لتكوين الاحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى ٥٠٪ من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الاحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتطاع.

٤- احتياطي القيمة العادلة – إستثمارات ماليةمن خلال الدخل الشامل الاخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر

٥- احتياطي رأسمالى:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٢- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كألتزام مالى و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ،و سوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس إدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستنعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذأسوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الأدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزى الصادر فى هذا الشأن.

٣٣- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	٣٩٤,٤٥٨	٣٢١,٨٠٠
أرصدة لدى البنوك	٩,٩٢٨,٤٧٤	٧,٩٢٤,٠٨٥
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	١,٣٤٢,٤٢٥	١٦٥,٦٠٠
	١١,٦٦٥,٣٥٧	**٨,٤١١,٤٨٥**

٣٤- التزامات عرضية وارتباطات

(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب)- ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية والأصول ثابتة و عقود التأجير التشغيلى و ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالى مبلغ ٨٧٩,٤٦٠ ألف جنيه مصري وذلك طبقا لما يلي

	قيمة المساهمة	المبلغ المسدد	المتبقي ولم يطلب بعد
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل	1,162,488	723,177	439,311
استثمارات مالية في شركات تابعة	-	-	-
إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة	-	-	410,125
الإجمالي	**1,162,488**	**723,177**	**849,436**

(ب)/٢ – إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلى

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلى غير قابلة للألغاء وفقاً لما يلى :

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
لا تزيد عن سنة واحدة	١,٠٧٢	٥٥٢
أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات	-	-
أكثر من خمس سنوات	٢٨,٩٥٣	٣١,٥٤٦
الإجمالي	**٣٠,٠٢٤**	**٣٢,٠٩٨**

(ج)– ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف جنيه مصري
خطابات ضمان	٩,٦٧٤,٠٣١	٧,٣٤٢,٠١٤
الاعتمادات المستندية (استيراد)	٢,٧٨٥,٢١٩	١,٨٨٦,١٠١
الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)	١,٠٢٩,٠١٣	٦٠٨,١٣٥
اوراق مقبوله الدفع	٥١٢,٤٠٠	٥٩٧,٣٠٩
يخصم : غطاءات نقدية	(٣,٨٠٠,١١٩)	(٧٢٨,٣٤٥)
الصافى	**١٠,٢٠٠,٥٤٣**	**٩,٧٠٥,٢١٤**
ارتباطات غير قابلة للالغاء عن تسهيلات ائتمانية	٣,٠٦٠,٨٠٥	٢,٦٧١,١٨٤
الإجمالي	**١٣,٢٦١,٣٤٩**	**١٢,٣٧٦,٣٩٩**

٣٥– الموقف الضريبي:

بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:

– ضرائب شركات الأموال:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧
تم انهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وانهاء النزاع امام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١
تم الفحص وتم إحالة الملف الى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة والملف حاليا منظور امام القضاء.

السنوات ٢٠١٢-٢٠١٦
تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩
تم الفحص بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١
يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

– ضرائب الدمغة:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/٦/٣٠
تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١
يقوم البنك بتوريد الضريبة بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

– ضرائب الأجور والمرتبات:

السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١
تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

لسنوات ٢٠٢١-٢٠٢٠
يقوم البنك بتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

– يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفى المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

الموقف الضريبى لشركة ضمان الصادرات:

– تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ وجارى فحص السنوات من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢١.

– تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦.

– تم الفحص والسداد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١.

– تم ربط وسداد الضرائب العقارية حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ طبقا لقرار لجنة الطعن.

– قامت الشركة بتقديم وسداد الإقرار الضريبى عن الفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢١ فى أبريل ٢٠٢٢ .

– بخصوص السنوات من ١٩٩٤/١٩٩٥ حتى ١٩٩٨/١٩٩٩ فقد صدر حكم فى الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ وصدر ربط من مصلحة الضرائب بناءاً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.

– الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

– ضرائب شركات الأموال.

السنوات من ٢٠١٠ /٢٠١٤
تم الفحص و الطعن على نتيجة الفحص و تحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة و تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية و بالفعل تم رفع الدعوي رقم ٣٥٧٥٦.

تم الأنتهاء من التسوية النهائية و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الأستمرار في رفع دعوي قضائية.

– ضرائب كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٧
تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

السنوات من ٢٠١٨/٢٠٢٠
جاري الفحص.

– ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٠/٢٠٢٠
تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

– ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة علما بأن أخر سداد بتاريخ ٢٠٢٢/١٢ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.

لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

– الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

– ضريبة شركات الاموال.

السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٣
تمت المحاسبة و الربط النهائي عن هذه السنوات وسداد الضريبة المستحقة بالكامل.

سنة ٢٠٠٤
تم الفحص و الطعن علي نموذج ١٩ وتم عمل لجنة داخلية بإعادة الفحص وتم سداد اصل الضريبة.

السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩
لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٩ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

السنوات ٢٠١٠/٢٠١٢
تم فحص الشركة تقديري و الطعن علي نموذج ١٩ وعمل لجنة داخلية وصدر قرار اللجنة بعدم وجود أي ضرائب مستحقة علي الشركة.

السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤
تم الفحص و إحالة الملف الى اللجان الداخلية لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥
ورد للشركة نموذج ٩أ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة علي الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه و تم تقديم صحيفة الطعن في ٢٠٢١/٣/٢١ ولم يتم تحديد جلسة حتي تاريخه.

السنوات ٢٠١٦/٢٠٢١
قدمت الشركة الإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠١٦/٢٠٢١ بانتظام و في المواعيد القانونية و فقا لاحكام القانون ٩١ لسة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

– ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٢٠١٩
تم فحص ضرائب كسب العمل و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

– ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

– الموقف الضريبي لشركة المصرى للإستثمارات العقارية:

– ضريبة شركات الاموال.

الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبى فى المواعيد القانونية.

– تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة ووجد ان الشركة تم تقدير ضريبة جزافية عليها عن الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٥٨٢ الف جم والشركة سددت بالاقرار ٣٧٧ الف وكذا خضوع ٢٠١٥/٢٠١٦ للفحص الجزافى وقد تم طلب الفحص الفعلى وفى انتظار قيام المأمور بالفحص .

– تم ورود مطالبة للشركة فى ٢٠٢١/٤/١١ عن فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٥، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية.

– تم فحص الشركة جزافى) تقديرى (عن عام ٢٠١٧ بمبل ٨,٧٣١,١٢١ جم.

– قامت الشركة بتقديم الطعون الواجبة عن السنوات السابقة في المواعيد القانونية وفي انتظار تحديد موعد للفحص الفعلي من قبل المأمورية.

– ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتي ٢٠١٩
تم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

– ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتي ٢٠١٩
تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

– الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للإستثمارات العقارية:

– ضريبة شركات الاموال.

السنوات حتى ٢٠١٨
تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

– ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتي ٢٠١٩
تم ورود مطالبة للشركة عن فحص الشركة تقديرى (جزافى) وتم تقديم الطعن (فى المواعيد القانونية) وطلب الفحص الفعلى وتم تقديم جميع المستندات الازمة لذلك.

– ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتي ٢٠١٩
– تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابيتال للإستثمارات العقارية:

– ضريبة شركات الاموال.

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان أخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

ورد الي الشركة نموذج ١٩ من مصلحة الضرائب بربط بمبلغ ٦٣ مليون وذلك عن أعوام ٢٠١٣–٢٠١٤ و قامت الشركة بالطعن علي ذلك النموذج في المواعيد القانونية وجاري إعادة فحص الشركة عن تلك لسنوات.
ورد للشركة نموذج ٣١ لتجهيز فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٥ وحتي ٢٠١٧.
ورد للشركة نموذج ١٩ ربط ضريبي عن عام ٢٠١٥ و تم الطعن عليه في المواعيد القانونية المقررة.

– ضريبة كسب العمل.

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات ٢٠١٢ حتي ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة وجاري الفحص.

– ضريبة الدمغة.

بالإطلاع على ملف الشركة لدى مأمورية الضرائب تبين وجود نموذج فحص تقديري لضريبة الدمغة عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ وقد قامت الشركة بالطعن عليه.

– ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها وسداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية النشاط حتي الأن.

الموقف الضريبي لشركة بيتا المالية القابضة:

– ضريبة شركات الاموال.

– الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانونا، وكان اخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

– تم فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨٥,٢١٧ جم، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانوني.

– تم طلب فحص عام ٢٠٢٠ وتم تقديم المستندات اللازمة للفحص وفي انتظار انتهاء الفحص ومعرفة النتائج.

– ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتي ٢٠٢٠
تم الفحص وسداد فروق الفحص حتي ٢٠٢٠/١٢/٣١

– ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتي ٢٠١٩
تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والإستثمارات المالية:

– ضريبة شركات الاموال.

الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً .

تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه تم فحص الشركة جزافى عن عام ٢٠١٣ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩ ولم يرد خطاب رسمى بذلك وتم تقديم جميع المستندات اللازمة للفحص و في انتظار النتيجة.

– ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتي ٢٠١٩
وتم الانتهاء من الفحص الفعلى وتم تحديد قيمة الربط النهائى.

– ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتي ٢٠٢٠
تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

– ضريبة شركات الاموال.

تتمتع الشركة بإعفاء ضريبى عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨
تم الفحص و سداد الفروق بالكامل.

عن عام ٢٠٠٩
تم فحص دفاتر الشركة وأخطرت الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن في المواعيد القانونية.

٢٠١٠-٢٠١٨
تم تقديم المستندات و تم الفحص و في انتظار نتيجة الفحص.

– ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

٢٠١٧-٢٠٢٠
تم الفحص الفعلي و تم الطعن علي نتيجة الفحص خلال المدة القانونية.

– ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠
تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

– الضريبة العقارية.

تم سداد الضريبة العقارية عن الفترة من ٢٠١٣ وحتي ديسمبر ٢٠٢٢ وتم حصول الشركة علي مخالصة سداد.

الموقف الضريبي لشركة أي بي أي للتخصيم:

– ضريبة شركات الاموال.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.
يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

– ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.
يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

– ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
لم يتم الفحص منذ بداية النشاط ويتم توريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.

– ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.

يتم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة وكذلك سداد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.

٣٦- صناديق الاستثمار:

(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الأول – الخبير :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمته الاسمية وفقا لنشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جم) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ١٠٦,٤٤١ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٤,٤٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٦١,٥٣ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ١١١,٩ ألف جنيه عمولة الإدارة وحسن الأداء حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات – الثانى – النقدي :

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة ازيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٧٧٤,٣١٦ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهى تمثل نسبة ٥,١٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٤٧٩,٠٣٧٧ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٢مليون جنية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي – كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفستمنتس للاستثمارات المالية، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ عدد ٥١,٦٧٦ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٦,٧٦٪ من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٢٢٦,٦٦٠٩ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ٤٥ ألف جنية حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢، أُدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٧- أرقام المقارنة:

- تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للفترة الحالية.

- في ظل تغيير السنة المالية للبنك لتبدأ مع السنة الميلادية وتنتهي بنهايتها للتوافق مع قانون البنك المركزي الجديد، تم عرض قائمة الدخل المستقلة والايضاحات المتعلقة بها وكذا قائمة الدخل الشامل المستقلة وقائمة التدفقات النقدية المستقلة لفترة اثنى عشر شهراً من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بالفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٠ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (ثمانية عشر شهراً) وبالتالي فإن أرقام المقارنة بالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة على وجه الإطلاق.

- حتى تصبح الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (اثنى عشر شهراً) قابلة للمقارنة فقد تم إضافة قائمة ثالثة عن الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ (اثنى عشر شهراً) بقائمة الدخل وذلك استناداً للفقرتين ٣٨ج و٣٨د بمعيار المحاسبة المصري رقم (١) «عرض القوائم المالية»

- تم تعديل أرقام المقارنة نتيجة أدراج أذون الخزانة والأوراق الحكومية ضمن نماذج الأعمال حيث تم تعديل أرصدة الاحتياطيات بمبلغ ٥,٠٨٨ ألف جنية قيمة تقييم أذون الخزانة والأوراق الحكومية من خلال الدخل الشامل الآخر وأرصدة الأرباح المحتجزة بمبلغ ١,١٨٥ ألف جنية قيمة تقييم أذون الخزانة والأوراق الحكومية من خلال الأرباح والخسائر.

- تم تعديل أرقام المقارنة نتيجة أدراج بند عمليات بيع أذون خزانة مع الإلتزام بإعادة الشراء كبند منفصل ضمن الألتزامات بمبلغ ٢٢,٠٦٩ ألف جنيه.

٣٨ – أحداث هامة:

- يتابع البنك المصري لتنمية الصادرات تطورات أزمة ر وسيا وأوكرانيا ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري وإنعكاس تلك الأزمة على عملاء البنك بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبناءاً على ذلك فإن البنك مستمر في تطبيق إجراءات الحماية الداخلية من خلال مراقبة ومراجعة مستوى المخصصات وكذلك نسبة تغطية المحفظة لتخفيف حدة التأثير على محفظة القروض.

- قانت لجنة السياسات بالبنك المركزي لمواجهة الضغوط التضخمية والمحافظة علي الإقتصاد الكلي برفع سعر الإقراض والخصم بمقدار ٦٠٠ نقطة خلال عام ٢٠٢٢، وكان لهذا الإرتفاع أثر إيجابي علي هامش الفائدة وبدوره علي صافى الدخل من العائد.

- قام البنك المركزي بإتباع سياسات تخدم مرونة أسعار صرف العملات الأجنبية وبالشكل الذى يساعد على جذب الإستثمارت الأجنبية علما بأن الإتفاعات بأسعار الصرف كان لها أثر على بنود الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية وكذلك قائمة الدخل والخاص بتقييم مراكز العملة كما هو موضح بإيضاحى ١٠ ، ٨ والبنك مستمر في مراقبة ومتابعة الموقف.

- بارغم من إنحسار جائحة فيروس كرونا (COVID 19) فإن البنك مستمر فى مراقبة الموقف وذلك من خلال خطة إستمرارية الأعمال وممارسات إدارة المخاطر الأخري

- والبنك مستمر في التعامل مع متغيرات السوق من خلال تطبيق سياسات مرنة، أخذا في الإعتبار بأن الوضع الإقتصادي يعتبر أمرا تقديريا و غير مؤكد وستستمر الإدارة في تقييم الوضح الحالي وتأثيراته بإنتظام.

EBank